

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique

المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

Direction générale de la recherche Scientifique et du développement Technologique

مشروع البحث الوطني (PNR)

التمثيل السياسي المحلي وعلاقته بالتنمية

دراسة في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية

أعضاء فرقة البحث:

رئيس المشروع: د. قدوسي محمد

الأعضاء:

د. لبعير بلعباس

د. بوعناني إبراهيم

د. بلعجال فوزية

د. ابن طاهر علي

2013 – 2011

الفهرس

09	المدخل
12	الإشكالية
15	الفصل الاول: مونوغرافيا المنطقة
15	1. الإطار الطبيعي والبشري للدراسة
18	2. قبائل بنو عامر في منطقة سيدي بلعباس
23	3. التنمية المحلية
31	الفصل الثاني: الروابط الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي.
31	1. المفاهيم
32	2. أشكال الروابط الاجتماعية
36	3. أصول ومكونات الروابط الاجتماعية
44	4. رأسمال الاجتماعي:
47	5. أبعاد مفهوم رأسمال الاجتماعي.
48	6. مكونات الراس المال الاجتماعي
48	7. مصادر رأسمال الاجتماعي.

49	8. صور راسمال اجتماعي
50	9. قياس الراس المال الاجتماعي
51	الفصل الثالث: البعد النظري لمفهوم التمثيل السياسي
51	● تمهيد
52	1. الدولة كممثل سياسي محوري متميز.
57	2. المجتمع المدني كممثل سياسي فاعل.
60	3. التمثيل السياسي والعملية السياسية في منظور التحليل الإيستوني
64	4. علاقة التمثيل السياسي بالتنمية
69	5. التمثيل السياسي والتنمية والروابط الاجتماعية.
71	6. النخبة والتنمية والروابط الاجتماعية / أية علاقة ؟
74	7. الروابط الإجتماعية والثقافية والسياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني.
89	الفصل الرابع: الروابط الاجتماعية، التمثيل السياسي والتنمية المحلية.
89	● تمهيد
91	1. مفهوم التنمية المحلية.
92	2. الغاية من التنمية المحلية .
92	3. التنمية المحلية من منظورها السوسيولوجي.
93	4. العناصر المحققة لعملية التنمية المحلية.
94	5. شروط تحقق التنمية المحلية .

97	6. أهمية الرأسمال الاجتماعي بين الاستغلال السياسي والتوظيف الاقتصادي.
111	7. نماذج رأسمال شبكة تفاعل العلاقات
127	8. رأسمال شبكة تفاعل العلاقات ومنطقها الداخلي .
144	9. ثنائية التنمية والرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع المحلي
151	10. الروابط الاجتماعية في بعدها التقليدي وإشكالية الحداثة
161	• خلاصة
164	• الحوصلة العامة
166	• المراجع
174	• الملاحق
174	• دليل مقابلة موجه للممثلين السياسيين

توطئة

يندرج هذا العمل في إطار بلورة صورة واضحة عن واقع التنمية المحلية بالجزائر، ومدى انسجامها مع استراتيجية العملية التنموية الوطنية، فالعلاقة بين المحلي والوطني ضرورة يعبر عنها التطابق بين الخطط والاستراتيجيات، وكيف استثمرت السياسات الوطنية والمحلية في الرأسمال الاجتماعي وطبيعة الروابط الاجتماعية بأشكالها المتعددة في بعث عملية التنمية.

ضمن هذا التوجه انطلقت فرقة البحث التابعة لمديرية البحث العلمي في مشروع «التمثيل السياسي المحلي وعلاقته بالتنمية. دراسة في اعادة تشكيل الروابط الاجتماعية». لمعالجة اشكالية العلاقة بين التمثيل السياسي المحلي ، والروابط الاجتماعية وعملية التنمية المحلية ، باعتبارها الهدف الاساسي لكل مجتمع، ومعرفة الآليات التي بإمكانها تفعيل وإعادة تشغيل الروابط الاجتماعية المحلية بما يتوجب مع فعل العمل التنموي من خلال المجهود المشترك بين الممثلين السياسيين المحليين وجهود المجتمع المحلي بجميع تشكيلاته الأهلية والمستحدثة ضمن اطار الجمعيات والتجمعات السوسيو-مهنية المتواجدة على أرض الواقع.

عن فرقة البحث

المدخل:

أنتجت النظريات الكلاسيكية للروابط الاجتماعية العديد من الدراسات على يد (ف. تونيز- ا. دوركايم- ج. سيمل- م. فيبير...) ثم تبعتها مقاربات ونماذج تفسيرية حاولت تحليل التحولات التي انتابت المجتمعات المعاصرة.

ويعتبر الانتقال من المجتمع المحلي إلى المجتمع المتعاقد أولى هذه النماذج التفسيرية، تكون العلاقات في المجتمع المحلي قوية بين الأفراد، ثم تنتقل إلى روابط بينية، وهو يدخلها بدوره في علاقات لاشخصية. وتحيل هذه الرؤية إلى تتبع التاريخ الاجتماعي للمجموعات المحلية في الدراسات الانثروبولوجية البنائية والثقافية .

اتخذ موضوع الروابط الاجتماعية في مرحلة التأسيس أكثر من شكل في مسار بنائه ، تمحور في الأسرة- الوجود الاجتماعي- الظاهرة الاجتماعية- الجماعة والمجتمع- السلوك الفردي- الفعل الاجتماعي.... واستندت هذه الأشكال إلى منطلقين: الذهاب من الكل إلى الجزء- أو من الجزء إلى الكل. والكل عند كونت ودوركايم يمثل وجودا أو واقعا قائما بذاته، ومستقلا عن العناصر الفردية الداخلة في تكوينه، والجزء عند تونيز يؤلف تنظيما أو وحدة عند سيمل أو فعلا عند فيبير أو خليطا من الأفعال عند باريتو؛ لكن دون أن يتحول إلى وجود أو واقع قائم بذاته ومستقل عن العناصر المكونة له. وهناك من وجد انه يمثل تشكيلة اجتماعية عند كارل ماركس أو نظاما قائما بذاته ومستقلا عن الأفراد الذين يتركب منهم.

وتبعاً لما تقدم، يكون طور التأسيس قد عرف ثلاثة اتجاهات في مقارنة الروابط الاجتماعية: الموضوعي- الذاتي- والتوفيق والتكامل بينهما أو الاتجاه البنيوي. فالموضوعي ينظر إلى الروابط الاجتماعية كوجود مستقل عن ذوات الأفراد، والذاتي يرى فيها وجودا جامعا أو خليط من الذوات الفردية، أما البنيوي يعتبرها وجودا موضوعيا أو بناء مستقلا عن الذات الفردية، لكنه يرى في الذات الفردية فاعلا ديناميا داخل البناء الاجتماعي. وبذلك أنتج هذا الطور منظومة الثنائيات: المجتمع/الفرد- الكل/الجزء- البنية/العنصر- البنية /الفعل-الموضوعي/ الذاتي.....

من تاريخ المجتمعات الجامدة بفعل أساطيرها المتسلطة إلى المجتمعات الأقل تجانسا وثباتا، والأكثر عرضة للخلافات والتناقضات، برز التاريخ والدينامية المجتمعية التي اهتمت بوصف

التغير الذي حدث في صلب الجماعات التي تبدو في ظاهرها تقليدية مثلما وضحته كل من وظيفية دوركهايم ومالينوفسكي ، وبنويو ليفي ستراوس ومدرستي التراث والحتمية الأسطورية. يعود هذا التردد في المدارس السابقة إلى الدراسات التي أجريت حول افريقيا ، القارة التي عصف الاستعمار بأوضاعها ، وحدث فيها التغير الذي تسميه الأنثروبولوجيا الأمريكية بالثاقف أو التغير الثقافي. فقد تعرضت العديد من الإثنيات إلى تغيرات في ثقافتها وتنظيماتها المجتمعية، بفعل الفتوحات التجارة والإسلام قبل الحقبة الاستعمارية. فلم تكن المجتمعات الإفريقية يوما مجتمعات بلا تاريخ، بل تأثرت كلها بالتاريخ سواء كان هذا التاريخ داخلها أو خارجها.

من هذا النموذج الاجتماعي استعمل ج. بالاندييه لفظ الانثروبولوجيا الاجتماعية بالمعنى الانجليزي وتوقف هو م.موس عند كلمة الانثوسوسيولوجيا والمجتمعات التي كانت أكثر تحسسا من الاضطرابات الداخلية، والحركات التفكيكية والتركيبية للمجتمعات التقليدية.

هذا التوجه الدينامي والاجتماعي يدين بالكثير لفكر ج. غورفبيتش الذي شدد على ضرورة المقاربة الشاملة وتحليل البنية الاجتماعية وسياقها التاريخي القائمة على قراءة تركيب، وتفكيك، وإعادة تركيب واقع الحياة الاجتماعية ، بما فيها من توترات وخلافات ونزاعات.

تناول ج.بالاندييه في كتاباته الانثروبولوجيا السياسية 1967 والانثروبو-لوجيك 1974 أشكال التفاوت الثلاث، بين الجنسين، بين الأجيال وبين الطبقات الاجتماعية. ومن بين المفاهيم الأكثر تداول في مؤلفاته التقليد والحداثة، حيث قام بدراسة العلاقة بين القرابة والسلطة، ثم بين الدين والسلطة، خاصة في المجتمعات البطنية التي تشكل فيها الدولة التقليدية بنائها وتفاوتاتها الاجتماعية، وفي ذلك يقول: ((...باستطاعتنا أن ننظر إلى أي مجتمع من المجتمعات من زاويتين مختلفتين، إما أن نأخذ ثوابته وعوامل بقاءه واستمراره، أو أن نذهب إلى العكس ، فنأخذ قواه التحويلية وتغيراته البنائية..... وتاريخ الفكر المجتمعي يقوم على المواجهة بين هذين التأويلين ، ويكشف عن فصول المواجهة بين المحافظين والراديكاليين...))

وفي الجزائر نجد ثلاث رؤى حول واقع الروابط الاجتماعية:

1- الرؤية التي تنظر إليها على أنها في حالة أزمة مثلما صاغها هواري عدي من خلال بلورة رؤيته وفق أزمة مزدوجة: أزمة المرور من الروابط الدموية إلى الروابط الحديثة، وأزمة الروابط الداخلية التي تعيشها الأسر بسبب أزمة السكن. فالأزمة بالنسبة إليه ثقافية- اقتصادية وسياسية،

لأن التجربة التاريخية للتحديث في الجزائر طعمت عملية التنوع والاستقلالية ، حيث أنه كلما كان الوزن للاقتصاد والسياسة عميقا كلما اقتلعت الروابط الاجتماعية من ارتباطاتها المحلية القروية والدموية وحررت الحدود الضيقة للروابط القرابية.

2- الرؤية المحافظة التي تدعو الى العودة الروابط التقليدية وتفعيلها عن طريق التنشئة الاجتماعية الصحيحة ، وهي تمثل بالنسبة لهذا التيار ضمان اجتماعي ودعم للقيم والاعراف والضبط الاجتماعي ، وهي ضرورية للمحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمع وتقويته.

3- الرؤية الثانية تنظر على أنها في مرحلة انتقالية آثارها ناجمة عن تفاعل بين الأساليب الحديثة في تنظيم الحياة الاجتماعية والأساليب التقليدية. ويعبر عن هذا التوجه مصطفى بوتفوشيت بالاختراق الذي تحدثه المؤسسات الحديثة (العمل- الإدارة- والمؤسسات الرسمية..). فيحدث التزاوج بين ما هو حديث مع ما هو تقليدي فيتعيشان في البنية الثقافية للمجتمع.

غير انه بالنسبة إلينا ، لا الرؤية الأولى التي سلطت الضوء على الجوانب السلبية للروابط الاجتماعية وأغفلت الجوانب الايجابية لها صائبة ، لأن ما يعيشه المجتمع الجزائري حاليا يعبر عن قوة هذه الروابط الاجتماعية وقدرتها على علاج الكثير من المصاعب اليومية التي تجد حلولها في أشكال التعاون والتضامن بين أفراد الأسر في مجالاته المادية والمعنوية، ويعبر عن وجود رأسمال اجتماعي لا يستهان به في تقديم الحلول المناسبة لهذه الأسر، وحتى للسياسات الاجتماعية التي لم تستطع الدولة أن تفي بها لصالح هذه الأسر.. أما الرأي القائل بانتقاليتها فهو بدره لا يخلو من انتقادات ، باعتبار وجود صعوبات التحكم فيما يكتسب من الأساليب الحديثة وتكييفه مع الواقع وبما يتعارض مع القيم والأعراف والروابط التقليدية. كما لا يمكن الرجوع إلى ما هو تقليدي طالما أن المجتمع لا يستطيع أن يتبع خط السكون، فهو متحرك ويتفاعل مع الجديد ، إذا موجود ضمن إطار دينامي.

وجدلية الديناميتين التقليد والتحديث تؤدي إلى بناء ثقافي جديد يمكن أن تهيمن فيه علة التقليد حينما يبقى التغيير سطحياً، أو تنتصر فيه علة التحديث إذا كانت هناك محاكاة ثقافية حسب تعبير دوركهايم.

الإشكالية:

تشير الكثير من الأبحاث التي تناولت موضوع السياسي باختلاف توجهاتها النظرية والمنهجية، وتعدد منطلقاتها الفكرية والإيديولوجية إلى أن مسألة السياسي موجودة في قلب العلاقات الاجتماعية، وفي رحم دينامية الصيرورة التاريخية للمجتمعات. باعتباره أسلوبا لتنظيم وتسيير كل ما هو شأن عام، ولإدماج وتفعيل مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة داخل دائرة ما هو مشترك يمكنهم من التمتع بهوية اصطناعية جديدة هي المواطنة. ولتوجيه الأفراد نحو غاية الانتقال والارتقاء إلى أحسن أشكال التنظيمات وأنماط السلوك وصور العلاقات الفعالة حفاظا على بقاء المجتمع دون إلغاء أو نفي لحقيقة واقعية، ألا وهي استمرارية تواجد جميع الروابط الاجتماعية مهما كان شكلها وأسلوبها، التي تتحدد بموجها هوية الأفراد الاجتماعية والطبيعية، ويتأسس على إثرها نظام من علاقات الارتباط والاتصال والتواصل، وما ينتج عنها من صور للتضامن والاتحادات الجماعية.

إذ المجتمع بشكل عام هو تعايش مستمر للسياسي والاجتماعي في نفس الوقت، وللإصطناعي والطبيعي، والخاص والعام، الكل ضمن حدوده المكانية ومجاله الوظيفي دون تداخل بينهما.

لكن إذا اقتربنا من واقع المجتمع الجزائري من جهة، ومن محتوى تراكمات التاريخ السياسي لنموذج الدولة الوطنية المركزية من جهة ثانية، نجد أن المسألة تأخذ طابع آخر مغاير تماما يتحول فيه الاجتماعي والطبيعي إلى مادة للاستغلال والاستثمار فيها سياسيا، سواء من طرف السلطة السياسية أو حتى الأحزاب. فيقع التداخل والاصطدام ما بين شروط وعناصر ما هو فضاء عام، وما هو فضاء خاص، فيفرض وجوده كحقيقة واقعية يعبر عنها خطابا وممارسة ضمن جميع مستويات الفعل السياسي والإداري، وعبر مختلف مواقع أجهزة الدولة. فتصبح مسألة التمييز والاستقلالية ما بين الفضائيين غير واضحة، لا من حيث التخصيص الوظيفي أو التواجد المكاني، أو حتى من حيث التحديد السلطوي، مما يجعل الانتقال بالمجتمع إلى مرحلة من الحداثة السياسية والمؤسسية أمر مستحيل ويعيق عملية تحقيق تنمية محلية التي هي أحد تحديات الطرف السياسي (مفهوم التنمية هنا نأخذ على أنه مجموع الخيارات والتوجهات والعمليات التي يتم تجسيدها ميدانيا وبكيفية منتظمة وعقلانية يمر عبر أداة، ما أسماه ميشال كروزيه بنظام الفعل الجماعي الذي حدد له الخصائص التالية: جماعي - مبني ومنظم، ويتطلب التكيف مع التحديات والتحويلات التي يفرضها الواقع - Collectif Structuré et Organisé.

لكن هذه المعادلة في مستواها النظري تبقى مجرد تصور، كما تبقى مسألة الروابط الاجتماعية داخل المجتمع ضرورة تاريخية وحقيقة أنثروبولوجية تعرفها جميع التشكيلات المجتمعية، فلا وجود للمجتمع بدونها.

ومن هنا، وانطلاقاً من تنظيم البلدية كمؤسسة محلية تشغلها وتحركها مجموعة اجتماعية من المنتخبين لديهم صورة معينة من التمثيل السياسي، ومن أنها تهدف في غايتها الأساسية إلى توفير الإمكانات والأدوات وتكثيف الاجتهادات والمجهودات، الفردية والجماعية، وتسخير الآليات التنظيمية والقانونية من أجل خلق وإحداث حركة تنموية شاملة.

من ذلك كله يأتي تساؤلنا الأساسي: هل هناك إمكانية لخلق نوع من التنمية المحلية من خلال تفعيل الروابط الاجتماعية، حتى ولو في شكلها التقليدي؟ وفي حالة وجود ذلك، كيف نجعل من هذه الروابط الاجتماعية في علاقتها بالبلدية أداة فاعلة لتحقيق مشروع تنمية المجتمع المحلي؟

أهداف المشروع:

الأهداف الأساسية لهذه الدراسة حددناها في العناصر التالية:

1. نريد أن نؤكد على الحقيقة الأنثروبولوجية والتاريخية لوجود الروابط الاجتماعية داخل أي تشكيلة اجتماعية مهما كان شكلها معقدة أو بسيطة ومهما كانت طبيعة تنظيمها الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي.
2. نحاول أن نبين أن فرضية إلغاء ونفي هذه الروابط بحكم صفتها التقليدية في حالة التأسيس للحدثة سواء كانت سياسية أو اقتصادية ليست الطرح الوحيد وإنما هناك أطروحات أخرى.
3. سوف نوضح أن مسألة تحقيق التنمية كحركة مجتمعية ديناميكية تقوم وتعتمد على مبدأ الفعل التاريخاني الذي وضع معالمه الفكرية آلان توران وهذا عبر تسخير السياسي لما هو معطى اجتماعي.
4. نريد أن نعمل على توظيف الأدوات المعرفية والمنهجية الموجودة في علم الاجتماع في عملية فهم إشكالية التنمية باعتبارها مسألة اقتصادية بالدرجة الأولى.
5. نحاول الكشف عن المستويات التي تقع داخلها عملية إعاقة التنمية، هل هي مستويات البعد التقني والمادي أم مستويات البعد التمثيلي السياسي.

6. هدفنا ليس البحث في البدائل الجديدة والمغايرة ولكن البحث في الكيفية التي نجعل بموجبها الموجود والمتوفر من حيث ما هو روابط اجتماعية أداة فعالة وقابلة لأن تحقق ديناميكية مجتمعية ننجز بها الإقلاع التنموي.

7. نريد أن نبين كيف نساهم من خلال موقعنا كباحثين في المشاركة على فهم: أولا إشكالات المجتمع التي لها علاقة بمسألة التنمية المحلية وثانيا على تفعيل جوانب من حركية وديناميكية خلق تنمية فعلية.

اعتمد اختيارنا لعينة الدراسة، والتي كانت مجموعة من البلديات تم بها العمل الميداني على أساس التركيبة الاجتماعية الطاغية عليها، أي الروابط الاجتماعية المتواجدة فيها والتي توزعت ما بين روابط تقليدية مكتسبة عبر الروابط الدموية القائمة على النسب والمصاهرة متواجدة في كل من بلدية تاودموت وتافسور، وبين روابط ذات طابع حديث ورسعي يقوم على التضامن العضوي من خلال الانخراط والمشاركة في الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني وهذا ما لاحظناه في بلدية عين البرد. إضافة إلى البعد التنموي داخل هذه البلديات بصفتها قرى تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية أدت إلى تباطؤ وصعوب انجاز المشاريع بها. والاختلاف في مستويات التنمية ما بين المناطق الواقعة شمال وجنوب الولاية.

عملنا الميداني تم على مرحلتين أساسيتين وظفنا خلالها تقنية الملاحظة المباشرة والمقابلة. في عملنا الاستطلاعي المسبق اعتمدنا على المقابلات البورية والتي تعتبر تقنية كيفية لجمع المعطيات كانت مع الممثلين السياسيين بهدف تهيأت الأرضية للقيام بالعمل الميداني.

بداية كانت دراستنا مسحية وذلك بالوقوف على تفاصيل الظاهرة والظروف المحيطة بها، كان ذلك من خلال جمع ورصد البيانات والتقارير عن المناطق محل الدراسة، من الناحية الطبيعية والبشرية ومختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الملاحظة المباشرة في عين المكان.

بالنسبة للعمل الميداني والذي اعتمد على المقابلة والتي يتواجد نصها في الملاحق مع أفراد العينة، المرحلة الأولى خصصناها للممثلين السياسيين أعضاء المجالس الشعبية البلدية أما المرحلة الثانية فخصصناها لأعضاء المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين من قبائل، جمعيات

الفصل الأول

1. الإطار الطبيعي والبشري للدراسة

يقع إقليم منطقة سيدي بلعباس في القسم الغربي الداخلي من القطاع الوهراني، ويشغل معظم مساحة المنطقة سهل سيدي بلعباس (1850 كلم²) الذي يسقيه واد المكرة (180 كلم)، ويحيط به مجموعة من السلاسل الجبلية الموزعة كالتالي:

- مرتفعات تسالا الشرقية والوسطى من الشمال، وتعد حاجزا طبيعيا بين سهل ملاتة وأحواز وهران شمالا وسهل سيدي بلعباس جنوبا (رابع لحسن: 2001، ص 24).

- جبال أولاد علي وبني شقران من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية حيث تعد حاجزا طبيعيا بين سهلي معسكر شرقا وسيدي بلعباس غربا.

- سلاسل جبال سعيدة، الضاية من ناحية الجنوب وجبال تلمسان من الجهة الجنوبية الغربية، وتعتبر حاجزا طبيعيا بين سهل المكرة شمالا وبين السهول العليا الممتدة جنوبا، ولا يربط بين هذه السلاسل الجبلية وسهل المكرة إلا معبرا ضيقا يقع بين جبال الضاية جنوبا وجبال تلمسان من الجنوب الغربي.

ينفرد هذا الإقليم بتضاريسه المنبسطة السهلة داخل واد المكرة حيث تقدر مساحته 9150.63 كلم² (الولاية)، تمثل فيه المناطق السهلية 34.40 % أي 3239.44 كلم²، المناطق السهبية 40 % أي 3660.80 كلم²، والمناطق الجبلية 24.59 % أي 2250.35 كلم²، وهو بذلك يحتل موقعا جغرافيا يمتد على 15 % من المنطقة الشمالية الغربية للجزائر.*

تمثل المنطقة جل الخصائص المناخية العامة للإقليم التلي الداخلي بحكم وقوعها في حوض واد المكرة الذي ينطلق من رأس (BEDEAU) على بعد 90 كلم جنوب سيدي بلعباس ليتصل بواد الهبرة عند منطقة المقطع بالقرب من أرزيو 100 كلم بتصريف داخلي- خارجي¹ (البعبير بلعباس: 2001، ص 45) (Exoréisme Endoréisme)*. يخضع الإقليم لتأثيرات البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا، التي تعد من أهم المصادر للمنخفضات الجوية المتنقلة من الغرب إلى الشرق

1 * أنبثقت ولاية سيدي بلعباس عن التقسيم الإداري-الأمري رقم 69-74 بتاريخ 1974/07/02، وكانت تضم 06 دوائر و 37 بلدية، وبعد التقسيم الإداري 1984-الأمري رقم 09-84 بتاريخ 1984/02/01 أصبحت تضم 15 دائرة و 52 بلدية. (سكان الحضرة 406094 سكان الريف 189787)

ENDO= caractère des régions dont le réseau hydrographique n'atteint pas la mer

EXO= caractère des régions dont les eaux courantes gagnent la mer.

والمتحكممة في نزول الأمطار إلى حد بعيد في شمال إفريقيا، غير أن المنطقة بسبب وقوعها في ظل المطر لا تتلقى سوى ما يقارب 450 إلى 600 ملم من مياه الأمطار سنويا، فيما تتجلى تأثيرات اليباس على المنطقة في الرياح الجنوبية – الصحراوية، مثل رياح القبلي القارية التي تؤثر على مناخ وطقس المنطقة، فترفع درجات الحرارة إلى حدودها القصوى في نهاية الربيع وبداية الخريف.

تشكلت في ظل هذه المعطيات الجغرافية، الغابات والأحراش والمراعي التي تغطي مساحة واسعة من الإقليم، ويعود انكماش الغطاء النباتي الطبيعي حاليا إلى مجموعة من الظروف التي مرت بها المنطقة (التصحّر+ الحرائق التي طالت المنطقة خلال العشرية السوداء). وللظروف الطبيعية والبشرية اليد العليا في هذا التراجع، كما كان لوقوع وتأثير حرفة الرعي الأثر البالغ على الأحراش في سهل المكرة، بالإضافة إلى اتساع مساحة الرقعة الزراعية على حساب النباتات الطبيعية، فتحوّلت أغلب أجزائه إلى أراضي عارية، ونعني بالظروف البشرية ما أحدثته الآثار السلبية لمخططات التنمية الاقتصادية (تجهيز البنية التحتية) من تحولات على وضع الريف طبيعيا وما نجم عنها من تطور النمو السكاني وتلوث البيئة.

إن أغلب الدراسات المناخية والجيولوجية تؤكد على توفر المياه الباطنية في منطقة سيدي بلعباس وضواحيها رغم ضعف المتوسط السنوي للأمطار الذي لا يزيد عن 474 ملم بسبب وجود المرتفعات المجاورة وانحداراتها ومسيلاتها التي تتجه ناحية السهل، لأن جل مساحته تتكون من طبقات كلسية نفاذة تعود الى عصر البليوسين Pliocène تتركز فوق طبقة طينية صماء توضع خلال عصر الميوسين Miocène. وسط التماس الطبقتين توجد مخازن جيدة للمياه الجوفية Nappes لا تزيد في بعض الأماكن عن 160 م (ناحية تنيرة Tenira).

يؤكد جل المؤرخون على أن المنطقة لم تكن أرضا لاغية، فالكثير من المعالم والآثار تدل على وجود الإنسان في سهل المكرة منذ عصر النيوليثي Néolithique حيث تبرز أسماء المواقع ذات التناغم البربري عن وجود هذا العرق منذ القدم (تلوين – ماغرامان – تغاليمات – تنيرة - تافسور- تاودموت – أملزة - ولة...)، رغم ما اتخذته مسألة الأصول البربرية لسكان المغرب العربي الكبير من مزايدات كمطية لتمرير الكثير من الطروحات المأدلجة والعرقية أحيانا، تتوزع هذه الطروحات حول ثلاث اتجاهات مذهبية تربط إحداها الشمال إفريقيين بأوروبا، والثانية بالشرق الأدنى، والثالثة بالصحراء، ولكل خلفياته ومقاصده ومبرراته، غير أن أبقاها هو الذي يضرب بجذوره في أعماق تربة الأبحاث والدراسات العلمية الغنية بعصارات نتائج الاكتشافات الأركيولوجية Archéologiques والانثروبولوجية Anthropologiques والسوسيولوجية - لسانية So- cio-Linguistiques، التي لاحظ المتابعون أنها ترجع كفة الأصل المشرقي لأهالي بلاد المغرب

الكبير (إنسان تغنيف - الحضارة العاترية - الوهرانية). كما ارتبط تاريخ المنطقة بحضور الشعوب الوافدة من خلال ما تدل عليه الآثار الرومانية في جبال تسالا ومعسكر، سيدي علي بن يوب Kapputasaccora¹ والتسمية المختصرة لموقع تنيرة Tect، وما عثر عليه من جرارات فخارية بدون مقبض Dolia في سيدي عبد الله بالقرب من سيدي خالد (أندري جوليان: 1971 ص 34).

تتفق كل المصادر على أن سكان المنطقة التحموا مع العنصر العربي الوافد إلى بلاد المغرب الاسلامي من منطقة زغوان بالطائف بالجزيرة العربية أيام الدولة العباسية، وكان لهذا الاتحاد القبلي Confédération مجموعة من القبائل أطلق عليها اسم قبائل بني عامر التي تنحدر من قبيلة زغبة الهلالية العربية (زغبة الشرق + زغبة الغرب) حيث كانت لهذه القبائل رحلات لبلاد الشام والعراق ثم انتقلت مع أخواتها، قبائل بنو سليم إلى صعيد مصر في عهد الفاطميين العبيديين، وبايعاز من هؤلاء زحفوا إلى الشمال الإفريقي سنة 442 هـ (1050-1051) في أيام المعز الصنهاجي.

وعند وصول هذه القبائل العربية إلى شمال إفريقيا وقع بينها وبين صنهاجي قتال عنيف انتهى بانتصار بنو هلال بعدما انحاز إليهم العرب الفاتحين. ولما دخلت القيروان إلى حوزتهم سنة 445 هـ (1053-1054) اقتسموها، فأخذت قبيلة بنو هلال (زغبة - رياح - المعقل وآخرون) المنطقة الممتدة من تونس إلى المغرب الأقصى. وقد اضطر هؤلاء الوافدين الجدد إلى استعمال السلاح تارة، وإبرام معاهدات حسن الجوار والتحالف مع بعض القبائل لمحاربة خصم مشترك تارة أخرى. استمر تنقل وزحف الهلاليين إلى أن أرغموا الصنهاجيين على الاحتفاظ بالمناطق الساحلية من المغرب العربي، وانتقلت قبيلة بني عامر بن زغبة إلى المغرب الأوسط (الجزائر) فسكنت منطقة جبل راشد وظلت به إلى أن وصل يغموراسن إلى الحكم على رأس الدولة الزيانية فنقلهم من صحراء بني يزيد إلى جواره لحمايته من تحرشات قبيلة المعقل المجاورة له في منطقة أنقاد (أهل أنقاد) بالمغرب الأقصى، فأصبحوا بضواحي تلمسان بعدما كانوا بين المسيلة شرقا وتلمسان غربا، وبقوا في المنطقة إلى غاية مجيء حكم أبي حمو موسى بن يوسف الزياني في حدود النصف الثاني من القرن الرابع عشر. ولما تعرض الزيانيون إلى هجمات أبي عنان المريني استنجد بهم أبو حمو لرد غارات المرينيين، وكافأهم لمساندتهم له بأن أنزلهم بلاد هيدور (جنوب وهران) وسهل ملاتة إلى عين تموشنت، فسكنوا فيها إلى غاية اليوم (حلوش عبد القادر: 2001، ص 50).

1 Kapputasaccora كلمة لاتينية تنقسم إلى قسمين Kappu أو أعالي أو بداية tasaccora واد المكرة عثر عليها في معلمين بين تنيرة وتمزوين

II. قبائل بنو عامر في منطقة سيدي بلعباس

يعود بنا تاريخ قبيلة بني عامر إلى تفريغ الشجرة الجينولوجية لهذه القبيلية وفق دراسة انثروبولوجية الأنساب انطلاقاً مما تتوزع عليه في منطقة سيدي بلعباس، حيث تلتقي الدراسات المونوغرافية التي قام بها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والرحالة الجغرافيون عند الطرح الانقسامي لكلير E Gellner والتراتبية الاجتماعية والسلطة السياسية المحلية للمجتمع الانقسامي. فقد أرجعها إلى القبيلة التي تشتمل على سلالات ترتبط فيما بينها حسب مبدأ الاستقلالية لكل وحدة اجتماعية - سياسية التي تمثل القسمة الواحدة، وتندرج كل وحدة داخل نسب يحدد نوعية العلاقات بين الفئات والأفراد. ويبرر هذا النسب بالرجوع إلى الشجرة الجينولوجية التي تمتد فروعها من القمة إلى القاعدة لتنتج مختلف الفروع التابعة لكل وحدة من وحدات القبيلة الواحدة دون تسرب العناصر الخارجية، وبذلك تنحدر فروع متعددة من أبناء الجد الواحد لتتولد عنها فروع جديدة وصولاً إلى مستوى الأسرة. يشكل كل جد رابطة ونقطة انفصال يتم فيها الانقسام والتداخل بين الأجيال المتعاقبة، فالمستوى الأول هو القبيلة - والثاني فرع القبيلة - والثالث السلالة. غير أنه ما يعاب على هذا الطرح، طابعه التعميمي على المجتمعات الانقسامية إذ تعبر قبائل بنو هلال عن ضعف السلطة السياسية وتمركزها في هيئة أو جهاز معين، كما تناسلت الانقسامية عملية الانصهار والدمج الذي تعرضت له قبائل بني عامر بسبب الحروب والغزوات والنزوح والترحال الذي تميزت به (ليلى بن سالم: 2007، ص 28).

وتتوزع هذه القبائل على النحو التالي:

1. **العمارنة:** وهم أربع فرق (الحنائشة - أولاد مالك - أولاد بن عيسى - أولاد بلاحة). تضاربت الآراء حول أصولهم، فمن النسانيين من يعتبرهم فخذ من فخذ قبيلة المعقل، ومنهم من يعتبرهم من بنو هلال، بينما يصفهم آخرون بأنهم هاشميون من نسل جعفر بن أبي طالب. وتذكر بعض المصادر أن العمارنة من ذوي منصور التي هي فخذ من فخذ قبائل المعقل المشكلة لغالبية هذه الفرقة ومنها: أولاد حسين وأبي الحسن والعمارنة. يطلق عليهم اسم الأحلاف (روابط المؤزرة التي تحكمهم)، فالتماسك الاجتماعي المبني على قرابة العصب الحقيقية والوهمية هو شرط من الشروط التي وفرت الالتحام بين هذه القبائل حيث التقى الخضوع والانقياد في مستويين من مستويات هذا الشكل الذي تأخذه العصبية المتمثل في قبائل الولاء والقبائل المسيطرة (حلوش ع).

2. أولاد إبراهيم: يشكلون مع العمارنة فرقة من فرق أولاد إبراهيم، كانوا يقطنون بالقرب من سيدي بلعباس (المدينة الاستعمارية الجديدة) وموطنهم مسار- سيدي خالد - سيدي لحسن - بوخافيس إلى غاية سيدي يعقوب أي المناطق الجنوبية الغربية والغربية للمدينة، غير أنه يجب التفريق بينهم وبين أولاد إبراهيم التابعين لقبيلة الحساسنة بعيون البرانس قرب سعيدة.

3. الحجز: موطنهم المحاديد - سيدي حمادوش - عين ثريد وتسالا، ومن فروعهم أولاد رباب، النمايشة، العثمانية، أولاد غازي والمحاديد، استقروا بجال تسالا منذ 1698 عندما أجبروا سكانها من أولاد عبد الله على مغادرتها والتوجه إلى ملاتة بالقرب من حمام بوحجر.

4. أولاد سليمان: جدهم سليمان بن إبراهيم بن عامر الذي تولى قيادة قبائل بني عامر 1378 عندما استقروا بالمنطقة الممتدة من واد المبطوح - تليوين - سفيظف - بوجهة - ملغيغ والمسيد، بعدما تغلبوا على قبيلة مديونة. هذه الحرب التي اعتبرت بالنسبة لهم القانون الطبيعي على الأرض، فهي حمت وجودهم وممتلكاتهم، كما حافظت على تماسك جماعة أولاد سليمان ولبت رغبتهم في الحفاظ على تاريخ ومآثر النسب السليمان. وتنقسم هذه القبيلة إلى فرعين: أولاد سليمان بن عامر وأولاد سليمان مهاجرة المنحدرين من جدهم ميمون، الذي يعود نسبه إلى الأدارسة الذين نزلوا إلى المنطقة وأصبحوا عامريين بحكم النشأة والاختلاط.

5. أولاد علي: وينقسمون إلى مجموعة من الفرق هي كالتالي:

- أولاد علي الفواقة: أولاد علي - عين ثريد (ماخوخ سابقا) وسيدي حمادوش.
- أولاد علي التحانة: القصر- قايد بلعربي.
- أولاد علي الغوالم: سيدي غالم- طفراوي- سان مور St Maure (وهناك روايتين في أصل الغوالم، فهناك من يقول أن جدهم سيدي غالم التركي أو من أصل أرمني).
- أولاد علي المهاجرة: القعدة - زهانة.

6. أولاد عبد الله: موطنهم الأصلي جبال تسالا وهم فرقة من بني عامر الذين طردهم أولاد سليمان والحجز وأولاد علي في عهد الباي بوشلاغم بسبب رفضهم الاستجابة لمبعوث الباي في جمع الجباية، فالتحقوا بسهل ملاتة واستوطنوا بالقرب من واد برقش.

7. الحساسنة: تنحدر من قبيلة الحساسنة الكبيرة بمنطقة سعيدة، انتسبت هذه -Confé dération إلى قبيلة بني عامر عندما أسكنها باي وهران منطقة تلموني بالقرب من سيدي بلعباس في 1793 لتكون سدا منيعا بينه وبين قبائل بني عامر ولمراقبة تحركاتهم بعدما هددوه بالقتل عن طريق زعيمهم سي التامي. وقد استفادت القبيلة من بعض الامتيازات جراء وقوفها إلى جانب بايات معسكر في صراعمهم ضد الأسبان على وهران.

8. حميان: جدهم حميان بن عقبة بن زيد بن عيسى بن زغبي الهلالي، وهي ثلاثة فرق: حميان تنيرة بالقرب من سيدي بلعباس ويسمون بحميان زغار- حميان سعيدة وحميان وهران، انتسبت مجموعة منهم إلى قبائل بني عامر في منطقة تنيرة بعد ما كانوا في عهد الموحدون على أرض بني الحسن والأهواص (بجاية) وبلاد حمزة (البويرة)، ثم انتقلوا مع بني عامر إلى ضواحي تلمسان واستقروا بأرض ملاتة والحفرة (وراء وهران) وبالقرب من المقطع. كان عددهم ثلاثين دوارا في نهاية القرن السابع عشر أثناء غزو ابراهيم باشا حاكم الجزائر لمدينة وهران وافتكاكها من الأسبان (وقفت مجموعة من هذه القبائل إلى جانب الاسبان بسبب رفضها دفع الضرائب إلى الأتراك).

9. أولاد سيدي علي بن يوب ودوي عيسى : منطقتهم سيدي علي بن يوب (Chanzy أثناء الاحتلال الفرنسي) وتفيلاس (Chetouane). ينتسب دوي عيسى إلى جدهم دوي عيسى بن حميد بن عامر بن زغبة. ففي نهاية القرن الرابع عشر تغلوا عن منطقتهم لصالح مرابط قادم من المغرب هو سيدي علي بن يوب بعدما طردهم أبناؤه من المنطقة بمساعدة الاسبان ليعودوا إليها في عهد الباي إبراهيم 1770.

10. الجعافرة: يعود نسبها لجعفر الثوامة والمحاميد وهي فرع من قبيلة الجعافرة التابعة لبني عامر وتنقسم على ثلاثة فروع:

- الثوامة – المحاميد وأولاد سيدي يحي (المنحدرين من مرابط استقر بالمنطقة منذ القرن الخامس عشر) وكانت هذه الفرق تشكل دوارا واحدا بناء على مرسوم 1868/10/31 هو واد تاويريرة (الخشبة سابقا).

- جعفر بن جعفر وتنقسم إلى أولاد داود وأولاد الصغير، استقرت بالمنطقة جهة تنيرة وواد سفيون (القهوة سابقا) منذ القرن الرابع عشر.

11. أولاد بالغ: منطقتهم مزاورو- تاجمونت – موكلة – الضاية - تلاغ وراس الماء. يعود نسبهم

إلى جدهم بالغ بن شافع بن عامر بن زغبة الهلالي، استقروا بالمنطقة منذ القرن الرابع عشر وهم ثلاثة فروع: أولاد سيدي علي بن خراج القادة الأوائل للمنطقة ثم انتقلت الزعامة إلى أولاد بالغ بعد إنهزامهم وهم معروفون عند العامة بقبائل زناتة.

12. بني مطهر: تنقسم هذه القبيلة إلى قسمين بني مطهر أولاد عمران وبني مطهر أولاد عطية، استقروا في منطقة موسلان (جنوب شرق الضاية عند أولاد شعيب)، وهم الأوفياء للدولة الزيانية إلى غاية سقوطها، ففي عهد الأتراك انقسموا إلى قسمين: قسم منهم ناصر الباي عثمان الكبير، وقسم آخر ساند باي وهران، ومع انهزام باي وهران انتقل مناصروه إلى المغرب الأقصى خوفا من بطش المنتصر، ومنذئذ أصبح قسم منهم في الجزائر بمنطقة الضاية والقسم الآخر في المغرب9(حلو.ع).

III. مونوغرافية قرى الدراسة

1. بطاقة وصفية لبلدية تافسور وملحقاتها: تقع بلدية تافسور في الجنوب الشرقي لولاية سيدي بلعباس على ارتفاع 1091 م وتنحصر إحداثياتها الجغرافية بين نقطة تقاطع خط طول 0° و 21' شرقا ودائرة عرض 34° و 37' شمالا (Google Earth). نشأت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي وضعها ضمن المقاطعة الإدارية التابعة لدائرة مرين (الزقلة سابقا)، تبلغ مساحتها 242,60 كلم² يحدها من الشمال بلدية يوب (Berthelot ولاية سعيدة) وجنوبا بلدية تاودموت، شرقا بلدية عين الحجر (ولاية سعيدة) وغربا بلدية مرين وواد تاويريرة. تبعد عن مقر الولاية سيدي بلعباس ب 103 كلم وعن دائرة مرين ب 33 كلم، ويبلغ عدد سكانها 2539 نسمة (ADS وكالة التنمية الاجتماعية- ملحقة تافسور).

تعود التركيبة الإثنية لسكان بلدية تافسور التي تحمل دلالة بربرية بمعنى المكان الجميل ذو التربة الحمراء (حسب تعبير العارفين بتاريخ المنطقة) إلى بطون أولاد سيدي يحي (العبادلة – العمامرة – العثامنة - القدادرة) وبطون المحاميد، يقوم هذا التكوين البشري التقليدي على عدد من البطون المنتسبة إلى روابط اجتماعية واحدة تضم أربعة قرى فرعية وهي: تافسور- وعلة - أملزة وتاودموت.

الجدول رقم 01 : التوزيع الاداري لسكان بلدية تافسور.

التوزيع الاداري	الأسر	السكان	
		ذكور	إناث
مركز البلدية	249	723	719
أطراف البلدية	205	571	499
المناطق المشتتة	3	11	10
السكان الرحل	3	6	0
المجموع	460	1311	1228
المجموع			2539

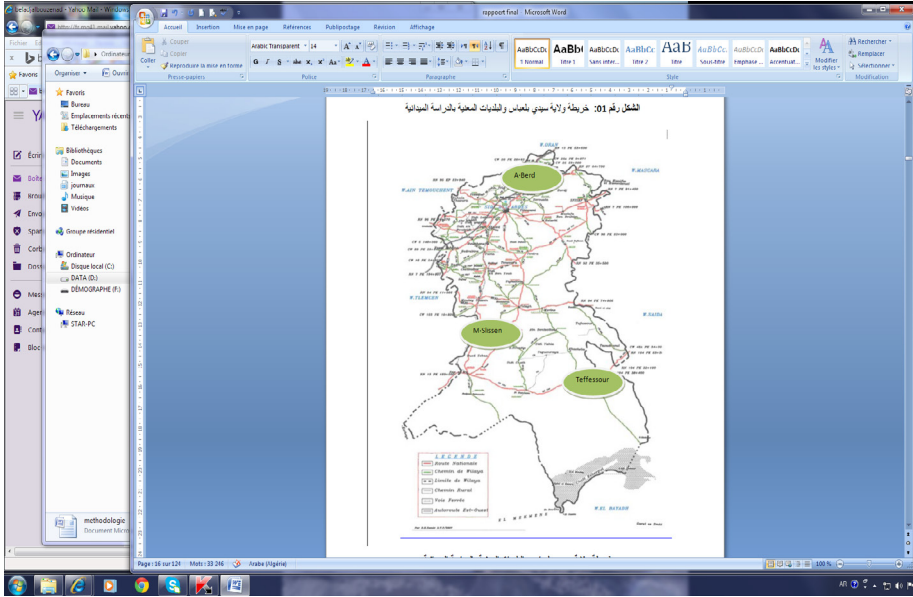
المصدر : تقرير الوضعية الاجتماعية والاقتصادية - المحاور الكبرى للتنمية المحلية لبلدية تافسور، دائرة مرين ولاية سيدي بلعباس، أكتوبر 2010.

تضم هذه التجمعات وحدات قروية صغيرة مرتبطة بعضها البعض والمعروفة بقرى واد تاويرية (الخشبة سابقا). كل هذه القرى تقع على أرض واحدة ولها روابط اجتماعية واحدة، فقد أدى توسع العمران البشري واتساعه وتجمعه (خاصة خلال العشرية السوداء) إلى التقارب بينها وزوال المناطق المشتتة بسبب الظروف الأمنية السابقة حيث أصبحت تمهد لقيام تجمعات أكبر من القرى السابقة لما قبل التسعينات من القرن العشرين، ويتعزز هذا الطرح مع تحسن الوضع الأمني بالمنطقة حيث تم انجاز عدة مراكز للملاحظة يبلغ عددها 5 لتأمين المنطقة من كل النواحي بالإضافة إلى مفرزين للحرس البلدي.

ان البحث عن التاريخ الاجتماعي والسياسي لهذه القبائل والبطون لما قبل الفترة الاستعمارية يرتبط بشكل وثيق بتحركات هذه البطون حسب مضاجعها وتحالفاتها المحلية وعلاقتها مع بايات معسكر ووهران، والأكيد أن الزوايا التي انتشرت بالمنطقة (زاوية سيد بوبكر بمرين، الزقلة سابقا) قد استفادت بتنظيماتها المتجذرة القائمة على الامتياز الايديولوجي والانتماء العرقي ضمن ثنائية (شريف - زرتيف) في تراتبية اجتماعية تمنح الأفضلية لبطون العبادلة على حساب البطون الأخرى ولأولاد سيدي يحي على حساب المحاميد. فالحتمية التاريخية حلت محل التصورات العتيقة والأساطير المتوارثة في المنطقة منذ زمن بعيد، ورغم ذلك فقد حافظ السكان على هذه الاساطير والتصورات (سيدي يحي بوقبرين، ضريحه بالقرب من سيدي شعيب ويحتفل بوعدته سنويا في نهاية فصل الربيع) رغم كثرة تنقلاتهم بسبب الغزوات والحروب أو التهيان والهروب، فأدت حركة التشتت إلى الانكماش تارة والتوسع في مناطق الهدوء تارة أخرى، لذلك كتب دوتي 1903 Ed Douthe

أن القبائل لا تنمو بفعل عملية الاندماج، بل كذلك عن طريق التجميع الذي تصنعه مختلف الحتميات التاريخية والاقتصادية (المجاعات والهجرات) (جان فافري: 2007ص102).

الشكل رقم 01: خريطة ولاية سيدي بلعباس والبلديات المعنية بالدراسة الميدانية



المصدر: Google eart map (بتصرف).

❖ التنمية المحلية

من الناحية الاقتصادية فبلدية تافسور تعد من البلديات الفقيرة التي لا تحتوي على منشآت قاعدية ولا مرافق اقتصادية بإمكانها أن تساهم في إثراء مدا خيلها الجبائية. فالببلدية تعتمد على المداخل الممتثلة في مختلف الرسوم المطبقة على الاستغلال والتحصيل، إلى جانب الإعانات الممنوحة من صندوق التضامن البلدي وما يحصل عليه من الممتلكات العقارية الممتثلة في 3 أكشاك ومقهى صغير، في حين تبقى محلات مشروع الرئيس لدعم الشباب بدون نشاط. أما المرافق الخاصة بالخدمات الصحية فهي ضئيلة إن لم نقل معدومة حيث لا تتوفر إلا على قاعة علاج يعمل بها طبيب وممرض مرتين في الاسبوع. وتتكفل بالتغطية التعليمية لتلاميذ تافسور ووعلة المدرستين الابتدائيتين والإكمالية، كما يوجد بالببلدية ملعب بلدي وآخرين من نوع ماكيو (وكالة التنمية الاجتماعية، ملحقة تافسور).

يعتبر نشاط الرعي والزراعة من الأنشطة الاقتصادية الأساسية للسكان، وتقدر المساحة الزراعية ب 24760 هكتار موزعة على الشكل التالي:

- 4000 هكتار أراضي فلاحية تابعة للخووص.
 - 200 هكتار مستثمرات فلاحية (يستغلها ثلاث مستفيدين).
 - 300 هكتار غابات وأحراش (غابات شغارة – غزالة – تازوتة - الخشبة).
- يبلغ عدد العاملين في الزراعة 150 فلاح، فيما يقوم بتربية المواشي وتربية الأبقار 160 موال يملكون (6000 رأس غنم و100 رأس بقرة و800 رأس معز). وقد سجلت مصالح الموارد البشرية على مستوى البلدية 306 منصب عمل موزع على الشكل التالي:
- 173 منصب في إطار الشبكة الاجتماعية.
 - 09 في إطار عقود ما قبل التشغيل.
 - 04 مناصب في إطار النشاط الاجتماعي.
 - 110 منصب في إطار برنامج المساعدة على الإدماج (DAIP) (وكالة التنمية الاجتماعية).

يعتمد نظام الإدارة المحلية في جمع المعلومات والتخطيط لها على سجلا التخطيط الخاصة بالدائرة ويتم تحديثها من خلال جمع المعلومات من أقسام المديريات الفرعية التابعة للقطاعات (التعليم والصحة)، وهي بذلك عبارة عن تكرارات رقمية بعيدة الصلة بالحاجيات الحقيقية المتجددة للمجتمع المحلي. ويقتصر دور أعضاء المجلس الشعبي البلدي على تسجيل الاحتياجات الخدمانية أكثر مما يركز على تطوير خطة تنمية محلية شاملة (انظر تقارير اجتماعات المجالس الشعبية البلدية المتعاقبة)، ومن ذلك تأتي الدعوة إلى إجراء مسح اقتصادي/اجتماعي شامل للمجتمع المحلي واستخدام قاعدة بيانات للتفكير في واقع التنمية المحلية مع أعضاء المجتمع المحلي.

2. بطاقة وصفية لبلدية تاودموت

تقع بلدية تاودموت في الجنوب الشرقي لولاية سيدي بلعباس على ارتفاع 1378 م وتنحصر إحداثياتها الجغرافية بين خطي تقاطع خط الطول 0° 42' شرقا ودائرة عرض 34° 44' شمالا،

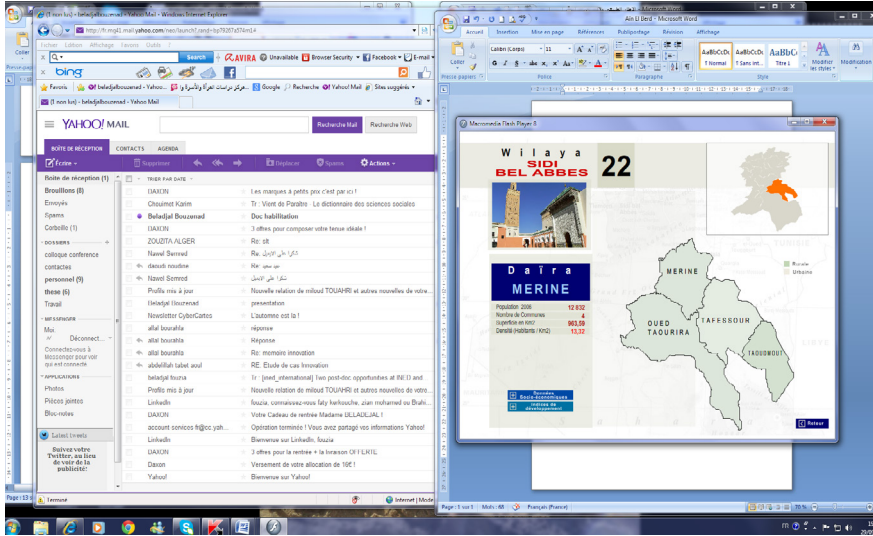
انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي جعل منها بلدية تابعة لدائرة مرين، وتبعد عن مقر الولاية 117 كلم وعن مقر الدائرة 65 كلم، يحدها شمالا بلدية تافسور ومن الشرق بلدية مولاي العربي (ولاية سعيدة) ومن الجنوب بلدية الخيثر (ولاية البيض) ومن الغرب الخشبة (واد تاويرة حاليا). تبلغ مساحتها 137.8 كلم²، تغطي فيها الغابات 13 ألف هكتار (تازناغة - جبل الحديد - سيدي مبارك). يجري فوق تراهها وادي الحوتات ومنبعه مولاي عبد القادر ووادي بوركبة الذي يشترك فيه مع دوار أولاد حمالات.

تعود التركيبة الإثنية لسكان البلدية إلى عرش المحاميد 91% من مجموع السكان، وهم أول من سكن المنطقة حوالي 1442 م عندما حل بها مولاي عبد القادر نتاع المحاميد الذي تقام وعده كل سنة في شهر ماي، وتشكل البقية 9% من أولاد عامر- أولاد سيدي يحي - أولاد بلعابد - الكرامة -البلايحية والسعادنة.

يقدر عدد سكان البلدية 2343 نسمة ، تمثل فئة الشباب 38% أي حوالي 902 نسمة وفئة الكهول 15% أي 366 نسمة وفئة الشيوخ 7% أي 181 نسمة، في هذا المجموع العام يمثل الأطفال 33% أي 777 طفل. تتكون الحضيرة السكنية من 277 مسكن وتتميز بطابعها التقليدي، تتوزع على ثلاث تجمعات سكانية (القرية - الدوار ووسط البلدية). استفادت البلدية من 209 عملية ترميم للسكنات القديمة وانجاز 2 مسكن ريفي، بالإضافة إلى مختلف برامج التنمية المحلية كمشاريع تهيئة البنية التحتية في إنجاز القنوات صرف المياه وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء بنسبة 98% في انتظار إيصال الغاز الطبيعي قريبا (في طور الانجاز). ولا تحتوي البلدية على منشآت قاعدية كبيرة فيما عدى المرافق العامة: كمقر البلدية - المسجد - المدرسة الابتدائية - الأكاديمية - مكتبة البلدية - مكتب البريد - المركز الصحي - مقهيين - 10 دكاكين وكشك متعدد الخدمات وملعب بلدي.

ظلت الزراعة والرعي الرابط القوي لمجتمع المحاميد حيث تشكل هذه النشاطات أهم مميزات مجتمع القرية. يشترك أبنائها في زراعة الأرض وفلحها سنويا داخل ملكيات صغيرة يطلق عليها أراضي «السابقة» تتناثر في مناطق متباعدة بسبب وجود الأحرار والغابات.

الشكل رقم 02 : الموقع الجغرافي لكل من بلدية تافسور و تاودموت.



المصدر: أطلس 2008، وكالة التنمية المحلية.

أمام تزايد السكان وتضائل الإنتاج الزراعي وهجرة الملاك الكبار والموالين تراجعت حرفتي الرعي والزراعة لصالح مهن جديدة جاء بها أبناء القرية من القرى والمدن المجاورة (سعيدة – داود – مرين – تلاغ) كالبناء والحدادة. يتواجد في البلدية 557 فلاح يتوزعون على ثلاث مستثمرات فلاحية 966 هكتار، و 123 موال حيث تقدر الثروة الحيوانية ب 12350 رأس غنم، 155 بقرة و 250 رأس معز (كالة التنمية الاجتماعية ملحقه تاودموت).

3. بطاقة وصفية لبلدية عين البرد

تأسست عين البرد كبلدية بموجب المرسوم الإداري بتاريخ 15 أفريل 1886 ودعمت بعدة هياكل قاعدية لتحفيزها على العمل كزراعة الكروم نظرا لقيمة المنطقة فلاحيا. عرفت في الفترة الكولونيالية باسمها الأصلي واد أمبير Oued Imbert للواد المحاذي للقرية حيث كان منبعا للمياه الصالحة للشرب وهو أحد فروع واد مكرة الكبير. شمل موضوع التسمية الجديدة للمقر البلدي محضرا خاصا¹ وأصبحت بلدية واد عين البرد بدلا من واد أمبير Oued Imbert.

عُرفت المنطقة قبل الإستيطان الفرنسي تجمعاً سكنياً محدداً يتميز بموقع الوالي الصالح «سيدي معاشو» Sidi Maachou – Marabout المكان الذي يعرف إقبالا شعبيا كبيرا قبل 1870

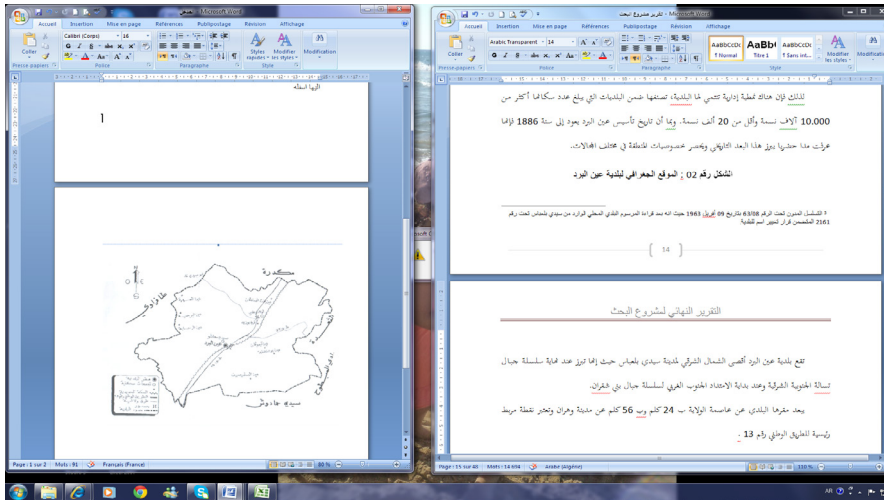
1 التسلسل المدون تحت الرقم 63/08 بتاريخ 09 أفريل 1963 حيث انه بعد قراءة المرسوم البلدي المحلي الوارد من سيدي لبعباس تحت رقم 2161 المتضمن قرار تغيير اسم للبلدية.

. وتم التمرکز الإستطاني بها في حدود سنة 1878 كانت تسمى المنطقة بواد أمبير oued Imbert. وفي سنة في 1877 عرفت المنطقة إنجاز مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين تلمسان وواد تليلات وكان هذا دافعا لبناء سكنات جديدة بالمنطقة.

تعتبر بلدية عين البرد من بين البلديات الكبيرة والمعروفة على مستوى ولاية سيدي بلعباس، حيث أنها تمثل مربطاً هاماً واستراتيجياً مع ولاية وهران، نظراً لأنها تقع في الناحية الشمالية الشرقية للولاية على الطريق الوطني رقم 13 ونظراً لأهمية المنطقة في مجال التنمية، فإن البلدية عرفت توسعاً سكانياً كبيراً. ولعل لخط السكة الحديدية الذي يربطها بولايات وهران، تلمسان وسيدي بلعباس وواد تليلات أهمية كبرى في تكييف نوعية المد المني لدى المواطنين الذين يمارس جزء منهم أعمال حرة ومهن خاصة ويندمج جزء آخر بأكبر الشركات الوطنية المحاذية، كمؤسسة الإنتاج الفلاحي ووحدة إنتاج الأجهزة الإلكترونية بسيدي بلعباس والشركة الوطنية للإسمنت ومشتقاتها بزهانة ولاية معسكر.

لذلك فإن هناك نمطية إدارية تنتمي لها البلدية، تصنفها ضمن البلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10.000 آلاف نسمة وأقل من 20 ألف نسمة. وبما أن تاريخ تأسيس عين البرد يعود إلى سنة 1886 فإنها عرفت مدا حضرياً يبرز هذا البعد التاريخي ويحصر خصوصيات المنطقة في مختلف المجالات.

الشكل رقم 03: الموقع الجغرافي لبلدية عين البرد



المصدر: جيلالي كوبيبي (الممارسة السياسية واليات انتاج الشخصية المحلية، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2007)

تقع بلدية عين البرد أقصى الشمال الشرقي لمدينة سيدي بلعباس حيث إنها تبرز عند نهاية سلسلة جبال تسالة الجنوبية الشرقية وعند بداية الامتداد الجنوب الغربي لسلسلة جبال بني شقران. يبعد مقرها البلدي عن عاصمة الولاية ب 24 كلم وب 56 كلم عن مدينة وهران وتعتبر نقطة مريبط رئيسية للطريق الوطني رقم 13 . إن التقسيم الإداري ل 1984 أنقص من مساحة البلدية بتخصيصه جزءا كبيرا منها لبلدية مكدره حيث أصبحت المساحة الإجمالية تقدر ب 8436 هكتار.

وتقع بلدية عين البرد من حيث الحدود على النحو التالي:

- ❖ تحدها شمالا بلدية زهانة (ولاية معسكر).
- ❖ تحدها غربا بلدية طافراوي (ولاية وهران).
- ❖ تحدها بلدية مكدره شرقا.
- ❖ وتحدها جنوبا بلدية سيدي حمادوش.
- ❖ بلديتا القعدة (معسكر) وبرج بوجهة من ناحية الجنوب الشرقي.¹

بلغ عدد السكان حسب تعداد 2008 لبلدية عين البرد 16013 نسمة بينما كان عددهم سنة 2007، 15079 نسمة بمعدل نمو سنوي ما بين التعداد بلغ 1.5% .

تعتبر من مناطق الولاية ذات الطابع الصناعي، تتركز المنطقة على مساحة 39782 م² مخصصة للنشاط « Zone d'activités »، مستغل منها 18091 م² مقسمة الى 22 قطعة. اضافة الى عبور الطرق السيار شرق غرب على أراضيها، وحاليا يتم انجاز مشروع جديد للسكة الحديد. تزخر المنطقة بالكالسيوم والكربونات.

جدول رقم 02 : نسبة الأمية و نسبة الإلمام بالقراءة لدى البالغين 15 سنة فأكثر حسب الجنس وبلدية الإقامة

البلدية	الاناث		الذكور		المجموع	
	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية
عين البرد	72,1	27,9	82,8	17,2	77,5	22,4
تاودموت	37,2	62,8	55	45	46,2	53,8
تافسور	43,6	54	67,8	31,8	56,1	42,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 2008.

1 Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de Ain El Berd. P10 .

ما نلاحظه من خلال المعطيات الموضحة في الجدول اعلاه هو تباين النسب بين كل من بلدية عين البرد والبلديتين الاخريتين، فبينما تتجاوز نسبة الامام بالقراءة 75 % ببلدية عين البرد تكاد لا تتجاوز 58 % في كل من تافسور ب 56.1 % و تاودموت ب 46.2 %. تنتشر الامية عامة بين الاناث اكثر من الذكور فهي تفوق 60 % ببلدية تاودموت، و 40 % بتافسور. ورغم انخفاض نسبة الامية على المستوى الوطني الى حدود 18 % سنة 2012، ورغم الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للقضاء على الأمية نهائيا في البلاد قبل 2016 وتخصيصها لرصيد مالي بقيمة 50 مليار دينار لتنفيذ هذه الإستراتيجية. الا انه لا تزال بعض المناطق التي تعاني من هذه الافة.

جدول رقم 03: السكان القابلين للتمدرس والمتدربين ونسبة التمدرس للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية

البالغين من 6-15 سنة حسب الجنس وبلدية الإقامة.

البلدية	الاناث		الذكور		المجموع	
	نسبة التمدرس	من 15 – 06 سنة	متدربون	من 15 – 06 سنة	نسبة التمدرس	من 15 – 06 سنة
عين البرد	92,8	1220	1132	93,9	1224	2523
تاودموت	67,7	266	180	83,5	217	526
تافسور	86,1	261	224	90,7	236	520

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 2008.

وبالحديث عن التعليم بالنسبة للفئات المتدربة نلاحظ انخفاضها في كل من بلدية تاودموت وتافسور لكلا الجنسين، لكن يمس الانخفاض الاناث بصفة خاصة بالنسب على الترتيب 67.7 % و 86.1 %.

الجدول رقم 04 : توزيع الفئات النشطة لقرى الدراسة

البلدية	نسبة النشاط	15 سنة فأكثر	غير مصحح	غير ناشطون	ذو معاشات	متقاعدون	طلاب / تلاميذ	مأكنة بالبيت	الناشطون
عين البرد	43,4	11962	8	256	157	814	1288	4254	5186
تاودموت	42,2	1566	14	49	54	48	84	656	661
تافسور	43,2	1708	1	63	28	74	124	679	738

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 2008.

مقاربة نسب النشاط في كل البلديات للمستوى الوطنيين لكن ما لاحظناه في بلدية عين
البرد خلافا للبلديات الاخرى هو ارتفاع عدد المتقاعدين واصحاب المعاشات، وحتى عدد الطلاب
والتلاميذ ربما ان دل على شيء انما يشير الى طبيعة المنطقة الشبه حضرية مقارنة مع المناطق
الاخرى والتي تعتبر ذات طابع ريفي اين لا تزال العادات والتقاليد تتحكم في تصرفات الافراد.

الفصل الأول: الروابط الاجتماعية

الروابط الاجتماعية والرأس المال الاجتماعي:

1. المفاهيم: جاء في لسان العرب لابن منظور أن كلمة الروابط مشتقة من فعل ربط يربط فهو مربوط، والرباط ما يربط به، والمرابطة ملازمة ثغر العدو، والرباط المواظبة على الأمر، وفي ذلك ورد قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (القرآن الكريم:سورة آل عمران، الآية 200). الرباط ما تربط به الدواب وغيرها من الأشياء التي تشد بعضها البعض ، ومن سمات الروابط الملازمة والالتزام والمواظبة على إقامة الصلاة مثلاً...

أما الرابطة الاجتماعية في اللغات اللاتينية Lien Social فأصلها يعود إلى كلمة Liga- mentum ومعناها الشيء الذي يبحث عن الجمع والربط والوثاق والصلة في العلاقات والأواصر الاجتماعية. يعرفها قاموس العلوم الاجتماعية والاقتصادية بمجموعة العلاقات التي تسمح للفرد بالاندماج في الحياة الاجتماعية، بالشكل الذي يستمد منه عناصر ومقومات هويته الاجتماعية (Dictionnaire de Sociologie ,le Robert:P307).

تمثل الروابط الاجتماعية مجموع الأواصر والصلات والنسج والالتزامات التي تشعر الناس بأنهم أعضاء جماعة واحدة، تجمعهم قيم وأعراف ومثل عليا مشتركة سواء كانت هذه الروابط ذات طابع دموي تقليدي أو ذات طابع حديث رسمي إرادي حر.

تتحدد الروابط الاجتماعية وفقاً لثلاثة أبعاد رئيسة وهي:

● **البعد الطبيعي** الذي يشير إلى الالتحام بواسطة الروابط الدموية القائمة على النسب والمصاهرة والعلاقات القبلية مثل العصبية.

● **البعد الثقافي التقليدي** الذي يكتسب عن طريق الأعراف والقيم المشتركة، وتمثله العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الحياة داخل الجماعة من جوار وصدقة وما تتميز به من التزام.

● **بعد حديث وعصري** يقوم على التضامن العضوي في الروابط الحديثة وما تتميز به من الاتساع والعمومية التي تفرضها طبيعة تعقد الحياة العصرية، وهي الروابط الإرادية أو

الاختيارية الرسمية مثل الانخراط في الأحزاب والجمعيات، والروابط الإجبارية مثل الاشتراك في صناديق الضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة، وقد تكون ضرورية كالروابط المهنية ومختلف التعاملات الإدارية والاقتصادية.

تبدأ الروابط الاجتماعية عند البشر بشكلها الطبيعي مثلما اصطاح عليها ابن خلدون بالعصبية، وتنتهي بشكلها الاصطناعي، أي أنها تتطور وتتعدد وتتجه إلى التحديث وفقا لطبيعة الحياة المشتركة وأهداف الجماعة، وحسب طبيعة المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.

2. أشكال الروابط الاجتماعية

يحدث الارتباط بالجماعة وفق أساليب وطرق متعددة داخل المجتمعات البشرية، وحينها تستقر تلك الروابط وتشكل وتأخذ طابعا منتظما فإنها تتحول إلى علاقات اجتماعية مباشرة كارتباطات الأبوة والأخوة والنسب والمصاهرة والجيرة والصدقة... وتكون هذه الروابط عادة واضحة في المجتمعات البسيطة وغير المعقدة كمجتمع البدو أو القبيلة أو القرية.

لتوضيح طبيعة هذه العلاقات وأشكالها، حدد علماء الاجتماع تصنيفات متعددة للروابط الاجتماعية، كان من أهمها:

- أ/ الروابط الاجتماعية التلقائية والتعاقدية

إن الروابط الاجتماعية التلقائية تسيطر عليها العواطف الوجدانية والمشاركات الجماعية، والتقمص الوجداني، وتخضع لسلطان الضوابط الاجتماعية غير الرسمية كالدين والعرف والعادات والتقاليد. أما الروابط التعاقدية، فتحددها التشريعات والقوانين، وكثيرا ما تسيطر عليها النزاعات المصلحية والانتهازية، لذلك فهي تقوم على التشكك والارتياب والحذر المتبادل، خاصة عند الجماعات المختلفة (سعد عبد الرحمن، 1983: ص 54).

المجتمعات التقليدية لديها القليل من الخيارات والكثير من الأواصر التي تربطها، ويكون الخيار قليلا عندما يتعلق الأمر بالاختيار للزواج والمهنة ومكان الاستقرار، لان الفرد أو الجماعة

يكونان في هذه الحالة مكبلين بالأوامر والنواهي من قبل الأسرة والجماعات والدين... أما في المجتمعات الحديثة تكون هذه الروابط مرنة ومحكومة بإرادة الأفراد، لأن العلاقات التي يختارونها تتمتع بهامش من الحرية وتتوفر شبكاتهم الاجتماعية على قدرة التملص من التقاليد والالتزامات العائلية والأسرية مثلما نشاهده اليوم في المجتمعات الغربية عندما يتعلق الأمر بحماية المسنين ورعاية الوالدين... وبالمقابل تنسج هذه المجتمعات شبكة الالتزام الاجتماعي اتجاه مؤسسات المجتمع المدني (النقابات العمالية- الجمعيات- الاتحادات المهنية...) (فرنسيس فوكوياما، 2000: ص 7).

التمييز بين هذه الثنائيات التي انتجتها النظريات الكلاسيكية والمعاصرة لمفهومي التعاقد والتراحم مثلما عبر عنها تونيز وطورها ماكس فيبر تحليلنا الى فهم المنطق الاجتماعي الذي يعتبر التعاقد أساسه الجماعة، وتنزل الجماعة الروابط الأسرية والقبلية والدين منزلة هامة فبغض النظر عن نمط الانتاج الاقتصادي الذي تتبناه، وهنا لابد من التمييز بين مفهومين للتراحم: فالانثروبولوجيا حين تصف المجتمعات التقليدية بالتراحم تعني أن الروابط فيها تعتمد على تقاليد القرابة والانتماء للجماعة في ظل الأسرة والعائلة والقبيلة، بينما يشكل التعاقد الفردي في الدولة الحديثة الأصل في العلاقات الاجتماعية. فقد التصقت التراحمية بالتقليدية فيما التصقت التعاقدية بالحدثة، وهو ما يهمل دور الدين ويعتبره ثانويا، فمفهوم التراحم في الإسلام مثلا يتجاوز التعريف الانثروبولوجي ويميزه عن النموذج التراحمي في المجتمعات التقليدية غير الإسلامية. رغم وجود قواسم مشتركة بين الأديان السماوية في تحديد مفهوم التراحم.

التراحم في الإسلام يقوم على سنن الاجتماع أو الفطرة والأخلاق الانسانية، فهو بذلك مفهوم اجتماعي سياسي يحترم التعاقد في تنظيم بعض جوانب هذه العلاقات، ويفضل النظر إليها من زاوية تنظيم وحفظ الحقوق، لا من جوانبها المادية فقط، وإنما تأسيسا لفلسفة الحقوق ذاتها في إطار أنموذج يمتزج فيه الأخلاقي بالاجتماعي مثلما جاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَسْئٍ فَارْتَبِعُوا كِتَابَ اللَّهِ وَأَمَّا بَيْنَكُمْ فَالْعَدْلُ...﴾ (5) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 280)، هذا على مستوى النص القرآني غير أن المفارقة تكمن في منطق التعامل اليومي، وفي علاقاتنا الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج الاقتصادي، مما يدفعنا إلى القول بأنه من الصعب صبغ مجتمع بكامله أنه تراحمي أو تعاقدى، لكن يمكن الحديث عن نموذج تتداخل فيه قيم الروابط التقليدية بقيم الروابط الحديثة أو نموذج يتبنى فيه الأفراد والجماعات قيم التعاقد والقيم الدينية والثقافية التي تمكنه من مقاومة التحديث في جوانبه السلبية.

- ب/ الروابط الاجتماعية الأفقية والرأسية

تنشأ الارتباطات الأفقية بين الجماعات المتماثلة أو بين الأشخاص الذين يشغلون مراكز متجانسة كجماعات الصداقة وزملاء الدراسة ورفاق العمل، وتحددها الأعراف والتقاليد الاجتماعية. أما الارتباطات الرأسية، فتنشأ بين أصحاب المراكز العليا والدنيا في الجماعة، وتحددها القواعد والقوانين الرسمية (محمد الجوهري: 1998، ص56).

الروابط الاجتماعية الأولية، كما حددها علماء النفس الاجتماعي، هي علاقات الوجه للوجه، وهي علاقات مباشرة تتسم بالعمق والخصوصية والدوام أو الاستمرار النسبي. أما العلاقات الثانوية، في ارتباطات مباشرة تتحكم فيها القواعد الموضوعية والنظم القائمة في الجماعة، وتتصف بالسطحية والعمومية والنفعية، لذا فهي علاقات مؤقتة وغير دائمة، وتنتهي عادة بانتهاء المصلحة.

أشارت الكثير من البحوث في العلوم الانسانية والاجتماعية إلى دور الروابط الاجتماعية وشبكة العلاقات في التنمية الاقتصادية لدول شرق آسيا و:ذا دورها في الخروج من الازمات الاجتماعية مثل الفقر والجريمة (محمد بومخلوف 2001:ص 87). ففي المجتمع الجزائري لازالت هذه الروابط الاجتماعية تلعب دورا مهما سواء في الوسط الريفي أو الحضري، فخلال العشرية السوداء ساعدت الروابط الأولية في التغلب على الكثير من المصاعب المتعلقة بالسكن والمعاش اليومي عندما اضطرت العائلات والأسر إلى الهجرة القسرية نحو المدن. هكذا أصبحت الروابط الاجتماعية آلية من آليات التضامن والتعاون، عندما قدمت للأفراد والجماعات المساعدة عند الشدائد، وتنوع شبكة العلاقات وتتقوى وتتوسع وتتعزيز عندما تملأها الشفقة والعطف على المكرويين. كما تعتبر في نفس الوقت آلية للقوة عندما تزود الأفراد والجماعات بالمعلومات والأخبار التي تساعد على مجاراة محيطهم الاجتماعي القريب.

- ج/ الروابط الاجتماعية المجمععة والمفرقة

الجماعة الداخلية تجمع الأفراد وتقارب بينهم فيحسون بالانتماء ويتشربون عادات وتقاليد الجماعة الداخلية، ويتمثلون لقيمها ومعاييرها إلى درجة ذوبان شخصيتهم في شخصيتها، فيعبرون عنها بالضمير (نحن)؛ والجماعة الخارجية التي لا ينتمي إليها الفرد وتعد غريبة عنه يعبر عنها بالضمير (هم). وتؤدي العلاقة المجمععة إلى تقوية الروابط بين أفراد الجماعة الداخلية، وتعمل على توحيد مشاعرها واتجاهاتها ومواقفها اتجاه الجماعات الأخرى (محمد سعيد فرح، 2000: ص96).

انطلاقاً من جولاتنا الميدانية لبلديات الدراسة نحاول أن نقدم تحليلاً للروابط الاجتماعية من خلال تقديم فينومينولوجيا أرض الفايجة (التسمية المحلية للأرض التي يوجد بها ضريح سيدي يحي بوقبرين) وهنا نجد الحدود الفاصلة بين قبيلة أولاد سيدي يحي وقبيلة بني مطهر) العرش الأخضر المحاذي لأراضي الغابات) من خلال أسماء الأعلام والأماكن Typonomie التي سجل فيها الإنسان خصائصه الطبيعية والتاريخية والرمزية في إطار ذاكرة جماعية تحفظ هذه العلامات والأساطير والحكايات المتوارثة.

ففي هذه الحدود الفاصلة يتم ترسيم ادوار التحكيم بين القبائل المتنازعة وصنع الالتحام والتضامن القبلي القائم على أساس الأرض بمعالمها وأماكنها الرمزية في محطات (عين النور- غزالة -تازوتة...) وتتركب هذه الرموز من وحدة اجتماعية متماسكة وهوية جماعية تعود إلبالتأويلالجينيالوجي القائم علأساس نظام القرابة، فعند حلول كل حول تقام تظاهرة الوعدة المخصصة لهذا التحالف القبلي عند ضريح سيدي يحي، وهو الطقس الذي يدعم الرابطة الاجتماعية والثقافية ويضمن التماسك القبلي ويمنح الآلية لضبط الاختلال وتطبيق الضوابط من خلال نظام(الخطية أي التغريم) في حق البطون القبلية التي تعدت على التحكيم الاجتماعي السائد.وتقتضي هذه الآلية وقوف مقدم الجماعة (الأكبر سنا والأقرب نسباً) لتنفيذ هذه الضوابط باسم السلطة الرمزية لأولاد سيدي يحي على وقع الأرض لذلك صرح مقدم الجماعة أمام رئيس بلدية تافسور المنتهي لعرش المحاميد بالقول:«جبنالكم البغلة عرفوا كي تركبوها»*هو التعبير الذي يحرس فيه المقدم ويفرض احترام الفروق بالقيمة بين أولاد سيدي يحي والمحاميد رغم محاولة هؤلاء تقديم الخدمة والانتفاء بالعلاقة الجوارية التي تربطهم بأولاد سيدي يحي، فإذا كان العرف الحيواوي يحدد من هو البراني intrus، ويضمن الحق في الانتفاع بالانتساب حسب التأويل الجينيالوجيلليحيواوين على الأرض التي استقر فيها هذا الولي الصالح والمحاطة بالبركة والشرف، وتلزم كل براني بالاحترام والتقدير، مثلما وقع لرئيس البلدية مع مقدم أولادسيدي يحي. وقد وقفنا على قدرة أولاد سيدي يحي في فهم شبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة بالمجتمع المحلي وكيف يتم استغلالها والتحكم فيها لذلك نجد العديد منهم يخوضون عراك الانتخابات البرلمانية والمحلية بتشجيع من السلطات المحلية والوطنية.

وقد تمكنا من خلال التحريات الميدانية أثناء حضور التظاهرة الخاصة بالوعدة من رصد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالزوار من القبائل المدعوة ذات المقاصد المتعددة والأهداف المختلفة من حيث الحجم والأهمية على زيارة أضرحة أحفاد سيدي يحي (عبد الله-عثمان-قدور)

من بينها إبرام العهود والمواثيق والعقود لحرص المتعاقدين على عدم نقضها وضمانا لوجود الثقة كرباط اجتماعي يفي بالتعهدات والإخلاص لها، وتحتوي سجلات مقابلاتنا على الكثير من القصص والحكايات التي تتضمن حتمية العقاب الذي ينزله الولي الصالح بكل من يخرق العهود، كما تتمالاستخارة ودفع التظلم والتخلص من سوء الحظ، وحل النزاعات بالرجوع إلى سلطة التحكيم التي يتولها مقدم أولاد سيدي يحي وكذا الدعاء والشفاعة (شفاء المرضى، فك الكرب، الزواج، طلب الذرية...) وتخلل العملية جمع التبرعات المالية (الزيارات) عند افتتاح التظاهرة واختتامها بتلاوة الفاتحة لإضفاء طابع القدسية على الطقس الذي تم فيه هذا الاحتفال.

3. أصول ومكونات الروابط الاجتماعية

الرابطة الاجتماعية صلة وتواصل بين الأفراد والجماعات، ويمكن ملامسة ذلك بصورة واضحة عندما يتعلق الأمر بمظاهر التضامن العشائري العائلي والأسري المبنية على روابط الدم والقرابة، وقد تنمو أو تخف في مظاهر أخرى أقل وضوحا وأكثر تعقيدا، وهي الروابط التي تقوم على أساس العقل والمنطق والمنفعة (J,Duvignaud 1986:P159).

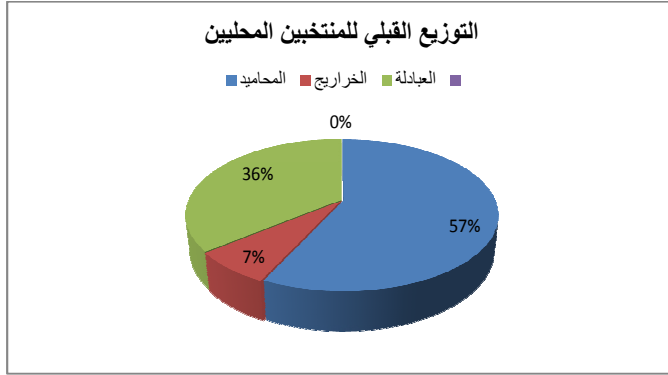
إن طبيعة ونظام الاتصال يكشف عن حقيقة ومضمون العلاقة الاجتماعية، فهي قبل كل شيء تبادل نفعي سياسي في سوق لغوية اتصالية تتسم بالمنافسة في جميع أشكالها حول مصالح مادية، سلطوية معنوية رمزية أو فكرية... لذلك يصبح من الضروري الرجوع إلى الصلة الاجتماعية المكونة للروابط الاجتماعية. وتشير الصلة إلى رابطة آلية قائمة على صلات الرحم والنسب والقرابة الدموية وهي التي تنشط وتوجه وتحفز مسارات الروابط الاجتماعية الأخرى. وتقاس الروابط الاجتماعية بحسب طبيعة اللغة المتداولة وخصوصياتها المشتركة، فاللغة تجسد شكل الروابط من خلال خطاب الأفراد وسلوكياتهم. فكثيرا ما اهتمت الدراسات الانسانية والاجتماعية بمعانية طبيعة الخطاب وخفاياه لفهم أسباب الصراعات النفسية والاجتماعية المؤدية إلى توتر الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

ونحن نرى أن الميدان الأقرب لدراسة أسباب تفكك الروابط الاجتماعية وبداية خروجها عن أصولها الاجتماعية، هو ميدان الاتصال لما يمتلكه من مواصفات وخصوصيات دينامية ومكانية تقترب كثيرا من مصادر التأزم الاجتماعي الذي يعجز النظام عن احتوائه ومراقبته، لأنه يصيب الرابطة الاجتماعية في العمق عندما يثير متغيرات ولو جزئية وصغيرة تزعزع الثوابت وتخرجها من

مركزها لتصبح مع الوقت هشة وضعيفة سهلة الاقتلاع.

من جانب آخر تعتبر الثقة أساس الروابط الاجتماعية، فالمجتمع الذي يقل فيه الأمن والثقة وتتضاءل فيه فرص التعاون لا يستفيد من كامل قدراته وموارده المادية والبشرية. فكلما ازداد الشك والخوف تراجع نطاق الروابط الاجتماعية وعلى العكس من ذلك كلما اتسع نطاق الثقة والأمن توسعت شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية فحسب فرسيس فوكوياما -Fukuya ma الثقة هي مفتاح الروابط الاجتماعية الحديثة حيث يصنف المجتمعات حسب تميزها بالثقة أو انعدامها، فإذا انعدمت الثقة انتشرت العشائرية والروح الجماعية والعصبية، لأن الثقة عندهم محصورة بين الأفراد الذين تجمعهم رابطة القرابة (فرنسيس فوكوياما 2000:ص23).

تمثيل بياني رقم 01: توزيع المنتخبين المحليين حسب انتمائهم الاجتماعي القبلي (بلدية تافسور نموذجاً).



المصدر: الدراسة الميدانية التي اجريت بين 15 أفريل و20 جوان 2013.

يمثل التوزيع السابق مدى اهمية الروح القبلية في تحديد نتائج الانتخابات المحلية في البلديات المذكورة، و كيف يستثمر السياسي في طبيعة الروابط الاجتماعية في كسب الاصوات التي تمكنه من بلوغ اهدافه الذاتية، فهو يستخدم عامل التضامن المتمثل في الانتماء الى نفس النسب الذي ينتهي اليه افراد القبيلة بمثابة اداة قوية للالتحام و الدعاية ولن تتحقق هذه العملية الا بوجود عاملين اساسيين و متغيرين و هملا: العامل الديموغرافي و العامل الاقتصادي. الذان مكننا في الكثير من الاستحقاقات المحاميد – العبادلة – اولاد بالغ – في البلديات التي يمثلونها من دخول المعترك السياسي المحلي و حتى الوطني، خارج هذا الاطار لا يمكن للحركة الاجتماعية

الخالية منة عصبية الولاء من منافسة اي من هذه القبائل على ارض الواقع.

استنادا إلى الدراسات الميدانية التي أجراها روبرت بوتنام Robert Putnam في العلوم السياسية، فإنه توجد علاقة طردية بين الثقة والالتزام المدني والانخراط في الجمعيات من جهة والرأسمال الاجتماعي من جهة ثانية، فكلما كانت درجة الثقة عالية كلما اتجه المجتمع نحو الالتزام المدني والمساهمة في الجمعيات والعكس صحيح. ويذهب فوكوياما Fukuyama إلى القول بأن الروابط الاجتماعية تعكس واقع الرأسمال الاجتماعي حيث يعرفه على النحو التالي: «نسق او مجموعة من القيم والأعراف غير الرسمية المشتركة بين أعضاء جماعة واحدة تسمح بالتعاون بينهم، وإذا توقع أعضاء الجماعة أن يتصرف الأعضاء الآخرون بشكل موثوق فيه وأمين، فإنهم سوف يصلون إلى مرحلة الثقة فيما بينهم، فالثقة تشبه مادة التزيت أو التشحيم التي تجعل استمرارية أي جماعة أو منظمة أكثر كفاءة» (فرانسيس فوكوياما 2000: ص 4).

تعكس الروابط الاجتماعية واقع الراس مال الاجتماعي في اي مجتمع من المجتمعات، ويجمع بيار بورديو P.Bourdieu بين الرأسمال الاجتماعي والروابط الاجتماعية حيث يعرفها على النحو التالي: «مجموع الموارد الحالية أو الكامنة المتعلقة بحيازة شبكة مستديمة من العلاقات... أو الانتماء إلى مجموعة الفاعلين المتحددين بروابط مستمرة ومفيدة قائمة على تبادلات مادية ورمزية، وأن الفائدة من الانتماء إلى جماعة هي أساس التضامن ... إن شبكة الروابط هي نتاج لإستراتيجية الاستثمار الاجتماعي.» (P, Bourdieu: 1992, P16).

يختلف الرأسمال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى من الرأسمال (المالي والرمزي...) من حيث أنه يتم تكوينه ونشره عبر الآليات الثقافية (الدين، العادات والتقاليد...). لذلك أكد مالك بن نابي على شبكة العلاقات الاجتماعية عندما دون كتابه حول ميلاد مجتمع، وركز على دور الروابط الاجتماعية في تقدم المجتمعات (مالك بن نابي، 1974: ص24)، كما ألح على قيم التسامح اتجاه الآخر المتميز بخصوصياته وثقافتهن فهو من بين دعاة الحوار بين الثقافات والأديان، والمعادي للطائفية والتمركز حول الذات، مثلما حاول أن يؤسس له هيتنغتون Huntington وفوكوياما Fukuyama من خلال الطرح المساند للفكر الأمريكي القائم على فرض الهيمنة بقوة السلاح أو التفوق بجميع أشكاله. فقد عبر مالك بن نابي عن معاداته لهذا الطرح الذي استغل لمعاداة الثقافات الأخرى، ويستدل بالعلاقة بين شبكة العلاقات الاجتماعية والاستعمار فالاستعمار أدرك أهميتها وعمل على تفكيك مجتمعات المستعمرات إلى شيع وطوائف وقبائل مثلما كانت تدعو إليه النظرية

الانقسامية في الكثير من الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية.

يتصف النظام الاجتماعي السائد في البلديات المدروسة بأنه نظام تتداخل فيه قيم الحداثة مع التقليد بشكل يعيق عملية التنمية، فهو يركز على نواة الجماعة ذات المنفعة الخاصة أو النظم الأسرية أو الروابط الاجتماعية التي تُغيب الفرد والمجتمع، فيستحيل معها تحقيق الاندماج الاجتماعي والتوافق السياسي، ويخلق حالة من التجاذبات المستمرة التي تفتك بالكيان الاجتماعي

وهو بذلك نظام شبه رعوي في البلديات الجنوبية للولاية تهيم فيه العلاقات الاجتماعية التقليدية، وتحضر بقوة الولاءات القبلية. ويتم تغليب مصلحة الجماعة و القبيلة، المنطقة والعائلة، أو الجهة على مصلحة المجتمع ككل وبالتالي يفرز خلا في مخططات التنمية المحلية.

إن مجتمعاً كهذا لا يستطيع أن يدير شؤونه ولا يمارس دوره في الحياة بفعالية الا اذا تم فيه احياء وتفعيل الروابط الاجتماعية التقليدية القادرة على تحريك الوجدان الاجتماعي للأفراد والجماعات وفق منطق التجمع القبلي، فهو يوكل مهام إدارة شؤونه لجماعة منتفعة تديرها نيابة عنه، فيصبح الفرد مسلوب الإرادة فهو تابع لنسق اجتماعي سائد يحدد شروط وجوده وطبيعة ادواره الاجتماعية

وتحدد العلاقات الشخصية والقربانية والنفعية في النظام الرعوي المكانة الاجتماعية للفرد والجماعة، (وسواء جماعة قبلية أو مصلحة من السلطة وأدواتها أو بعدها عنها. فالأفراد والجماعات المقربة من السلطة تحصل على امتيازات وتحظى برعاية رسمية، فيما الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ينال الأفراد والجماعات البعيدة عنها أو المنافسة لها.

وبشكل النظام الاقتصادي وطبيعة العلاقات التي ينتجها عاملاً إضافياً في تحقيق التماسك الاجتماعي والانسجام الوطني أو عدم تحققهما.

فكما هو سائد في بلادنا فإن الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في حركته الإنتاجية على مورد اقتصادي وحيد هو النفط، حيث تشكل إجمالي صادرات النفط حوالي 90% من صادرات البلاد فيما تشكل الإيرادات النفطية حوالي 70% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، سبباً رئيسياً في

تخلف الدولة والمجتمع والعلاقات التي تنشأ بينهما. فالاقتصاد الريعي الذي يُسقط من حساباته القاعدة الإنتاجية وضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، هو في الأساس ينبي على فلسفة تحتقر قيم الإنتاج والعمل، يحرص على تشجيع النشاطات الطفيلية الغير مشروعة في أشكالها التبادلية بينه وبين الأشكال غير الرسمية، ويعتمد إلى بناء ولاءات تعزز من نفوذه وتؤدي إلى استنزاف الثروة الوطنية وتعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في ظل انحسار الطبقة الوسطى، التي بغياها تغيب الفعالية الاجتماعية وتتوسع دائرتي الفقر والتمهيش

ان المجتمع المحلي في المناطق الجنوبية للدراسة يتصف بأنه مجتمع قبلي تقليدي، حيث تشكل القبيلة نسبة (85%) من مجموع التركيبة السكانية، وتكتسب الأعراف القبلية قوتها المادية في الأوساط المجتمعية بما يفوق في غالب الأحيان قوة القانون. وفيما تشكل القبيلة نسق رئيسي في التركيبة الاجتماعية، فإن نخبة الاعيان المحليين (السلطة المحلية) تحتكر التمثيل المحلي لفئات واسعة من السكان»، وعندها تتشكل شبكة مصالح تربطها بالسلطة وفي المقابل تقدم فروض ولاءاتها من خلال إخضاع المجتمع المحلي للنخبة الحاكمة. وتصبح علاقات الإخضاع والسيطرة هي العلاقات السائدة في المجتمع مما يقلل من فرص الحراك الاجتماعي، ف تتجسد سيطرة نسق اجتماعي معين على بقية الأنساق والتكوينات الاجتماعية واستحواده على عناصر القوة والثروة يحرم بقية الأنساق والتكوينات الاجتماعية من أن تتطور أو تحصل على حقوقها القانونية وتعتبر عن مطامحها المشروعة، وبالتالي إعاقه أي إمكانية للتحديث والنمو الاجتماعية الاقتصادية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا المستوى، بل إن هناك اختلالات في المواقع الاجتماعية التي يمنحها المجتمع للفرد، حيث يحضر في المجتمع التقليدي الانتماء. بما هو قيمة معنوية أصيلة يحملها الفرد تجاه الكيان الاجتماعي الذي ينتمي إليه. كمرادف لثقافة الولاء والخضوع حيث تتحدد مكانة الفرد في مجتمعه ويكون مرضياً عنه بقدر ما يظهره من ولاء للعرف الاجتماعي وتسليم بالمووروث التقليدي والتزام بمنظومة رجعية من العادات والتقاليد. بخلاف المجتمعات الحديثة التي تمنح للفرد موقعه الاجتماعي بناء على إسهامه في العملية الإنتاجية وما يقدمه لأبناء مجتمعه من أعمال و إنتاجات تصب في المصلحة الجماعية.

إن هذا الأمر يؤسس لغياب المساواة الاجتماعية وحضور التفاوت والتمييز بأشكال شتى وبصور متعددة. فالتمييز الاجتماعي يقوم على « تعزيز حقوق طرف على حساب انتقاص حقوق الطرف الآخر وإنكار حقه عليه ومصادرته والتمييز الاجتماعي ». ويتمظهر هذا العنف في الممارسات

التي تلاحق النوع الاجتماعي من خلال تكريس أدوات ا ومصادرة الحقوق الإنسانية المواطنة بل وتحديد الأدوار والخصائص والوظائف التي يلزم هذا النوع التقيد بها ولا ينبغي له الخروج عنها.

وبلا شك فإن مظاهر الأزمة المجتمعية لا تنحصر فيما أوردناه سلفاً، بل تتسع لتشمل جوانب أخرى مختلفة سنتناولها في وقت لاحق. وحيث كان غرضنا من عرضنا هذا هو لفت الأنظار إلى المسار الحقيقي لجوهر الإشكالية القائمة فإننا معنيين بوضع محددات واتجاهات لسياسات التنمية المحلية بما يتوافق مع طبيعة ومنطق الروابط الاجتماعية الاصيلة واحداث وتشريعات تسهم في بلورة البناء الاجتماعي القائم بما يؤدي إلى خلق أنساق جديدة وإعادة صياغة علاقات الدولة بالمجتمع بما يريئ الأرضية المواطنة للانتقال التاريخي إلى الانسجام المجتمعي.

يسهل عند العديد من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين، القول بوجود أزمة اجتماعية وسياسية، أزمة تواصل وترابط داخل المجتمع وبين مختلف مكوناته، وقد يسهل ملاحظة حدة التناقضات بين المجتمع السياسي والدولة وكل اشكال السلطة وبين المواطن الفرد أو مجموعات افراد ذوي اطروحات خاصة بهم، والتي تقدم لنا من قبل رجال السلطة» ومفكرهم وباحثهم في شكل مبسط بوصفها رفض للنظام واعتداء على علوية القانون وهيبة الدولة وسلطة مؤسساتها التي تمثل الارادة الجماعية والشرعية لعموم مواطنها، ومن قبل الساسة من المعارضة والناشطين المدنيين على انها عزوف عن الاهتمام بالشأن العام ورفض للتنظيم وجنوح نحو الاستقلالية والاستقالة والانعزالية ، ويرى فيها اغلب باحثي علوم الاجتماع انهيار للروابط الاجتماعية وتفكك لوحدة المجتمع وانحراف عن منظومة القيم الجماعية وسيطرة للفردية السلبية... الخ وتراهم يطلقون صيحات الفرع هنا وهناك حول ضرورة حماية الأسرة التقليدية من التفكك ،مثلا، او حماية سلطة الدولة المركزية وهيبته وإعادة الاعتبار لمنظومة القيم التقليدية ، والكل هنا يحمل الفرد مسؤولية هذا التفكك ويضعون البرامج والآليات والخطط لإعادته «إلى طريق الصواب» كما يترائي لهم والى حظيرة الانضباط الجماعي أو «المجتمعي»، وفي تقديري تتلخص هذه الإشكالية الاجتماعية في حالة الرفض المتصاعدة لدى المواطنين افرادا أو جماعات لكل التشكيلات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية او الاعتيادية ومنها أنظمة الحكم وإدارة المجتمع والسلطة السياسية والأحزاب والتنظيمات والنقابات... الخ وبشكل اكثر تعميما فان المجتمع المدني يعبر عن رفضه للسياسة وتجاوزه متطلباته لتنظيماتها، وهي ليست أزمة ثقة بالمعنى الأخلاقي والقيمي كما يروج لها المحافظون سلطويين كانوا أو خارج السلطة، بقدر ماهي تناقض بين مدى نضج المجتمع المدني والعلاقات الاجتماعية التي يخلقها المجتمع والافراد في حراكهم اليومي

وتفاعلهم مع واقعهم، وبين برامج وتصورات الطبقة السياسية الراضية لمنطق التطور والتقدم والساعية الى المحافظة على امتيازاتها ووجودها ضمن منظومة الأخلاق والقيم والأفكار المحافظة التي تحقق لها الاستمرار والديمومة، والديمقراطية الحالية بهذا المعنى لا تعدو كونها إطارا محافظا وربما رجعي لحماية مصالح الطبقات السياسية إن الأفراد وخاصة في الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية الأكثر تغيرا وحركية وانفتاح في علاقاتها مع الآخرين تعبر عن مرونة شديدة في تعاملها مع الموروث والعادات ومخزونها الحضاري ومع المستجدات العلمية والاتصالية وتلك المتعلقة بتقسيم العمل فتتأقلم مع العلاقات الاجتماعية التي يخلقها واقعها بشكل موضوعي بل وتخلق سبلا وأشكالا جديدة لتنظيم علاقاتها وفق ما يستجيب لمتطلباتها وحاجتها الاجتماعية وهي لا تلقي بالا كبيرا لصعد المتغيرات الاجتماعية الحاصلة فيها ولا تعيق عملية إعادة تركيب تلك العلاقات، فالناس مثلا يعوضون بشكل يومي العلاقات العائلية التقليدية بالعلاقات التي تنتج بين زملاء العمل أو الدراسة، والأفراد يوسعون علاقاتهم وتواصلهم الاجتماعي عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والمنديات... الخ، وهي تتحول من يوم إلى آخر من فضاء افتراضي إلى مواقع للتواصل الاجتماعي تؤثر بشكل مباشر في واقع الناس وأفكارهم وأنشطتهم كما تتأثر بها - ونحن هنا لا نحبذ كلمة افتراضي لعدم وضوحها فالعلاقات التي تقام عبر الانترنت وتبادل المعلومات وحتى الإشاعة... الخ تتحول عبر تقبل الأفراد وتأثرهم بها إلى جزء من الواقع - وهي إلى جانب وسائل التواصل والانصال الأخرى تخلق حركية كبيرة وسرعة في تغير وتطور العلاقات الاجتماعية ووعي الناس بها، فهل نقبل اليوم بشكل مسلّم به ودون نقاش التبسيطات القائلة بأن الديمقراطية التمثيلية والنيابية والأشكال السياسية القائمة اليوم هي أفضل أشكال تنظيم المجتمع؟ وهل نقبل قسرا ودون محاولة للبحث أو التغيير بأنه لا يمكن أن بقيام إرادة الافراد خارج إرادة الجماعة؟ وهل نقبل ان الدول ومؤسساتها القائمة والمنتخبة بشكل شرعي تمثل إرادة المجتمع؟ وهل نقبل بشكل نهائي ودائم؟... الخ .

أن العلاقات والكيانات الاجتماعية التقليدية هي بصدد التفكك هذا مما لا خلاف فيه، ولكنها في نفس الوقت بصدد إعادة التركيب من القاعدة إلى القمة، إن المجتمع بصدد إعادة تنظيم علاقاته الاجتماعية والسياسية بما يستجيب لمتطلباته وحاجياته التي يفرضها واقعه، إن الناس يدفعون كل يوم في اتجاه تحرير المبادرة الفردية من سلطة المراكز والانضباطية الصارمة، إن المجتمع المدني يفرض أشكالا جديدة للديمقراطية وتنظيم التفكير والحراك والعمل الاجتماعي وأكثر تمثيلية لإرادة الناس وينعزل يوما فيوم عن الطبقة السياسية التقليدية وعن السلطة

التقليدية، ولكن الساسة بتجاهلهم لهذه المسألة يعبرون كل مرة عن مدى نظرهم المحافظة والمعادية للتقدم والتطور وفي كل مرة يحاولون فيها فرض تصوراتهم البالية إلا وتجابه بحالات من التوتر والانفجار الاجتماعي على مستوى المجتمع المدني، إنها صورة من صور التضاد بين البنى الفوقية التي حبرت لها الكتب والدراسات العديدة وبين القوى الاجتماعية التي تكتب واقع علاقتها كل يوم على الأرصفة وفي الشوارع وفي مواقع العمل والأسواق وفي الانترنت.

إن المجتمع المدني يقول كلمته الفصل بتؤدة وتأنى ولكن بصرامة وما على الدولة والمجتمع المدني وحراس الثبات والمحافظين إلا النزول عند طلباته وتغيير أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي، في اتجاه أحزاب تتميز بأكبر قدر من اللامركزية وتعطي حرية اكبر للأفراد في النقاش والتعبير والخلق والإبداع وتوسيع أشكال التنظيم الاجتماعي المرنة مثل المنتديات وعلى النظام السياسي ان لا يكتفي بالتمثيلية السياسية (الانتخابية والنيابية) وان يتوسع بشكل رسمي وواسع على المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات المهنية والفكرية والثقافية... الخ على المستوى الوطني وعلى مستوى الجهات والمحليات وذلك للفصل داخل السلطة التشريعية بين مؤسستي اقتراح التشريعات وتنفيذها وتمكين المجتمع المدني من إمكانية الاقتراح والرقابة ليتحول من سلطة مضادة إلى مكون من مكونات السلطة وهكذا تعاد الشرعية للمواطنين، أو يعاد إنتاج الديمقراطية بشكل سليم من القاعدة إلى القمة لتعبر عن مدى نضج وتطور المجتمع.

من المتعارف عليه في أوساط الباحثين الاجتماعيين أن لرأس المال أنواعاً عديدة، وقد اشار المفكر الاجتماعي بورديو أن هناك ثلاثة أنواع لرأس المال، النوع الأول وهو راس المال المادي في شكل أموال نقدية وعينية وكل ما يندرج تحت المنتجات المادية الملموسة. والنوع الثاني يتعلق براس المال الثقافي والذي يتمثل في ما لدى المجتمع من ثقافة ونظم اجتماعية. أما النوع الثالث فهو راس المال الاجتماعي والذي يظهر في صورة معايير ونظم وعلاقات اجتماعية. ويرى بورديو أن جميع تلك الأنواع تعمل بشكل متكامل في سبيل تنمية المجتمع على الأصعدة كافة وفي مختلف المجالات (Bourdieu, 1986).

ويمكن الإشارة الى نوع اخر وهو رأس المال البشري (غير مادي بطبيعته) والذي يتجسد في كل ما يمتلكه الإنسان من قدرات ومهارات تزيد من إنتاجية العمال والموظفين والمتعلمين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة.

4. رأس المال الاجتماعي:

ان اشكالية تحديد مفهوم واضح ودقيق لمفهوم رأس المال الاجتماعي تنبع من كونه احد مفاهيم العلوم الاجتماعية والتي ترتبط بدراسة الظواهر الاجتماعية المتميزة بالغموض والتعقيد. اضافة الى اتساع وتعدد المفاهيم المتعلقة به. فاستخدام مصطلح رأس المال متعدد: من رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، ورأس المال المادي، رأس المال الثقافي، إلى رأس المال الاجتماعي والذي يعتبر حديث نسبياً.

ان بدايات استخدام مصطلح « رأس المال الاجتماعي » بشكل واضح كان سنة 1916 من طرف المرشد التربوي ليذا هانيفان¹ والذي عرفه على انه الاصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف والاتصال الاجتماعي بين الافراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية (غول فرحات، 2011).

ان تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي في الاعوام الاخيرة كان نتيجة جهود مجموعة من العلماء، من بينهم بيير بورديو² فكتاباته كانت الاكثر اسهاما في علم الاجتماع، ويرجع الفضل في التأثير الاكبر الى جيمس كولمان³ من خلال محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية و التقدم الاقتصادي، وكذا الى اسهامات كل من بوتنام و رونالد بيرت (انجي محمد عبد الحميد، 2010).

فقد عرفه بورديو على انه: « مجموع الموارد، سواء كانت فعلية او ظاهرية، التي تعود على الفرد او المجموعة بحكم امتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف و الاعتراف المتبادلة »، و اشار الى ان حجم رأس المال الاجتماعي يعتمد على شبكة الاتصالات والعلاقات و على حجم رأس المال الاقتصادي، الثقافي و الرمزي الذي امتلكه الفرد بحكم تفاعله مع الآخرين. فاستخدام الفرد لمكانته التي حصل عليها من خلال انشاءه لشبكات اجتماعية او انضمامه الى احزاب سياسية تجعله ذو رصيد اكبر اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه، و هنا تظهر امكانية تحويل رأس المال الاجتماعي الى رأس مال مادي (غول فرحات، 2011).

اشار بورديو على أن وجود شبكة من العلاقات هي نتاج الجهد والاستثمار الفردي أو الجماعي، التي تهدف إلى إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية التي يمكن استخدامها في

1 Lyda Judson Hanifan (1879-1932-).

2 Pierre Bourdieu (1930-2002-) sociologue français.

3 Colman James (1926- 1995) sociologue américain.

تحويل العلاقات العارضة غير المباشرة (مثل علاقات زمالة العمل) إلى علاقات مهمة ومباشرة وقوية، وتضمن دوامها واستمراريتها، وتنمية المشاعر الداخلية فيها المرتبطة بالامتنان والاحترام والصدقة، والثقة المتبادلة. وبالتالي وصل بورديو إلى أن رأس المال الاجتماعي هو إجمالي الموارد الفعلية التي يحوزها الفرد من خلال حيازته لشبكة دائمة من العلاقات المؤسسية أو عضوية الجماعات (P. Bourdieu, 1980, P.249).

اما بالنسبة لكولمان، فقد اشار الى ثلاثة اشكال لرأس المال الاجتماعي: الالتزامات و التوقعات، قنوات المعلومات والمعايير الاجتماعية. يعتبر ان رأس المال الاجتماعي غير متواجد على مستوى الافراد او الواقع و لكن يتواجد في العلاقات الاجتماعية بين الافراد و يتشكل من الالتزامات و التوقعات فيما بين الافراد وامكانية الحصول على المعلومات و المنافع. ويذهب بتعريفه إلى أن رأس المال الاجتماعي يكمن في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ومن عناصره الالتزامات والتوقعات فيما بينهم، إمكان حيازة المعلومات، والأعراف والجزاءات، وفي نظره يتحقق رأس المال الاجتماعي نتيجة لأنشطة غير مقصودة (هاني خميس، 2008، ص9).

ان دراسة عالم السياسة روبرت بوتنام¹ التي اشار فيها الى ان امتلاك المجتمع لعدد كبير من التنظيمات المدنية من شأنه تكوين مجموعة من القيم الايجابية والتي بدورها تساهم في تشجيع المواطنين على المشاركة في شؤون المجتمع، تعتبر أهم استخدام لمصطلح رأس المال الاجتماعي ونقله الى حقل العلوم السياسية. وفي دراسة ثانية اكد ان سبب انخفاض مؤشرات الديمقراطية يعود الى تراجع معدلات الثقة التي تعتبر جوهر رأس المال الاجتماعي وبالتالي فقد اكد على وجود علاقة وثيقة بين رأس المال الاجتماعي و المجتمع المدني (Putnam, D, Robert, 2002, pp.25-33).

لقد عرف بوتنام رأس المال الاجتماعي على أنه: « معالم التنظيم الاجتماعي مثل الثقة، والمعايير والشبكات التي يمكن ان تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل اعمال منسقة» (Anirudh Krishna, 2002, P.2).. ان استخدام بوتنام لتعريفه لرأس المال الاجتماعي جاء لإثبات ان التقليد الطويل للمشاركة المدنية قد انتج اكبر مخزون من رأس المال الاجتماعي. وان انخفاض المشاركة في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية هو مؤشر على بداية انهيار رأس المال الاجتماعي، وبهذا فقد خلص الى تعريف اشمل نستعرضه فيما يلي: « بينما يشير رأس المال المادي الى الاشياء المادية و رأس المال البشري إلى خصائص الأفراد، فرأس المال الاجتماعي يشير الى الروابط بين

1 Robert David Putnam (1941),

الأفراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها» (غول فرحات، 2011).

إن طرح بوتنام حول رأس المال الاجتماعي، قد نقل دراسته من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي من خلال تأكيده على أن رأس المال الاجتماعي يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي التي يمكن من خلالها تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع (هاني خميس، 2008، ص 09).

أما بالنسبة لبعض المفاهيم الصادرة من المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية نستعرضها فيما يلي:

تعريف البنك الدولي: « هو مجموعة من المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تطور من جودة وفعالية التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة (World Bank, 2005).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «يتم تعريف رأس المال الاجتماعي لدى برنامج الأمم المتحدة بالأفراد المتطوعين في العمل الخيري أو التطوعي والذي يعد عمل غير ربحي، أى لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي/مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين (ابراهيم حسين، 2001).

مجموعة بنك الفقر: « رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من القواعد غير الرسمية التي تدعم العلاقة بين فردين أو أكثر، وتدرج القواعد التي تنظم العمل التطوعي من العلاقات التبادلية بين الأصدقاء إلى مختلف أنواع العلاقات البشرية الأكثر تعقيداً»، ويتضح من هذا التعريف أن كل من الثقة، والشبكات الاجتماعية، والمجتمع المدني مرتبطة برأس المال الاجتماعي (Heba Nassar, 2005, p : 24).

تعتبر إشكالية التعريف من الإشكاليات الأساسية في دراسة رأس المال الاجتماعي، وترجع إلى خصوصية الظواهر التي تدرس في العلوم الاجتماعية، فهذا المفهوم قد نشأ في سياق اجتماعي وثقافي غربي ثم انتشر استخدامه في الدول النامية. لذلك يصعب إيجاد تعريف واضح ومحدد نتيجة اختلاف واقع المجتمعات وعدم إمكانية دراسة الشبكات الاجتماعية في إطار اجتماعية وثقافية مختلفة (Edwards and Foley, M. W, p.565).

5. أبعاد مفهوم رأس المال الاجتماعي:

ان نشاط البنك الدولي في مجال البحث الاجتماعي يتضمن برنامجاً دائماً للبحوث المتعلقة برأس المال الاجتماعي، ومن خلال إحدى هذه البحوث حدد مجموعة من العلماء ستة أبعاد رئيسية لمفهوم رأس المال الاجتماعي: (Christian & Grootaert, and others, 2004, P.5)

❖ **الجماعات والشبكات:** يتناول هذا البعد مدى مشاركة الفرد في الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية وقد اثبت الواقع الراهن أن الإبداع الحقيقي والقدرة على التجديد تأتي دائماً من العمل في شكل جماعة غنية بالتبادلات و التفاعلات.

❖ **الثقة والتضامن:** ويتضمن هذا البعد المنظومة القيمية التي تشكل حدود ودرجات الثقة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، والشفافية، وتحمل الآخر، والرغبة في التعاون معه، والعقلانية، وغير ذلك من قيم الحداثة.

❖ **الفعل الجماعي والتعاون:** يتحدد في هذا البعد مدى قدرة الأفراد للتطوع والمشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية، بصفته مجال خصب تنتعش فيه روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي من خلال المشاريع المشتركة.

❖ **المعلومات والاتصال :** تكمن اهمية المعلومات في سرعة الوصول اليها وفي جودتها والتي تعتبر عنصراً محورياً في مساعدة المجتمعات في التعرف على كل النواحي الحياتية التي توصل الى رفاهية الافراد.

❖ **الاندماج والتماسك الاجتماعي :** يتضمن هذا البعد تحديد طبيعة الفروق والتفاوتات والانقسامات المتواجدة في المجتمع التي يمكن ان تؤدي الى الصراع ، والتعرف على الاليات الممكنة للسيطرة عليها.

❖ **التمكين والفعل السياسي:** يشير هذا البعد إلى ضرورة تمكين الأفراد إلى الحد الذي يمكنهم من السيطرة والتحكم في العمليات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر علي رفاهيتهم.

6. مكونات الرأس المال الاجتماعي:

يمكن الإشارة الى مكونات رأس المال الاجتماعي من خلال التعاريف السابقة و التي تدرج كالتالي (انجي محمد عبد الحميد، 2010، ص: 24-25):

- ❖ بناء اجتماعي يمتد من الاسرة ليشمل الجيران و الاصدقاء، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات عامة.
- ❖ العلاقات الاجتماعية التي تعتمد كأساس لها على الثقة والاحترام والالتزام.
- ❖ مجموعة من الروابط وفائض من الموارد البشرية والفيزيكية التي يمتلكها أفراد الجماعة.
- ❖ مجموعة من الأهداف يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها.

7. مصادر رأس المال الاجتماعي:

لقد رصد البنك الدولي جملة من مصادر رأس المال الاجتماعي في مشاريعه المتعلقة برأس المال الاجتماعي من اجل التنمية يمكن التعرض إليها فيما يلي (انجي محمد عبد الحميد، 2010، ص: 26-28):

❖ الأسرة: تعد المصدر الرئيسي لرأس المال الاجتماعي. فبصفتهما مجموعة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة توفر المجال الأمثل لتنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية التي تهدف إلى تقديم المساعدات والخدمات والتعاون بين أعضائها، خاصة في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى أنها من يلعب الدور المحوري في تحديد العلاقة بين الفرد و المجتمع المحيط به.

❖ الروابط الاثنية: يمكن اعتبارها من مصادر رأس المال الاجتماعي بصفتهما تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد بتأثيرها على اتجاهات سلوكهم و أفكارهم. لكنها يمكن أن تؤدي أحيانا إلى التعصب اتجاه من يقعون خارج نطاق الجماعة الواحدة.

❖ المجتمع المدني: يعتبر من المصادر المهمة والأساسية في تكوين رأس المال

الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا في المجتمعات التي تتميز بارتفاع وعي مواطنيه وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية. فهو مجموعة من التنظيمات والجماعات غير حكومية تلعب دورا محوريا في مساعدة الافراد بإتاحة الفرصة للاندماج في أنشطة وتكوين ثقة بين عناصر الجماعة من اجل تحقيق مصالح المجتمع.

❖ **القطاع العام:** أي المؤسسات التي تنتمي الى الدولة، تعمل على توفير الحماية ووضع القوانين لتسيير الامور و توفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

و يمكن اضافة مصادر اخرى كالتفاعلات بين الاقارب والأصدقاء والجيران تنشط عامة في سياق المجتمعات التي تقل فيها المشاركة في المجتمعات المدنية.

8. صور راس المال الاجتماعي:

هناك اشكال عديدة ومن اهم التصنيفات نجد تصنيف البنك الدولي الذي استند الى الرابطة الاجتماعية التي تساهم في تكوين راس المال الاجتماعي (انجي محمد عبد الحميد، 2010، ص 28):

❖ **راس مال اجتماعي رسمي:** يشمل الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في اطار تنظيمات رسمية كمؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية.

❖ **راس مال اجتماعي غير رسمي:** مجموعة الروابط و العلاقات الاجتماعية التي تتكون في اطار تقليدي كتجمعات الاصدقاء و الجيران. هذا النمط لا يتجاوز حدود العلاقات الاسرية و شبكات القرابة.

نجد ايضا تصنيف «بوتنام» والذي اعتمد على معيار الثقة الناتجة عن استخدام راس المال الاجتماعي:

❖ **راس مال اجتماعي عابر:** هو مجموعة العلاقات والروابط التي لا تنشأ على الروابط التقليدية، كالدين والعرق و النسب، بل تعتمد على مدى ارتباط افرادها باهداف مشتركة وهذا النوع يساهم في تكوين الثقة المجتمعية التي تدفع الافراد الى المشاركة المجتمعية.

❖ **راس مال اجتماعي رابط:** تعتمد العلاقات في هذه الحالة على الروابط التقليدية، هذا النوع لا يولد لدى الافراد الرغبة في المشاركة خارج نطاق المجموعة. و يمكن الاشارة الى

امكانية تحول الرابط الى العابر من خلال التفاعل الاجتماعي.

9. قياس الراس المال الاجتماعي:

ان اهمية أي ظاهرة اجتماعية لا تنحصر فقط في دراستها نظريا وإنما الى امكانية قياسها ميدانيا، بهدف ايجاد السبل والامكانيات التي نستفيد بها في وضع البرامج التنموية لأجل تحسين اوضاع المجتمع.

بالنسبة لقياس الراس المال الاجتماعي تتعدد طرق قياسه وليست بالسهلة تعتمد على ادوات من اهمها استطلاع الرأي والاستفتاءات. فلا يعتمد القياس على معرفة عدد المنظمات وأعضائها فقط، بل يتعدى الى قياس كفاءة العلاقة التي تربط تلك المؤسسات بعضها البعض، وبينها وبين الافراد، ودرجة الثقة في المجتمع. يتم تحديد مستواه اعتمادا على مجموعة من المحددات ترتبط بتاريخ الدولة وثقافتها، اضافة الى المستوى التعليمي، وسائل النقل والاتصال، الطبقات الاجتماعية، قوة وفعالية مؤسسات المجتمع المدني والقيم المجتمعية السائدة ومدى تدخل الدولة (ماجد ابراهيم عثمان، 2005، ص 07).

الفصل الثالث: التمثيل السياسي

تمهيد:

ترتكز الفكرة العامة لهذا الفصل ، الى الاشارة الى عامل التمثيل السياسي كمعطى اساسي في عملية التنمية المحلية . من خلال محاولة معرفة درجة العلاقة الموجودة بين المجتمع المحلي الممثل سواء في القبيلة او الجماعة كرابط اجتماعي تقليدي (بلديات جانب الولاية)، او ممثل في الجمعية او الحزب كرابط اجتماعي حديث (بلديات شمال الولاية). وقبل ذلك سنتطرق الى الجانب النظري للموضوع.

1. البعد النظري لمفهوم التمثيل السياسي :

تفرض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة مدخلا تحليليا يُفرّق بين أشكال التمثيل السياسي ومضمونه ضمن مجال سياسي يكون معبرا أكثر عن التساؤلات المحورية التي يثيرها الواقع الاجتماعي والسياسي. وهو عملية مطلوبة خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع السلطة وتنظيمها وتسييرها. ومن هنا فلا يجب النظر إلى المفهوم من خلال الأجهزة فقط، لأننا عند ذلك نتكلم عن الحكومة أو السلطة التنفيذية التي تنوب عنها نخيها. و التمثيل السياسي أكبر من هذا، إنه مفهوم يتعلق بالسيادة والشعب و الأمة والحق والقانون والنخب، فلسفته تتعدى المفهوم الإجرائي في ممارسة السلطة.

بناء على ذلك وانطلاقا من هذا التحليل، يمكن أن يُعرّف مفهوم التمثيل السياسي على أنه آلية الترابط السياسية التي تقيمها العلاقة بين الحاكم والمحكومين. أو آلية التفاعل القانوني والسياسي المشترك الذي تحدثه كل من الدولة والمجتمع المدني في علاقتهما مع الفئات الاجتماعية القابعة تحت سلطة البيروقراطية السائدة ومجموع الإجراءات والقواعد القانونية المنظمة والمسيرة لمجموع العمليات الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. و تظهر طبيعة التمثيل السياسي هنا إلا من خلال العلاقة التي تقيمها كل من الدولة ووسائل المجتمع المدني مع الفئات الاجتماعية. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلا الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلا بمشاركة المجتمع المدني.

2. الدولة كممثل سياسي محوري متميز

إن التقيد بالمعيار الوظيفي في تحديد هذا الشكل الذي يميز الدولة كجهاز أساسي معروف، لا يولي أهمية للأركان والشروط الأساسية في الفقه القانوني والتي بموجبها تتواجد الدولة كإقليم ومن يتواجد عليه، باستثناء ركن واحد يشترك فيه البعدان «القانوني والسياسي والوظيفي» والمتعلق بالجهة التي تتولى ممارسة السلطة والتي تركز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين (Marcel Prelot, 1969, p 169, p23).

الدولة موجودة وكتحصيل حاصل تتواجد بها جماعة من الناس تعيش فوق إقليم جغرافي معين، ثم إن هناك من الدول من تتواجد واقعيا لكن إقليمها غير محدد بصورة دائمة وينطبق هذا الشكل على الدولة عديمة أو منقوصة السيادة، فما هو نصيبها من التحليل؟ ثم منذ متى كان تحقيق الوجود القانوني للدولة من جهة والاعتراف بها من جهة أخرى، يمنحها شخصيتها القانونية والشرعية في ممارسة حقوقها بشكل حقيقي في المحيط الداخلي والخارجي؟

إن المقاربة القانونية غير مؤهلة في إقامة التفرقة والتمييز بين شكل الدولة ومضمونها وبين الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية وبين ما تمثله من ثقافات سياسية متعددة ومختلفة. لذلك تأتي المقاربة الوظيفية لتتجاوز المفاهيم الحلولية أو الموضوعية والجاهزة التي تُستخدم في دراسة وتحليل الظواهر وتبحث في سوسيولوجية المفهوم من خلال التنقيب في وظائف الدولة الاجتماعية والسياسية، من خلال تفكيك متغيراتها وعلاقتها بالعناصر الأخرى المصاحبة والملازمة للمفهوم الرئيسي.

يبدو من الناحية الواقعية النظر إلى الدولة على أنها كيان اجتماعي وسياسي أكثر منه مؤسسة قانونية، تشكلت استجابة للحاجات الاجتماعية والسياسية وهذا من خلال الوظائف المسندة إليها كالوظائف الأساسية «تحقيق الأمن والاستقرار». والدولة في الأصل إنما وُجدت من أجل تحقيق المصلحة السياسية وهي مصلحة الفرد والجماعة، بالإضافة إلى الحفاظ على مجموعة القيم التي تُؤسس عليها الثقافة السياسية والتي لا تتعارض والمبادئ السياسية العامة وهذا أيضا من الوظائف الحيوية التي وُجدت من أجلها الدولة.

إن الموضوع مرتبط هنا بالنظام السياسي للدولة. ومن هنا لا يُنظر إلى الدولة إلا من خلال نظامها السياسي وعلاقته بالفواعل الأخرى المكونة للنظام الاجتماعي على أساس أن النظام السياسي يمثل الدولة ويمثل الجماعة السياسية التي أوجدت الدولة.

تصبح الدولة على هذا الأساس، تعكس كل كيان اجتماعي وسياسي أو كل نسق اجتماعي وسياسي ظهر في مرحلة معينة وفي تاريخ معين، وهو الأمر الذي يجعلها تعبر عن أية واقعة تاريخية في ظل صراعات اجتماعية وسياسية، بل هي سوى تجسيد لهذه الصراعات داخل ما يسمى بالنسق السياسي، وتصبح الدولة تمثل مجموعة العلاقات المنظمة بين الجماعات السياسية المختلفة وتقع هذه العلاقات في النطاق السياسي والذي يشار إليه بالنسق السياسي. و النسق السياسي كما يعرفه (راد كليف بروان) المعروف في مقدمة كتاب «الأنساق السياسية في إفريقيا» هو «التنظيم السياسي الذي يرتبط بتدعيم النظام الاجتماعي في حدود إقليمية معينة عن طريق الممارسة لسلطة القهر ومن خلال استخدام القوة الفيزيائية» (راجع سامية محمد جابر، 1989، ص 137-138).

عندما يتم الحديث عن الدولة كممثل سياسي في المقام الأول من خلال هذا الطرح، يتم الحديث عن السلطة وعن القوة خاصة الجماعة السياسية التي تملك زمام الأمور وتقوم بضبط النظام الاجتماعي داخل إقليم محدد من خلال الوسائل التي تستخدمها وعلى رأسها القوة، التي تقتضي ممارسة منظمة للسلطة ومن هنا يتم النظر إلى الدولة من خلال ما يلي:

- إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود سلطة مركزية تعترف بها كل العناصر المكونة للنظام الاجتماعي والسياسي؟

- ما هي نوعية الوظائف والأدوار المحددة التي تقوم بها العناصر والفواعل المشكلة للنظام السياسي داخل الدولة؟

- ما هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة؟

تصبح الدولة بهذا الشكل مرتبطة بعملية البناء. وموضوع بناء الدولة وظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي خاصة النظم والمجتمعات التي لا تزال الدولة فيها بحاجة إلى تدعيم

شرعيتها من خلال وقوفها في وجه التنظيمات التقليدية وتوجيه جهودها نحو نشاطات مشتركة، فقد يكون الأمر مقبولا عندما يتعلق بعملية الانتقال من بنى تقليدية إلى بنى حديثة. لكن هل يعني هذا ابتلاع المجتمع المدني كليا وإلغائه وعدم ترك له مجال حرية التطوع والإبداع ثم التمثيل؟

لم تنظر الاتجاهات الحديثة في علم السياسة للدولة على أنها مفهوم يقتصر على مجرد وجود كيان سياسي وقانوني منظم. بل كمجال تتصارع وتتفاعل فيه القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن خلال ذلك فإن فهم طبيعة الدولة لا يمكن أن يتم إلا ضمن إطار الممارسة الفعلية، وهي الصورة التي بينتها إسهامات الفكر السياسي.

المتغير المقترح والقابل للتفسير ضمن هذا الحيز الخاص هو: التركيز على عنصري القوة أو العقد الاجتماعي على أساس أن الدولة ظل وجودها مرتبطا إما بعناصر القوة المنتهجة من قبل الجماعة السياسية المالكة للسلطة والتي تقوم بعملية ضبط للنظام الاجتماعي و السياسي. وإما بناء على طبيعة العقد المتفق عليه في إطار شكل العلاقة القائمة ضمن عملية البناء الاجتماعي والثقافي الذي يشغل المجتمع المدني فيه حيزا معيناً وهذا حسب حركية النظم السياسية القائمة.

وعندما يتم التركيز هنا على متغير القوة من جهة والعقد الاجتماعي من جهة أخرى كأساس للتفسير والتحليل، فلا يعني هذا إنكار الأسس الأخرى التي قامت عليها الدولة مثل (الدين - التطور العائلي والقبلي...).. وإنما أقامت الجماعات السياسية التي أوجدت الدولة، سلطتها في الغالب إما من خلال القوة أو على أساس العقد المتمثل في الاتفاق الاختياري الذي يأخذ شكل التعاقد بين الحاكم والمحكوم كما تزعم «نظرية» العقد الاجتماعي والتي وعلى الرغم من وهميتها ومثالياتها و«افتراضيتها» كما يعلن ذلك (روسو) بصراحة في مؤلفه «العقد الاجتماعي»، تبقى فكرة إذا ما تم النظر إلى وزنها وقيمتها، صيغة سياسية مؤهلة لممارسة الديمقراطية بالشكل الذي يتجاوب والتمثيل السياسي الجيد. والحقيقة أن هناك من استفاد من إثراء وتوسيع هذه الفكرة في النظم السياسية الغربية، وأصبحت نموذجا متميزا عندما يتعلق الأمر بمسألة التداول على السلطة.

هناك من الدول من تطورت سلطاتها نتيجة التطور الذي حصل على مستوى تركيبتها الاجتماعية وخليتها الاجتماعية الأولى، من الأسرة إلى العائلة التي أعتبرت الصورة المصغرة للدولة، ثم تلاحم الأسر والعائلات والقبائل والعشائر مع بعضها، مشكلة بذلك ما يسمى بكيان الدولة، استجابة للحاجات والمطالب التي أبرزتها مجموع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والدينية والسياسية، فكان أن تطورت وظائف الدولة واتسعت مجالاتها وتخصصت مؤسساتها الاجتماعية والقانونية والسياسية.

لكن تبقى القوة وفكرة العقد الاجتماعي أساس دائم للدولة، بدليل أن كل المجتمعات والنظم إنما أسست سلطتها نتيجة الصراعات التي فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية. وهكذا فإن الدولة لا يمكن أن تُفهم إلا ضمن إطار بناء اجتماعي سياسي معين وفي ظروف تاريخية معينة كتعبير عن الجماعة أو النخبة التي مارست أو تمارس السلطة القهرية التي تتطلبها استمرارية الدولة وتفرضها طبيعة النظم والاتفاقات التي وجدت لممارسة السلطة وتمثيل الفئات الاجتماعية وتحقيق الصالح العام.

والنموذج المعرفي الذي عرضه (ابن خلدون) في مقدمته، يصور في الأساس تمثيل الدولة إنما وُجد على أساس اجتماعي، على رئاسة الدولة في إطار جملة العوامل والظروف العامة المساهمة في تكوينها وعلى رأسها تأثير العصبية الدينية والقبلية (عبد الرحمان بن خلدون، 2003، ص 244-287). إذ تقوم هذه الأخيرة بعملية تجميع الأفراد والجماعات في الوقت الذي تنمو وتتطور بداخلها، مشكّلة بذلك عصبية واحدة متغلبة على جميع العصبية.

بهذا الشكل يصور (بن خلدون) الدولة وتمثيلها، تنمو وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن نمط إلى آخر، وفي كل الحالات تلجأ نخبة الاجتماعية والسياسية إلى البحث عن واسطة تنظم شؤون الحياة وتحقق الأمن والاستقرار وتنجز العمران البشري عن طريق سلطة قوية وعصبية متينة تبقى هي الأصل المادي والمعنوي الذي يؤسس المجتمع و الدولة على السواء.

لكن سرعان ما تنضج الدولة في نظره وتكتمل عصبيتها عند انتقالها من المجتمع البدوي إلى التجمع الحضري، حيث تميل إلى الضياع بسبب انحراف نخبة عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على مواطن الضعف والإسراف والتبذير، وحينها يصبح من المتعذر بقاء الدولة وديمومتها¹

1 - وضع (ابن خلدون) نهاية للدولة عندما يصل تمثيلها إلى مستوى تنحرف فيه السلطة عن هدفها وغايتها، فيحدث فيه الفراغ وعندئذ تصبح الدولة عرضة للإسراف والتبذير في قانون طبيعي يصف فيه الدول والمجتمعات كما هي عليه ضمن خمسة أطوار حددها على الشكل الآتي:

- الطور الأول: الغلبة و الاستيلاء على الحكم.
- الطور الثاني: استبداد الحكم.
- الطور الثالث: الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك.
- الطور الرابع: القنوع والمسالمة.
- الطور الخامس: الإسراف والتبذير، وهو الطور الأخير الذي تهرم فيه الدولة وتنقرض.

يمكن الرجوع إلى: عبد الرحمان بن خلدون، 2003، ص176.

لكن بخلاف (ابن خلدون)، تبدو الدولة أداة قهر بين الجهات المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد وتبقى القوة الاقتصادية هي المفسر للعملية السياسية التي تكوّن في ظلها كيان الدولة السياسي والقانوني، المرتبط بتحول شكل الإنتاج إلى مرحلة تتسم بتبادل المصالح والمكاسب والمنافع عبر مسار التاريخ. وهو ما يجعل تمثيلها مرتبطا في المقام الأول بطبيعة الإنتاج السائد وبطبيعة الفئات والطبقات التي تكونت في ظلها، لذلك نجد أن (كارل ماركس) Karl Marx لا ينظر إلى الدولة إلا من خلال الصراع الذي يحدث بين الطبقات المتشكلة داخل الأنظمة، جاعلا بذلك قوة سيطرة الدولة مرهونة بالأسباب الاقتصادية من خلال النموذج الذي اعتمد عليه وهو «الدولة الرأسمالية» ومؤسساتها وقوانينها التي تستخدمها الطبقة الحاكمة في تثبيت الوجود وفرض السيطرة (برتراند بادى، بيار بيرنوم، بدون تاريخ، ص 16).

وإذا كانت الدولة تنشأ عند (ابن خلدون) على أساس اجتماعي وتُقام عند (كارل ماركس) على أساس اقتصادي، فإنها تُؤسس عند (ماكس فيبر) Max weber على أساس تملك سلطتها لوسائل الإدارة الشرعية المؤثرة بالقوة والتي تتواجد بدرجات متفاوتة في الأنماط السلطوية الثلاثة:

- **نمط سلطة الدولة التقليدية:** تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس شرعية الميراث التقليدي، فالدولة محكومة بهذا الميراث أو هذه التقاليد التي تُعبر عن نفسها من خلال قدرتها التنظيمية في إدارة شؤونها الداخلية وما يمكن أن تؤديه من خدمات تعبيراً عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية.

- **نمط الدولة الكاريزماتية:** وتقوم سلطة الدولة هنا على أساس الجهة الفعلية التي تمسك بزمامها، والتي تتوفر فيها الشروط والمواصفات المنظمة للسلطة وعلى رأسها الشروط الكاريزمية (André Akoun et Pierre Ansart, 1999,p535). ويشدد (فيبر) هنا على القدرات والمواهب الخلاقة التي تتميز بها القيادة الإدارية والتي تمتلك من خلالها سلطة فعلية يمكن أن تؤدي إلى خلق أشكال جديدة من التراتيب الاجتماعية (برتراند بادى- بار بيرنوم، بدون تاريخ، ص 18). لأنها تتحصل على شرعيتها بكل بساطة من فئاتها الاجتماعية أو جماهيرها التي تُعد سندا لها.

- **نمط سلطة الدولة القانونية:** تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس الاعتراف بقانونية وشرعية القواعد المعيارية والتي على أساسها يحق للذين يمتلكون السلطة إصدار الأوامر واتخاذ القرارات. وفي هذا النمط تأخذ الدولة حسب (فيبر) صفة المؤسسة

الحديثة طالما أن خصائصها الجديدة تتطلب الانتقال إلى وضعية أخرى تسمح لها بممارسة الاحتكار الفعلي عن طريق تطبيق القوانين وممارسة وظائف إدارية أكثر عقلانية وقادرة على الدفاع عن المصلحة العامة.

المجتمع المدني كممثل سياسي فاعل

يظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي، المفهوم المرادف للمجتمع السياسي¹، وقد أوضح (جون لوك) هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية مع المجتمع المدني، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي يبدو فيها «المجتمع السياسي».

يُبرز كل من (جون لوك) و(جون جاك روسو) أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقاً من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات. فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يُعترف بها اجتماعياً وسياسياً تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعاً.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حُرّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدّها إلا حرية الذوات الأخرى. معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

لكن المجتمع المدني ظل هو صاحب المبادرة تقرُّ به أيديولوجية الليبرالية القائمة على أساس الحرية الفردية «Individualisme» وهو الشرط الأساسي لقيام أي تجمع تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية وهو ما جعل (ألكسي دي توكفيل) في كتابه «الديمقراطية في أمريكا» ينحاز جذرياً إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادر في شغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع. محذراً في الوقت نفسه من مخاطر تعظيم دور الدولة المبالغ وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام (عبد الباقي الهرماسي، 2001، ص 97). وهو الشرط الذي وضعه من قبل (بن خلدون) في إشارة

1 راجع في هذا الإطار: جون لوك، رسالة ثنائية في الحكم المدني، (ترجمة ماجد فخري)، بيروت، 1959، ص 142.

إلى «التجمع الحضري» الذي تتكون فيه الدولة و الذي لا يمكن أن توجد إلا في ظلّه عندما تتم فيه عملية الانتقال من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن. و فيه تنضج «العصبية» وفي كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، ولا بد إذن من «عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبية فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى» (عبد الرحمان بن خلدون، 2003، ص 245)، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك، تجمعا حضريا يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصناعات المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقرب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تشكل فيه العصبية وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة ومن ثم فبقائها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراره.

لكن فكرة التمثيل السياسي، كانت أكثر وضوحا من الناحية العملية في تصور (غرامشي)، عندما يقول يجب أن تتحول وظيفة المجتمع المدني «جذريا وواقعا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تُستخدم من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة» (أنطونيو غرامشي ، 1971، ص 59).

يتمظهر المجتمع المدني في نظر (غرامشي) في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تُجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة وهذا الحيز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

ويظهر تمثيل المجتمع المدني غير المباشرة هنا في نظره في الهيمنة الأيديولوجية و الثقافية التي يجب أن تُمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه (غرامشي) لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي «الدولة» ولكن هذا التمايز على حد تعبيره يجري بشكل متوازن وهو ما يضع الطرفان يشتركان في عملية التمثيل السياسي، فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، يقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

وهو الثابت بالنسبة لوظيفة المجتمع المدني عموماً رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي، إذ أنه اكتسب خصوصية متميزة في المنظور الديمقراطي العام، فبروزه كحركة منظمة أعطى مشروعية لكل التنوعات البارزة والتابعة له في شكل جمعيات واتحادات ونقابات في رحم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية. خاصة الأحزاب السياسية التي تقبل بها الدولة على أساس أنها تمثل مؤسسات موسعة و مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة، تتبادل أدوار الرقابة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي. والشئ المميز هو فكرة استقلالية المؤسسات المسماة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية ب «السلطات المضادة»، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور الليبرالي أوجه العمل الطوعي المؤسسي¹ المستقل عن إشراف الدولة و الهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

كما تبقى الأحزاب السياسية بهذا الشكل ومن الناحية النظرية فاعلاً محورياً ومساعداً إضافياً داخل المشهد السياسي من خلال مساهمتها في ترقية المجتمع المدني والدفع به إلى الانخراط في العملية السياسية، ولأنها من الناحية السياسية أكثر مؤسسات المجتمع المدني نفوذاً مقارنة مع غيرها من المؤسسات الأخرى ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. بل هناك الكثير من الأحزاب ممن سمحت لها ثقافتها السياسية خاصة في خبرات بعض النظم السياسية، في الاستمرار في لعب دور الوسيط المشكل للحركة الموسعة للحياة المدنية التي فرضتها بيئة السياسة العامة في الغرب.

كما تبقى الأحزاب السياسية تشكل الجزء الأساسي الأهم ضمن مؤسسات المجتمع المدني بل تمثل الفضاء كله في منظومته العامة، ذلك أن بقاء مؤسسات المجتمع المدني واستمراريتها، متوقف من الناحية الواقعية على ما تقوم به المؤسسات الحزبية المطلوبة (الاجتماعية والسياسية) خاصة عندما تمضي نحو الاستمرار وبشكل مكثف في تجسيد دورها المكمل لدور الدولة كالدفاع عن الحقوق العامة المرتبطة بالعمل والحق النقابي والحق في الإضراب وفي ممارسة السياسة.

وعندما يتم الحديث عن هذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني، لا يعني ذلك أن الجمعيات الأخرى ليست مطلوبة في الأساس ولا علاقة لها بالسياسة، بل إن عنوان الموضوع الموسوم ضمن هذه الزاوية التحليلية اقتضى التركيز على الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات

1 ينظر إلى: صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سمية فلوغبود)، ط1، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 253.

سياسية تمثيلية. ولعلها هي المؤسسات التي تبقى تتصدر عنوان السياسة والديمقراطية ضمن فضاء المجتمع المدني.

3. التمثيل السياسي والعملية السياسية في منظور التحليل الإيستوني

يُعتبر النظام السياسي على المستوى النظري¹ مركز تلقي لمجموع المطالب الاجتماعية والسياسية التي تتقدم بها الفئات والشرائح الواسعة داخل المجتمع والآلية المؤسسة والنسقية التي تتم بها الإجابة عن القضايا المطروحة بناء على عملية منظمة تسمى في علم السياسة بانتظامية العملية السياسية.

إن أهم شيء في النظام السياسي هو حجم المطالب التي تتلقاها الدولة وقيمة القرارات الصادرة المترتبة عنها وهو المستوى الذي تفرضه طبيعة العملية السياسية التي تُجبر الجماعة السياسية الرسمية التعامل معها.

يصبح التعامل مع عنصري المطالب والمخرجات أهم شيء في التعامل مع أية ظاهرة اجتماعية وسياسية على أساس أن اتجاه وديمومة أي نظام متوقف على وظيفة هذه العناصر، بمعنى آخر فإن الفهم الدقيق لطبيعة أي نسق اجتماعي وسياسي، إنما يفترض في المقام الأول فهم العلاقة الديناميكية المتبادلة بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني من حيث قيمة المطالب والقرارات وخصوصية وظيفتها.

ترتكز الفكرة العامة للنظام السياسي الذي يمثل سلطة الدولة من حيث الجانب النظري والمنهجي في نظر علماء السياسة وعلى رأسهم (دافيد إيستون) David Easton على أن هناك إطارا سياسيا تنتظم فيه القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وسلوكياتها التي تنتهجها في صناعة القرار السياسي وتبدأ حدودها بمجموع المطالب أو التأييدات التي يتلقاها النظام وتنتهي بجملة القرارات والإجراءات والتدابير التي تصدرها مؤسساته بهدف إضفاء الشرعية وتحقيق قيم الطاعة والقبول والتأييد (David Easton , 1965, p p 112 -113).

1 يتبلور النظام السياسي أكثر وضوحا في المنظور الوظيفي في علم السياسة على أنه نظام فرعي من نظام مجتمعي أشمل، مؤلف من أجزاء، وكل جزء يقوم بوظيفة معينة ومجموعة هذه الأجزاء تبقى خاضعة للتأثير والتأثر وعلاقتها مع بعضها تمثل هذه الأجزاء المتغيرات والأنشطة المرتبطة بالحياة السياسية وتشمل البنى والوظائف والأدوار والمدخلات والمخرجات والاستجابة وعملية الاسترجاع والأهداف والقيم. راجع في هذا الإطار:

David Easton ;Aframework for political analysis (New jersey);1965 ; pp110111-

إذا كان (دافيد إيستون) يبني نموذج¹ الافتراضي على أساس أن النظام السياسي هو بالدرجة الأولى عبارة عن بنية متكونة من عناصر متفاعلة داخليا ومرابطة بما يحيط بها خارجيا، فإنه يستقي حركيته من الناحية الواقعية من وحدة التحليل الأساسية المستخدمة في تحليل النظام السياسي الأمريكي وهو بذلك لا يعد نموذجا نظريا فحسب، بل هو في حقيقة الأمر ينطلق من الأدوار السياسية التي ترسمها الجماعات السياسية والنخب العسكرية والبيروقراطية والاقتصادية المتعددة ومجموعات المصالح التي يحتويها النظام السياسي. وهو ما يجعل صلاحية النموذج قابلة للتوظيف حتى وإن اختلفت النظم السياسية في حدود يسمح بها موضوع الدراسة وتفرضها عملية البحث، طالما أن المفاهيم المستخدمة في علم السياسية واحدة.

يظهر هذا النموذج المؤسسي النسقي المستخدم على أنه أداة تحليل هامة في التعرف على طبيعة النظم السياسية وعلاقتها بتجمعاتها المرتبطة والمتداخلة، لأنه ينطلق من أطر مفهومية معرفية تحاول الكشف عن خواص الظواهر السياسية ما وراء الشكل والنظر إليها من حيث الأداء الوظيفي» الأدوار المؤداة للعناصر المختلفة داخل النظام الاجتماعي والسياسي وعمليات التفاعل المؤثرة في السلوك السياسي» والانتقال من محور المقاربة القانونية إلى محور مقاربة الكشف الوظيفي لعمل المؤسسات وجماعات المصالح المختلفة التي تحدد القوى الفاعلة داخل النظام.

يقوم التحليل «الإستوني» في فهم العملية السياسية على مفهومي المدخلات والمخرجات على أساس أنهما يمثلان محور التحليل النظمي أو النسقي، يُطلق اسم المدخلات (Inputs) على مجموعة التغيرات التي تحدث في بيئة محيط النظام السياسي والتي تؤثر فيه وتكون هذه التغيرات من عنصري المطالب (Demands) والتأييدات (Supports):

1 يعكس النموذج المنظومة الاجتماعية والسياسية الممثلة للواقع، فهو الصورة النظرية (المصغرة والبسيطة) المشابهة للواقع الاجتماعي والسياسي، المتمركزة على مجموعة المفاهيم التي يلجأ إليها صاحبها عند تفسير وتحليل التغيرات التي تحصل ضمن البيئة العامة سواء كانت داخلية أم خارجية. وهو التصوير المبسط الذي لجأ له (دافيد إيستون) David Easton في دراسة وتحليل النظم السياسية على إثر الثورة العلمية التي أحدثها في علم السياسية ما بعد السلوكية.

- يُبنى النموذج على فرضيات علمية تحدد بدقة المتغيرات التي تقرر توظيفها في التحليل المتبع
- يقوم النموذج بتبسيط الحقائق على نحو يساهم بإزالة كل غموض وتعقيد يصطدم به الواقع
- يرتكز النموذج على استخدام مواد التفكير المنطقي على نحو منهجي يهدف في الأخير إلى الخروج باستنتاجات تُمكن من فهم الواقع على نحو أفضل

- يتعين على النموذج أن يكون قابلا للاختيار ضمن معطيات التجربة الميدانية وقادرا على التنبؤ بظهور ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن رصدها في الواقع. راجع : هارمييه غي- برتراند باداي، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية،

مرجع سبق ذكره، ص 400

-LAGRANGEH., Théorie politique formelle, In Grawitz M, LECA J, Traité de science politique, PUF, 1985, Vol I, p 175.

- تمثل المطالب مجموع الحاجات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية التي تتقدم بها ويتلقاها النظام السياسي. وفي الغالب وحسب هذا النموذج فإن الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وقادة الرأي (David Easton , 1965 , p 122) ، هي التي تعمل نحو أفضل على تنظيم حجم هذه المطالب وتعددتها لأن النخب والفئات تختلف من حيث وزنها ومركز ثقلها الاجتماعي والسياسي داخل النظام، فبقدر ما تكون مطالبها ذات تأثير داخل المجتمع وحركية النظام بقدر ما تكون الاستجابة السياسية للدوائر السلطوية النافذة فعالة وإيجابية.

- تمثل التأييدات حسب إيستون الشرط الأساسي لاستمرارية وديمومة الأنظمة السياسية، فبقائها متوقف بشكل كبير على هذه المسألة. فهناك التأييد المحدد (Specific support) وهو التأييد الناتج عن تلبية مجموع المطالب والحاجات المادية والاجتماعية والسياسية التي تقوم النخب المختلفة بتقديمها أو الاحتجاج والضغط على السلطة. وهناك التأييد العام أو الكامن (Diffuse support) (David Easton , 1965 , p 124)، وهو التأييد الناتج عن عملية التعبئة المنظمة التي يقوم النظام السياسي على خلقها أو نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى احترام الرمزية «رمز العلم مثلاً ورموز مؤسسات الدولة العامة» والمشاركة السياسية العفوية والتزام الامتثال للقوانين وتنفيذها والشعور بالوطنية والولاء للدولة.

يُوصي هنا (دافيد إستون) وفي هذا الإطار أن يعمل كل نظام سياسي على المحافظة على درجة كبيرة من التأييد العام وفي الوقت نفسه اعتماد مفهوم «التأييد المحدد» المرتبط بإشباع وتحقيق المطالب المادية والاجتماعية والسياسية التي تتقدم بها غالبية النخب، لأنه لا محالة في ذلك فإن كل نظام سياسي مطالب بالتعامل مع المطالب الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها وأن يستجيب لها دون تردد، فإن من شأن ذلك تحقيق التسوية السياسية الملائمة وخلق التوافق بين الدولة والمجتمع والزيادة في عمر النظام وبقائه وديمومته.

أما المخرجات (Outputs) فهي الاستجابات المتوقعة التي يصدرها النظام السياسي على شكل قرارات وأفعال وسلوكات معينة، الهدف منها وضع حد للمطالب والحاجات والتفضيلات التي تصل في الغالب إلى خلافات ومنازعات مهددة لجسد النظام برمته.

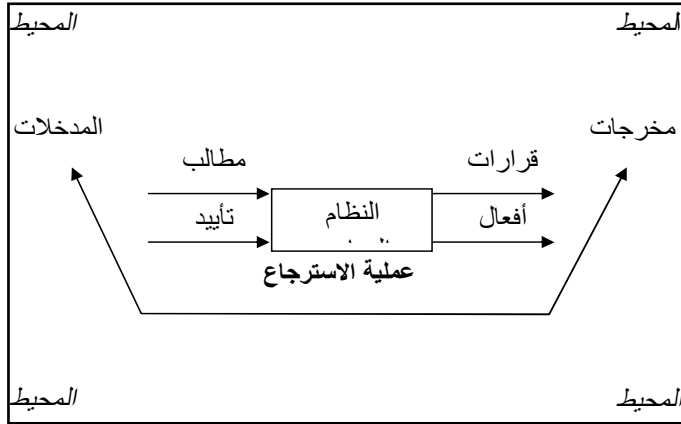
إن هذه الاستجابات تختلف في تصور صاحب النموذج الموضوع من نظام لآخر وهذا راجع لطبيعة الثقافة السياسية السائدة، فقد تستجيب الدولة للمطالب المطروحة تارة وتتجاهلها تارة

أخرى وتغض النظر عن أساسياتها في الغالب وتلجأ في أسوء الحالات إما لإدخال بعض التعديلات الجزئية أو التهديد باستعمال القوة إذا لزم الأمر خدمة لمصلحة النظام السياسي وضمان ديمومته واستمراريته.

إن المسألة المهمة عند (إيستون) هي أن النظام السياسي يمثل مجموعة الأدوار السياسية التي تمارس وظائفها ونشاطاتها وعملياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ضمن حدود معينة، يتم من خلالها التأثير والتأثر عندما يتم تحويل المخرجات إلى مدخلات جديدة والتي يطلق عليها بالتأثير العكسي أو التغذية العكسية (Feed Back).

لكن الأهم في نموذج هو أنه يكشف عن نزعة نخبوية Elitists (محمد زاهي بشير المغربي، 1988، ص 151) على أساس أن النخبة بشقيها السياسي والمدني هي التي تمثل جسد النظام الاجتماعي والسياسي وأن عملية استقرار الأنظمة متوقفة بالدرجة الأولى عليها، فقيمة المطالب المقدمة ووزنها الاجتماعي و السياسي من جهة والمقدرة على الاستجابة لها من جهة أخرى هي الدعامة الأولى التي يراها (إيستون) ليس كضمان لبقاء النظام فحسب وإنما لاستقراره.

الشكل رقم 04: مخطط توجيهي للعملية السياسية حسب نموذج دافيد استون.



المصدر: David Easton, A framework for political analysis (New Jersey : Prentice-Hall, 1965), pp110-112.

يُفهم من خلال نموذج المستخدم على أن دافيد إيستون (David Easton) يشترط وجود توافق وتراضي حول العملية السياسية بين مختلف مكونات المجتمع والمؤسسات المدنية

والسياسية، وهو الشرط الذي يضعه (إيستون) لاستقرار الأنظمة السياسية لأن الصراعات والخلافات السياسية الداخلية والاختلالات الاجتماعية الحادة هي التي تساهم في انهيار مؤسسات الدولة. لذلك نجده يُولي أهمية كبيرة لتفادي وقوع مثل هذه الصراعات وهو الأخذ بمبدأ الأحزاب السياسية التي تمثل أحد تكوينات المجتمع المدني أو أحد الوسائط والعلائق التي تكون همزة وصل بين المجتمع والدولة أو بين المطالب الاجتماعية والنظام السياسي القائم (ريتشارد دواسن وآخرون، 1990، ص ص 19-20).

هو النموذج التعددي الذي تتحدد فيه مصالح الجماعات التمثيلية بشكل مستقر نسبيا طالما أن علاقات القوة المتبادلة والمتوازنة هي التي تحدد طبيعة الارتباط بين المؤسسات «السياسية والمدنية» داخل الدولة. ولئن كانت هذه الخصوصية لا تتوفر إلا ضمن بنية وكيونة النظم السياسية الليبرالية، فإن النظم السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وُجدت في مجتمعات متمدنة أو غير ذلك فإنها تقوم بنفس الوظائف. يبقى الاختلاف فقط في القدرة على أداء هذه الوظائف والمقدرة هي التي تحدد كيفية أداء النظام السياسي وإنجازاته.

4. علاقة التمثيل السياسي بالتنمية

تعتبر البلدية في القانون البلدي (2012)، هي الجماعة القاعدية للدولة. تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة... وتشكل إطار مشاركة المجتمع في تسيير الشؤون العمومية. فهي تمارس صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخول لها، كإدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... فالمجلس الشعبي البلدي قانونا يبادر بكل عملية، و يتخذ كل إجراء الذي من شأنه التحفيز و بعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية و مخططها التنموي.

و من هنا، فإذا اعتبرنا أن عملية التنمية هي ظاهرة اجتماعية، تخص المجتمع بكامله، فهي كذلك و خصوصا عملية مرتبطة أساسا بالمثلثين السياسيين على مستوى البلدية (المجلس البلدي).

الممثل السياسي، هم السياسيين المنتخبين على مستوى البلدية، و المسعى قانونا بالمجلس الشعبي البلدي. متكون أساسا من رئيس المجلس، و الذي هو رئيس البلدية، و نواب (حسب

العدد) و رؤساء اللجان 1 و أخيرا الأعضاء .

عينتنا من الممثلين السياسيين الذين قمنا باستجوابهم ، أثناء البحث الميداني على مستوى البلديات الأربعة المذكورة ، يتمتعون بالعديد من الخصائص المشتركة .

ففيما يخص الوضعية السوسيو مهنية () ، نرى أن المستوى التعليمي يتراوح ما بين ابتدائي و ثانوي . فمثلا في بلدية تفسور نجد من بين 13 منتخب كلهم ذكور ، هناك جامعي واحد . وهم مقسمين حسب الجدول

جدول رقم 05 : توزيع المنتخبين المحليين حسب المستوى التعليمي (بلدية تافسور نموذجاً).

المستوى التعليمي	الأعداد المطلقة للمنتخبين	%
جامعي	1	69,7
ثانوي	3	23,07
ابتدائي	5	38,46
بدون	4	30,76

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت بين 15 أفريل و20 جوان 2013

فتوزيع المنتخبين السياسيين الذين تم إجراء الدراسة معهم في بلدية تافسور توضح كما هو مبين في الجدول ، أن غالبيتهم 69.22 % تتوزع ما بين المستوى الابتدائي ب 38,46 % وبدون مستوى ب 30,76% . بينما تتوزع المستويات التعليمية الأخرى ما بين مستوى ثانوي ب 23,07 % ، و الجامعي ب 7.69% .

هذا ما يجعلنا نستنتج مبدئيا انه سوف تكون هناك صعوبات في تحقيق عملية التنمية المحلية التي تتطلب مهارات و كفاءات مهنية و تقنية من اجل الوصول إلى الأهداف المبرمجة.

المهنة الأساسية لغالبية المنتخبين هي الفلاحة و الرعي بنسبة عالية و تبقى النسب الأخرى ضعيفة نسبيا. ربما نتيجة طبيعة المنطقة، مما يمكن أن يكون له انعكاسات ايجابية في تحقيق عملية التنمية المحلية.

أما فيما يخص المهنة الأصلية للمنتخبين ، و نتيجة لظاهرة العزلة التي عانة وتعاني منها المنطقة وخاصة في فترة العنف السياسي وكذا بسبب التضاريس الوعرة (كمنطقة جبلية)، نجد أن أغلبهم مرتبط كأغلب سكان المنطقة ، سواء بحرفة الرعي أو الفلاحة التقليديين (الجدول رقم 07) .

جدول رقم 06: توزيع المنتخبين المحليين حسب مهنتهم الأصلية (بلدية تافسور نموذجاً).

المهنة الأصلية للمنتخب	التكرارات	%
إطار	2	15,38
الفلاحة	1	7,69
الرعي	3	23,07
الفلاحة والرعي	5	38,46
بدون	2	38, 15

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت بين 15 أفريل و20 جوان 2013

بينما نجد وهذا عكس بقية أعضاء المجلس البلدي المنتخب ، أن رؤساء البلديات اغلهم إطارات. كتنقي فلاحي مارس مهنته لمدة طويلة ، سمحت له بأخذ تجربة في الميدان، مثل رئيس بلدية مولاي سلسيسن، أو كإطار في شركة وطنية مثل رئيس بلدية تفسور جنوب الولاية. كما هو مبين في الجدول رقم 08.

جدول رقم 07: توزيع رؤساء البلديات حسب وضعيتهم المهنية الأصلية .

رئيس البلدية	المهنة الأصلية
تافسور	إطار
مولاي سلسيسن	إطار
عين البرد	إطار
سيدي علي بن يوب	فلاح

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت بين 15 أفريل و20 جوان 2013.

- غالبية رؤساء البلديات هم عبارة عن إطارات.

بالنسبة للتوزيع السياسي لأعضاء المجلس البلدي ، بالنسبة للبلديتين المذكورتين سابقا فهم يتوزعون خاصة على الحزبين.

- حزب جبهة التحرير الوطني أولا - و ثانيا التجمع الوطني الديمقراطي .

- ثم يأتي الفجر الجديد في بلدية تفسور كما مبين في الجدول رقم 4

جدول رقم 08: توزيع المنتخبين المحليين حسب انتماءاتهم السياسية.

البلديات الانتماء السياسي	بلدية تافسور	%	بلدية مولاي سليسن	%
حزب جبهة التحرير الوطني	5	38,46	5	38,46
التجمع الوطني الديمقراطي	4	30,76	5	38,46
حزب العمال	--	--	1	7,69
الفجر الجديد	4	30,76	1	7,69
الانفتاح	--	--	1	7,69

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت بين 15 أبريل و20 جوان 2013

تبقى الصدارة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسب تتجاوز الثلث في البلديتين.

اما الانتماء الاجتماعي للممثلين السياسيين ، نلاحظ ان اغلبيهم ينتمون الى القبائل الاكثر انتشارا في المنطقة و القبائل الاصلية حسب رأيهم (قبيلة المحاميد في بلدية تفسور ، و قبيلة اولاد بالغ في بلدية مولاي سليسن) . هذا ما يوحي على تجدر القبيلة كوحدة اجتماعية سياسية ، وخاصة يشير الى الدور الذي تلعبه هذه الاخيرة ومنها الدور السياسي (اثناء الانتخابات المحلية) . ففي بلدية تفسور اغلب اعضاء المجلس الشعبي البلدي ، و كذا رئيس البلدية ينتمون الى القبيلة الاكثر انتشارا في المنطقة و هي قبيلة المحاميد . بينما تأتي في المرتبة الثانية قبيلة العبادلة ، كما هو مبين في الجدول رقم 10.

جدول رقم 09: التوزيع القبلي للممثلين السياسيين داخل بلديتي تافسور ومولاي سليسن.

القبائل	بلدية تافسور	%	بلدية مولاي سليسن	%
المحاميد	8	61,53	--	--
أولاد بالغ	--	--	10	76,92
العبادلة	5	38,46	--	--

الخرايج	--	--	1	7,69
أولاد فايد	--	--	2	15,38

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت بين 15 أفريل و20 جو2013 تمثيل بياني رقم 01: توزيع المنتخبين المحليين

حسب انتمائهم الاجتماعي القبلي (بلدية تافسور نموذجاً).

إن غالبية المنتخبين ينتمون لقبيلة العبادلة بصفتها القبيلة المهيمنة سلطة وعددا.

والملاحظ في المقابلات الميدانية أن حالة الصراعات بين المحاميد والعبادلة تعكسها تصريحات المستجوبين من كلتا القبليتين بشأن من هم الأكثر تجذرا وعمقا في المجتمع المحلي لذلك صرح البعض من ممثلي المجالس الشعبية البلدية أنه بات من الضروري إعادة النظر في توزيع الملكيات العقارية (200هـ) التي بحوزة ثلاث مستفيدين من قبيلة العبادلة لفائدة الشباب العاطل من كلتا القبليتين. « نلقى زوج و لا ثلاثة نتاع الناس الداين اكثر من 70٪ من الارض ». ولما أصبحت الدولة الوطنية حاضرة في كل مجالات الحياة العامة والفردية، الاقتصادية والاجتماعية... مما ولد حالة ارتباط مفرط بالدولة، وأنتج علاقة غير طبيعية للسلطة المحلية بالمجتمع على اختلاف انتماءاته القبلية.

هذه الوضعية لها خلفية سياسية وتاريخية تعود للطبيعة الشعبية التي ورثها النظام السياسي بعد الاستقلال، مما أدى إلى شيوع المنطق الأبوي للدولة في تسيير الشأن العام ومن هنا اذا رجعنا الى الجانب السوسيومي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي ، و نتيجة العزلة التي تعاني منها المنطقة و بسبب الظروف السياسية السابقة (ارهاب)، وكذا وجودها في منطقة جبلية، اي تضاريس وعرة. نستخلص محدودية المستوى التعليمي من جهة ، و من جهة ثانية نستنتج وجود المستوى التعليمي كمتغير اساسي في اختيار المنتخب ، كما يؤكد اغلب المستجوبين ، مثل قول احدهم « ذاك القاري هو اللي نفوطوا عليه من اولاد بالغ....». وكذا ما يؤكد رؤساء البلديات الذين اغلهم اطارات ، كما هو مبين في الجدول . ولو هذا المتغير ما زال من داخل القبيلة . باعتبار ان اغلب المنتخبين في البلديات محل الدراسة ينتمون الى القبائل الاكثر انتشارا (المحاميد في بلدية تافسور و قبيلة اولاد بالغ في بلدية مولاي سليسن).

ولذا عرفت التنمية المحلية ، بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية . من اجل رفع مستويات المجتمعات المحلية

، اقتصاديا ، اجتماعيا و ثقافيا فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ، فإن الجهود المحلية الذاتية من خلال المنتجين المحليين و المشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك .

5. التمثيل السياسي والتنمية والروابط الاجتماعية:

تحدد مضامين هذه المفاهيم الثلاثة حسب طبيعة المجتمعات والنظم السياسية القائمة وطبيعة الأدوار المؤداة فيها وهو ما يجعل تشكيلها قائما حتى في ظل الأنظمة المغلقة، لأن المسألة بكل بساطة تتعلق بمن هي الجهة التي تحتل مواقع اجتماعية وسياسية هامة؟ واحتلال المواقع في السلطة ضمن الأنظمة السياسية القائمة يؤكد حتمية تواجد النخب الإجتماعية والسياسية التي تدفعها الحاجة التنموية إلى القيادة والتنظيم.

وعلى الرغم من أن الحقل العلمي المعرفي درس خصوصية هذه المفاهيم وعلاقتها بالنظام السياسي في الواقع الغربي وتوصل إلى نتائج تخص النظم السياسية الغربية، فإن الموضوع يظل متعلقا باحتلال الموقع والمرجع الاجتماعي في أي نظام سياسي كان. ويختبئ تحت دوافع المتطلبات التنموية. ولذلك فقد يكون موضوع التنمية واحدا منها خاصة عندما تصل الجهة التي تمتلك القوة في علاقاتها مع العناصر الأخرى داخل النظام، فتلجأ ساعية نحو الحفاظ على مكانتها الإجتماعية والسياسية تارة، وتنسحب من مكان تموقعها تاركة بذلك السلطة لنخب جديدة تارة أخرى، إما عن طريق الوراثة أو عن طريق التعيين أو من خلال الانتخابات أو بفعل القوة المضادة عندما تتحالف النخب الاجتماعية مثلا مع بعض النخب والأطراف الأخرى داخل الدوائر السلطوية.

وقد تمتلك النخب الممثلة حيزا اجتماعيا وثقافيا، مكتسبة بذلك شرعية السيطرة حتى داخل النظم والمجتمعات التقليدية المرتبطة بالأبوية مثلا، أو الشرعية التاريخية أو الكاريزماتية التي سمح لها تكوينها العائلي والمعرفي والتاريخي أن تقوم بدور النخبة، مكتسبة بذلك قدرة تنظيمية خاصة في توزيع الموارد الإجتماعية وحتى الأدوار السياسية وفق ما تقتضيه عمليات النفوذ والسلطة التقليدية والزعامة العائلية أو القبلية.

ومن الطبيعي أن تُثار أسئلة متعددة حول ما مدى جدية استخدام هذه المقاربة التحليلية التي تعتمد على متغيرات ثلاثة (التمثيل السياسي الحزبي- التنمية- الروابط الاجتماعية)، وما مدى صلاحية توظيفها ضمن موضوع يبحث تقريبا وحسب وجهة نظر البحث في المشروع المختبر، في الكشف عن مجموع الآليات التي تسرع من عجلة التنمية وتجعلها تستجيب «للمطالب

الاجتماعية»؟ *demandes sociales* حسب التعبير «الإستوني» في التحليل السياسي للظواهر السياسية.

وهي إشارة إلى كون أن فكرة إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية الواردة في عنوان الموضوع حتى وإن كانت تحمل أيضا وظيفة سلبية (عندما تصبح هذه الروابط عناصر تعبوية تنفس من خلالها النخب المسيطرة على رأس هرم السلطة)، فهي من منظور منهجية السياسة العامة التصحيحية بمعنى تصحيح العلاقة التي ظلت متعارضة بين السياسي والمدني أو بين الدولة والمجتمع المدني، تفرض مقدرة سياسية واجتماعية مشتركة.

وعندما يتم الحديث عن المقدرة، فليس المطلوب البحث عن نخب أحرزت تفوقا معرفيا كبيرا وقدرة سياسية واجتماعية في ممارسة وظائف اجتماعية وسياسية، وتمتعها بمواصفات ذاتية وذهنية خارقة حسب تعبير (باريتو) Pareto في نظريته لمفهوم النخبة (إبراهيم أبراش، 1988، ص 116). فهذا الاتجاه من البحث يبني أفكاره منذ البداية على فرضية متحيزة، منطلقا من حكم مسبق يبحث فيما ينبغي أن يكون ودون الانطلاق مما هو كائن. ثم أن هناك نخب أهلتها مواصفاتها الثقافية والمعرفية لأن تحرز تفوقا مرموقا لكن لم تصل إلى ممارسة وظائف اجتماعية وسياسية. فما هو نصيبها في التوقع الاجتماعي والسياسي؟

وفي أية خانة يمكن تصنيفها؟ فالنخب تتعدد بتعدد المكانة وإنتاج القيم وتعدد وتنوع الرموز حسب تعبير (بودون) و(بوريكو) (إبراهيم أبراش، 1988، ص 116)، فهناك النخبة الاقتصادية وهناك النخبة الاجتماعية والسياسية تدفعها الحاجة لتوزيع المراتب الاجتماعية لأن تتشكل من جديد ثم نجد النخبة العسكرية والنخبة المثقفة والنخبة بمفهوم الأنتلجانشيا¹.

والواضح أن المتغير المستقل الذي تتوقف عليه الدراسة كلها هو التمثيل السياسي المحلي، في إشارة إلى الهيكل السياسي للنخبة المتواجدة محليا بصورتها المختلفة سواء كانت تمثل جهاز الدولة أو الأحزاب السياسية التي أصبحت متواجدة بفعل عمليات الاقتراع المتكررة في كل مناسبة وفي كل استحقاق.

لذلك فإن المقاربة المستخدمة في مشروع البحث المختبر ستعتمد على المفهوم الذي له علاقة بموضوع «الدولة والمجتمع المدني» معا، وهو المفهوم الذي يساعد على إدراك هذه العلاقة بين الدولة التي يمثلها المجتمع السياسي والنخب الأخرى التي يمثلها -المجتمع المدني- وواجهته

1 * الأنتلجانشيا (Intelligentsia) : الفئات المثقفة التي قمتهم العمل الذهني المنفصل عن العمل الجسدي، شريحة اجتماعية متميزة ظهرت مع تطور الرأسمالية التي أدت إلى زيادة تشغيل العمل الذهني.

الأحزاب السياسية المدعومة بالوعاء الانتخابي، ذلك أن الدولة لا يمكن أن تكتسب شرعيتها إلا في ظل وجود نخبة مثلت هيكلها السياسي وصورتها المنظمة مقابل نخب أخرى حاولت أن تحقق جملة من الأغراض الاجتماعية والثقافية والسياسية بصفة المشاركة ليس إلا.

فما مدى استعداد هذه الوسائط التي تبدو سياسية بعدما ظلت تمثل لحظة الفعل السياسي، في تفعيل حركية ما يسمى بالروابط الاجتماعية المحددة لهوية الأفراد والجماعات؟ فهل يمكن الحديث عن هذا النوع من العلاقة؟ وهل يمكن الحديث عن وجود فئات اجتماعية وثقافية وسياسية تشمل مؤسسات وبنى اجتماعية وثقافية خاصة، تكتسب هي الأخرى شرعية السيطرة ضمن عملية الإنجاز التنموي؟

وهل هناك منابع اجتماعية تقليدية مدعوة نخبها في إعادة التعامل معها ومن ثم تحديثها أو شيء قريب منها في السياق الاجتماعي والسياسي لتاريخ الجزائر المتشكل؟ وإن كانت موجودة فما هي طبيعتها وما هي جذور ها في سياق الممارسة التاريخية؟

إن الفرضية التي يمكن الانطلاق منها وهي: ثمة إمكانية للحديث عن روابط مدنية من هذا النوع ترجع بداية تشكلها إلى نخب اجتماعية وسياسية تقليدية عاشت بنسب متفاوتة من مردودها الاجتماعي ومن مخزونها الثقافي والسياسي ضمن كينونة ما يسمى بمؤسسات المجتمع الأهلي والحركة الوطنية المساهمة في تحديث اتجاهات ثقافتها السياسية.

6. النخبة والتنمية والروابط الاجتماعية / أية علاقة ؟

إن فهم أنماط التفاعل السياسي في أي مجتمع حسب نظرية التحليل النخبوي لا يتم إلا من خلال دراسة العلاقة الموجودة بين الجماعة السياسية سواء كانت داخل دائرة صنع القرار السياسي أو خارجه، بين النخبة التي استأثرت بالقوة من خلال وصولها إلى السلطة (إما بفعل الميراث السياسي أو التحكم في الموارد أو من خلال حيازة مهارات وقدرات تنظيمية عالية أو من خلال التكوين والمستوى التعليمي) والنخبة المحكومة التي لا تشغل مراكز قيادية ولا تمارس وظائف سياسية رسمية، فهي مُبعدة لكن بإمكانها أن تؤثر في عملية صنع القرار واتخاذها.

وعليه فإن أي نظام سياسي لا يخلو من هذا التفاعل الاجتماعي والسياسي ولا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال معرفة هذا الكل المتكامل، بل إن استمرار النظام السياسي وديمومته متوقف من الناحية الواقعية على طبيعة هذه العلاقة. وإن كل سياق تاريخي خاضع بالضرورة إلى تأثير تعدد الخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب التي تكشف بدورها

عن اختلاف مستويات انخراطها الاجتماعي وانحدارها السياسي ضمن عملية الصعود والهبوط والتي تُعرف في التحليل النخبوي بـ«دوران النخب».

عملية الربط إذن، متوقفة في الأساس على نوعية العقد الاجتماعي والسياسي المتفق عليه. وإلى أي مدى يمكن أن يسمح هذا العقد بفتح مشاركة واسعة لمن يتواجد في كنف الدولة كلها بهدف المساهمة في صناعة السياسة العامة. وكيف تكتسب هذه الروابط شرعيتها؟ هل لمجرد حصول تأييد حزبي؟ أم عندما يحصل التوافق بين رؤية المجتمع السياسي الذي يمثل سلطة الدولة من جهة وقناعة المجتمع المدني الذي يمثل الوسائط الممكنة للحد من السلطة المهيمنة من جهة أخرى؟

إن الموضوع مرتبط بشرعية تواجد النخب السياسية داخل الأنظمة وشرعية الأنظمة في امتلاك نخبها القوة والسيطرة في ممارسة السلطة. وهنا تكمن أهمية التحليل السياسي الذي يستخدم مفهوم النخبة في إبراز من الذين يمارسون السلطة وما هي علاقتهم بالانحدار الاجتماعي والسياسي للنخب الأخرى؟

يُقسّم (باريتو) Pareto النخبة إلى نوعين: نخبة اجتماعية ونخبة سياسية .

-النخبة الاجتماعية: تمثل الفئات الاجتماعية التي نجحت في مجالها الاجتماعي ووصلت إلى الأعلى في التدرج المهني، يُسمون الناجحون في الهرم الاجتماعي. ويمكن لهذه الفئات حسب (باريتو) أن تنتقل إلى مرحلة أخرى وهي التواجد في السلطة من خلال مواصفاتها الاجتماعية والسيكولوجية التي تؤهلها إلى ذلك.

-النخبة السياسية: تمثلها الجماعة السياسية التي حققت نجاحا في مجالاتها السياسية واستطاعت بذلك ممارسة وظائف سياسية، لكن سرعان ما تنهار هذه النخبة ويعقبها استسلام «فيزيقي» وأخلاقي تتخلى عن سلطتها وتتركها لنخبة سياسية مهيمنة جديدة (إسماعيل علي سعد،

1989، ص ص 166-172).

و هذه الاستعدادات المتوفرة لدى النخبة والتي أساسها المواهب والتفوق تكون دائما مصحوبة بالقوة أو الذكاء حسب (باريتو) وهي فكرة مستعارة من أطروحة القوة عند (ميكافيلي) Machiavelli. فالنخبة هي التي تحكم الكثرة إما عن طريق القوة أو عن طريق الذكاء والمهارة والإبداع بهدف تحقيق التوازن في فترات الحكم السياسي.

ثم إن الشيء المهم في هذا التصور النظري والذي يلائم طبيعة الموضوع المتبع في مشروع البحث، هو النوع الأول من النخبة والمتعلق بالجانب الاجتماعي العام والذي يشمل الجهة الفاعلة

التي تحتل عناصر التفوق والنجاح الاجتماعي من خلال مواقعها التي تحتلها ومقدرتها في فرض وجودها المعرفي مهما كانت درجة القوة التي تمتلكها، بل حتى ولو كانت خاضعة تحت سيطرة الغالب. والأهم في هذا السياق هو شمولية المفهوم على متغير ما يسمى بالانحدار الاجتماعي من خلال ما يُفهم من محتوى ومضمون التعريف الوارد.

يمثل موضوع الانحدار الاجتماعي (نوابغ روابطه) في نظر علماء الاجتماع، المحدد والراسم للقيم والعادات بل حتى للسلطة التي تكون قائمة، لأن التجربة الاجتماعية والسياسية في الجزائر أثبتت وتثبت إمكانية نشوء زُمر وصفوات ونخب عامة بين مثقفين ومتعلمين وموجهين ومرشدين ومسيرين اجتماعيين، تتحدد هوياتهم بناء على انحدارهم الاجتماعي وانتمائهم الثقافي والمعرفي المكتسب من الخبرات والمحيط.

بهذا الشكل وانطلاقا من الطرح النظري النخبوي عند (باريتو) Pareto، فإن روابط النخبة يمكن أن تتواجد في أي كيان اجتماعي وسياسي حسب طبيعة الموقع الذي تحتله الفئة أو الجماعة في السلم الاجتماعي ودرجة مقدرتها على التأثير بتكوينها المعرفي وسلوكها ومواقفها التي تعبر عنها ضمن البناء الاجتماعي القائم.

إلى جانب هذه الاستعدادات والمواهب، يُولي (موسكا) Mosca اهتماما كبيرا للاعتبارات الثقافية التي تتحكم فيها عملية التنظيم والتي تُؤهل نخبة ما إلى السيطرة على نخبة أخرى. وسيطرة النخبة عنده تكمن في قدرتها على التنظيم وفي استخدامها لمطالب الفئات والجماهير وتوظيفها من أجل المحافظة على تواجدتها داخل النظام الاجتماعي والسياسي، فقدرتها التنظيمية حتى ولو كانت قلة أمام فئات أخرى تفتقر إلى التنظيم، فإن ذلك يجعلها تحتكر وتتمتع بكل الامتيازات المصاحبة للقوة. في إشارة إلى النخبة الحزبية والتي تكون صلة الوصل بين الدولة والمجتمع. وهي النخبة التي تقام آلية دورانها على أساس التنظيم والتمثيل السياسي والفعالية وليس على أساس الوراثة أو العرق (إبراهيم أبراش، 1988، ص 132).

وهي الفكرة نفسها الموجودة عند (متشلز) Michels الذي ينطلق من كون أن المدخل التنظيمي هو المفسر لموضوع وجود النخب وانقسامها، وهو الذي يميز فاعلية نخبة أخرى من خلال قدرتها على الاتصال والترابط والوعي بالمصالح، من خلال التركيز على التنظيمات الحزبية (R.Michels, 1971).

ويأتي مفهوم التنمية ليشكل متغيرا تابعا وهو الوصول إلى إحداث نقلة نوعية في النظام الاجتماعي والسياسي، أو الانتقال إلى أعلى مستوى درجة على مقياس التحديث السياسي. ولا يتأتى

هذا إلا من خلال مقدرة المؤسسات والممارسات الديمقراطية في تحقيق المصالح المتبادلة حسب (صمويل هنتغتون) S.Huntington (12-7pp, 1976, S.Huntington).

وفوق هذا يأخذ مفهوم التنمية حسب (لوسيان باي) Lucian paye الصفة المرادفة لمقدرة مجموع الأطراف الاجتماعية والسياسية في القيام بعملية إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب التي تتقدم بها غالبية الفئات الاجتماعية على وجه يحقق أقصى درجة التلاحم والاستقرار والاندماج (-13-12p, 1965, Lucian Pye).

وبناء على هذا التعريف الذي يعطي أهمية خاصة لجميع العناصر المعنية في عملية المشاركة في تحقيق التنمية العامة، فإن المستويات الأولى والثانية المشار إليها في الموضوع (الخب والروابط الاجتماعية)، يمكن أن تحقق هي الأخرى هذا الدور الوظيفي المفترض إذا ما توفرت بطبيعة الحال شروط العقد الاجتماعي والسياسي ضمن استراتيجيات إدارة التنمية على المستوى المحلي. وهو المستوى الذي يفرض نفسه في هذا الموضوع.

7. الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني:

لماذا كانت الروابط الاجتماعية والثقافية في الجزائر قبل الخمسينات أكثر تفاعلا مع نخبة السياسية من خلال مساهمتها بشكل كبير في التعاطي مع الواقع الاجتماعي والسياسي الذي كانت تتعامل معه ؟

تنطلق المقاربة المستخدمة من محاولة فهم الواقع الاجتماعي من ناحية نخبة المكونة له وروابطه التي لعبت دور المنظم والموجه للمجتمع ضمن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية المتحكمة في عملية تنظيم السلطة التقليدية. فقد يكون للتكوين الاجتماعي والثقافي في الممارسة التاريخية عاملا مهما في تكوين هذا المعطى المتجه نحو تأكيد صلاحية هذه المقاربة وإمكانية تطبيقها في النموذج التنموي المفقود.

ينظر البعض إلى المفهوم من خلال مكانة وفعالية الجهة التي تتمركز في مواقع القرار داخل المنتظم السياسي، كما ينظر إليه البعض الآخر من خلال طبيعة السلوك القائم بين الجهة الحاكمة والمحكومة، بينما يحظى المفهوم في نظر آخرين عل أنه يمثل الجماعة التي تمثل المجتمع على أساس المكانة التي تحتلها ضمن إطار الانحدار الاجتماعي، وهذا الدور يكون مقرونا بالدرجة الأولى إلى النجاح المحقق في ميدان من الميادين تبعا إلى موقع هذه الجماعة ومقدرتها على صنع القرار وتوجيهه.

تُسمى هذه الجهة أو هذه الجماعة من خلال نظرية التحليل النخبوي بالنخبة الناجحة في الهرم الاجتماعي. وهي التي تنتقل فيما بعد إلى مرحلة أخرى تحرز فيها عناصر التفوق التي تتمتع بها لممارسة السلطة في المجتمع بناء على مواصفاتها الاجتماعية السيكلولوجية التي تؤهلها إلى ذلك، فهي النخبة الخلّاقة في تصور (باريتو) Pareto التي تنتقل في درجات السلم الاجتماعي حتى ولو كانت متدنية في حياتها الإجتماعية (موريس دوفرجيه، (ترجمة سليم حداد)، 2000، ص ص 161-162)، فتمتعها بكفاءات عالية في نشاطاتها يجعلها تتمتع بامتيازات تؤهلها إلى درجة الارتقاء إلى ممارسة وظائف سياسية لكن خارج السلطة الرسمية التي تمثلها النخبة الحاكمة.

والذي يعيننا بالدرجة الأولى هو النخبة الاجتماعية التي تتمثل في الفئات الاجتماعية التي نجحت في مجالها الاجتماعي ووصلت إلى مرتبة أعلى في التدرج المهني، ويمكن لهذه النخبة أن تنتقل إلى مرحلة أخرى وهي ممارسة السلطة انطلاقاً من درجة تفاعلها مع المتغيرات الناجمة ومن الأدوار المسندة لها. يبدو أن هذه المقاربة تحاول أن تظهر النخبة على أنها تمثل الموقع المهم في السلم الاجتماعي من خلال ما تقدمه إلى شرائحها الاجتماعية المختلفة بشكل مستقل عن الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة وتدفع عملية البحث إلى التنقيب في دراسة البناء الاجتماعي وموقع الجماعات الثقافية فيها انطلاقاً من أصولها الاجتماعية، وهذا ما يعطي المفهوم من دون شك بعداً إجرائياً في فهم طبيعة أي كيان اجتماعي وطبيعة الفواعل المتواجدة فيه.

إن الشيء المهم في هذه المقاربة المعتمدة هو محاولة إظهار نخب تتمتع بكفاءات تنظيمية في بعض المجالات، وارتبطت بأدوار مؤداة ضمن البناء الاجتماعي النظامي، يبرز تماسكها كلما حصل هناك تنسيق بين الجماعات المتواجدة داخل هذا البناء إلى درجة امتلاك السيطرة والتنظيم خاصة عندما تتحقق مبادئ الطاعة والولاء في إطار نظام التراتبية الاجتماعية، وبالتالي فلم يعد مفهوم النخبة يقتصر على الجماعة «الجماعة المركزية» التي تدير السياسة بل أصبح يشير إلى جماعات مختلفة أفقية ورأسية.

ومن هنا فإننا لا نتحدث عن نخبة سياسية واحدة، وإنما عن نخب سياسية واجتماعية. ففي كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية توجد جماعات يكون لها النفوذ الأكبر في التأثير على مجرى الأحداث في توجيه دفة الأمور. وهذه الجماعة هي النخبة في هذا المجال» (أحمد زايد، 2005، ص 52).

تتسع مجالات النخبة في ضوء السياق الاجتماعي العام الذي تظهر فيه وهذا ما نحاول تبينه ضمن السياق التاريخي الذي تواجد فيه هذا التفاعل من خلال تحديد طبيعة النخب وعلاقتها بنظمها الاجتماعية والسياسية، وكما هو معروف وإلى جانب وجود المواقع الهامة التي تحتلها النخب المركزية المتكونة من جماعات النفوذ المتوازنة التي تشكل القادة السياسيين وكبار الحكوميين التنفيذيين، والتي تحتل مراكز القيادة بناء على ما تمتلكه من قوة نظامية حسب (رايت ميلز)¹ W. Mills، فهناك مواقع أخرى هامة أيضا تحتلها نخب محلية تشترك عوامل عدة في تكوينها وقادرة من أن تجعل من مركزها الاجتماعي والثقافي مؤسسات فاعلة في التنظيم والتوجيه.

فهل تمثل العلاقات الاجتماعية التقليدية في السياق التاريخي الجزائري مستوى من المستويات التي تُكوّن مجالات الحياة المدنية؟ وهل يمثل مخزون بنائها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي نموذجا من تشكيلات النخبة في بعض مجالاتها؟ وهل يمكن بشكل عام اعتبار القبيلة أو العائلة من فئة النخبة الاجتماعية إذا ما تم التقييد بمقاربة التحليل النخبوي التي تشير إلى اتساع مجالات الجماعات والفئات التي يكون لها التأثير في التوجيه والتنظيم، فالنخبة السياسية لا تمثل الوجه الوحيد لهذه المهام ولا يمكنها الوصول إلى مرتبة أعلى في التدرج السياسي دون الحديث عن وجود علاقات منظمة تمثلها فئات اجتماعية وصلت إلى مرتبة «التفوق والنجاح الاجتماعي».

فإذا كانت الدولة تعد على مستوى كل نظام سياسي، نتاج علاقات اجتماعية وسياسية مرتبطة بميراث تاريخي تدرج فيه النخب عبر مستويات مختلفة بخصوصياتها الثقافية وتكشف عن اختلاف مستويات انخراطها الاجتماعي وانحدارها السياسي ضمن عملية الصعود والهبوط، فألا يمكن اعتبار أن ظهور المجتمع المدني لا يمكن أن يندرج إلا ضمن خصوصية هذه العلاقات الاجتماعية والسياسية ابتداء من تراثها التقليدي إلى غاية انتقالها وتحولها إلى مرحلة أخرى تتجه نحو تحديث اتجاهات ثقافتها السياسية؟

يتطلب الأمر فهم نوعية مشاركة الثقافة التقليدية وطبيعتها في مجموع المعطيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ميزت سياق التاريخ الجزائري، وفهم إلى أي مدى مثل البناء الاجتماعي للنخبة النواة الأولى لتشكيل المجتمع المدني في الجزائر؟ وما هو المخزون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الذي احتلت فيه النخبة الاجتماعية والسياسية مركزا

1 لمعرفة نخبة القوة النظامية عند رايت ميلز (W Mills) راجع:

Wright Mills, **The power elite**, New York: oxford university press, 1969, pp4-19.

وسيطا وكان يعمل بشكل مستقل نسبيا في إدارته لشؤونه الداخلية عن الإدارة الاستعمارية التي كانت قابضة للسلطة مركزيا؟

يظهر البناء الاجتماعي للنخبة من خلال الدور الوظيفي الذي تبرزه العائلة في مجالها الاجتماعي وهو الدور الذي يدخل ضمن معايير تحديد العلاقات القرابية والاقتصادية بحكم طبيعتها وتكوينها الداخلي والخارجي، ونمط علاقاتها المختلفة وبحكم نظامها الداخلي الذي يضبط سلوكياتها وتصرفاتها، ويظهر نسيجها الاجتماعي بأعرافه وقوانينه فيحكم نفسه بنفسه ويدبر شؤونه الخاصة و«ينتخب مجلسه انتخابا حرا، فيتقدم إليه من قدمته كفاءته وبدا صلاحه، ورجاحة عقله وإخلاصه للقرية» (محمد علي دبور، 1964، ص 72).

وللجماعة التي يعيش الفرد في كنفها، والتي يرتبط بها ضمن المكانة القائمة على علاقات قوامها الولاء للقبيلة التي تمثل مؤسسات اجتماعية ضمن المؤسسات الاجتماعية التقليدية.

ظلت العلاقات الاجتماعية التي يفرزها النسيج الاجتماعي الجزائري، في جوهرها علاقات قرابية متينة ترتبط بما يقدمه أفرادها وما يتحصلون عليه من مكانة اجتماعية في إطار تركيبتها التقليدية، وما يميز هذا، هو ثقافتها وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي، فطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية آنذاك، كانت تتطلب تلاهما اجتماعيا يتماشى وعلاقات إنتاج مبنية على أنشطة زراعية بدائية، كما أن قوة العامل الاجتماعي التي كانت تكمن في «العصبية» حسب تعبير بن خلدون، أوجدت نمطا وظيفيا في تحديد النسق الاجتماعي، إذ كانت كل الأنشطة الاجتماعية متماثلة بفعل تمسكها بثقافتها الداخلية، تحاول أن تعمل بشكل مستقل عن سيطرة الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي المفروض.

استنادا إلى جملة هذه الخصوصيات، تشكلت الفئة الاجتماعية وظلت مرتبطة بالمنشأ الاجتماعي للمؤسسة التقليدية، تحتفظ بأبنيتها الاقتصادية والثقافية وتعمل على ترابط مجموعاتها التي لم تكن إقطاعية ولا مشاعية وفق تصور مغنية الأزرق في كتابها «نشوء الطبقات» ولا متنقلة كما يصفها الفرنسيون، بل مجموعة مشاركة مرتبطة بالأرض (مغنية الأزرق، 1998، ص 38-39).

يتعلق الأمر إذن، بوجود فئات اجتماعية ظلت مرتبطة بمجتمعاتها، متمسكة بمؤسساتها الإرثية، تتطلع فيها القبيلة والعائلة من خلال رابطة القرابة والدم والجوار وبصفة طوعية في الانتظام في إطار بنائها الاجتماعي التقليدي في الإطلاع بدور تنظيم السلطة الداخلية والتعبير عن المصالح من خلال ما تفرضه القيم ومجموعة السلوكات المشتركة.

إن هذه الاتجاهات والقيم المتجسدة في النسيج الاجتماعي للعائلة الجزائرية، ظلت فطرية ومكتسبة في نفس الوقت من خلال عمليات التنشئة وبالتالي، فإن معرفة نمط التنشئة السائد يمكن أن يقدم خطوات أولية في فهم كيفية تكوين النخب والأدوار والمراكز الاجتماعية والمهنية. إنها من دون شك مجموعة من العوامل التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ساهمت في تشكيل ثقافة سياسية خاصة.

ظل اهتمام النخبة الاجتماعية القابعة ضمن المؤسسات التقليدية في إطار علاقاتها بالدولة الاستيطانية، نابعا من احتياجات المجتمع نتيجة الارتباط الوثيق لمؤسسات التنشئة الاجتماعية بحاجة المجتمع المعبرة عن مصالحه الداخلية، وهو ما يعكس مظهر التنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات وأفرادها والمصالح في تسلسل هرمي أساسه البناء الاجتماعي المؤسسي، وبشكل في الوقت نفسه مظهر الصدام مع سلطة الإدارة المركزية المفروضة ويأخذ طابع النضال والمواجهة بصفة طوعية واستقلالية محدودة.

مثلت الصورة انخراط نخب اجتماعية ضمن مؤسسات تقليدية ظلت تهدد شرعية سلطة الدولة المفروضة، من خلال مردود ملكيتها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الأرض التي تشارك فيها نخب القبيلة وما تملكه من إرث ثقافي وقدرات مادية تمثل دور الوسيط في حل الصراعات الاجتماعية والسياسية بين قوى ومؤسسات مجتمعا الأهلي وإدارة الاستعمار.

وبرغم التغييرات البنوية التي أحدثتها الإدارة الاستيطانية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي نتيجة سلسلة القوانين والمراسيم⁽¹⁾ الهادفة إلى اختفاء المؤسسات التراثية وتفكيك المجتمع الأهلي وإنهاء شكل ملكيته والبحث عن شكل آخر يفقد بموجبه نظام العرش والحبوس ويلغي الزوايا والمؤسسات الخيرية ويؤدي إلى تكوين جماعات جديدة، بقيت الفئات والنخب الاجتماعية تحافظ على تنظيمها الداخلي وتحاول الإبقاء باستقلال نشاط اقتصادها الأهلي، وهو ما جعل مؤسسات المجتمع الأهلي مسؤولة عن واجباتها تجاه التمايز الاجتماعي والاقتصادي المفروض، لكن تنتقل إلى وضع معقد مشكلة بذلك ثقافة سياسية مزدوجة:

- ثقافة سياسية تتبناها النخب الدينية والوطنية المعروفة بعداها للثقافة الكولونيالية.

- وثقافة سياسية أخرى تتبناها النخب «المخزنية» المتعاونة مع إدارة المركز المفروضة

1 * المراسيم والقوانين التي وضعتها الحكومة الفرنسية من أجل تمكين المستعمرين من الاستيطان بين القبائل والتمكن من شراء الأراضي وبالتالي تفكيك بنية المجتمع المحلي الجزائري، كمرسوم (1844-1846) القاضي بإلغاء ملكية الحبوس وجعلها قابلة للبيع، ومرسوم (1863) الهادف إلى خلق وتثبيت الملكية الفردية للأوروبيين. راجع:

Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France, Paris: Presse universitaire de France, 1966, pp 73-79.

والتي وفرت لأبنائها تعليما فرنسيا ثم الاندماج كليا في النظام الاستعماري (مغنية الأزرق، 1998، ص61).

إنه من الطبيعي جدا أن تتنوع الثقافة السياسية وتتعارض بتنوع وتعارض نخبها في الوقت نفسه، فالنخبة تتغير في السياق التاريخي تبعا لتغير النمط الاجتماعي والاقتصادي ثم يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع بنائها الاجتماعي من جديد، إذ نجد الفئات المتعلمة التي تشمل المعلمون والقضاة الشرعيون والمحامون الذين يتموقعون ضمن إدارات مختلفة ويتطلعون إلى الحصول على مراتب اجتماعية مهمة ثم يكتسبون المقدرة الثقافية لإنجاز دور النخبة، إما لأنهم تلقوا تعليما دينيا أو لأنهم اكتسبوا خبرة إدارية وثقافية من خلال تعاقدتهم مع الإدارة الفرنسية. ثم هناك الفئات الاقتصادية التي تشمل من جهة رجال الأعمال ومصدري الإنتاج والتجار وملاكي الأرض وفئات العمل المجاور والمزارعون والخمّاسون والحرفيون، والذين يمتلكون قطع أراضي صغيرة من جهة أخرى.

ظلت النخبة الاجتماعية تتوسع بسبب التفاوت في المستوى المعيشي والاقتصادي وفي المكانة الاجتماعية والدور المركزي لها وبسبب التباين الطبقي الذي أحدثته السياسية الكولونيالية، إلا أن ذلك لم يمنعها من الحفاظ على موقعها ضمن السياق الاجتماعي وازدياد قدراتها في التماسك الداخلي خاصة مع هذه الفئات والشرائح الاجتماعية الجديدة.

يمكن الحديث عن وجود مواقع هامة احتلتها نخب محلية تتكون من ممثلي هذه الفئات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تحتل فيها مراتب القيادة بناء على ما تمتلكه هي الأخرى من سلطة نظامية تستمد أصولها من الروابط التقليدية المساهمة في تكوين ثقافة المجتمع الجزائري، وبهذا المعنى فإن الحديث عن بداية تشكل النخب لا يظهر إلا في إطار السياق الاقتصادي والبناء الاجتماعي، حيث تأخذ فيهما السلطة التقليدية طابعا نظاميا. والنخبة ضمن إطار هذا المعطى التقليدي تتكون من العناصر القيادية التي تشغل مواقع نظامية داخل المجتمع وعلى إثره تتحد عوامل تماسك النخبة إلى حد كبير بمقدار الروابط الاجتماعية والثقافية التي تميز مؤسسات المجتمع الأهلي.

وإذا كان مفهوم النخبة يشير لدى (رايت ميلز) في شقه الاجتماعي إلى مجموع الأفراد المتواجدين على قمة الهرم الاجتماعي، تحكمهم علاقات اجتماعية وظيفية قوية ومتماسكة، فإن مضمونه يجد كثيرا من الصدقية في أي واقع اجتماعي وسياسي، وتمثل فيه النخبة الاجتماعية الجزائرية أداة تحليل لتفسير طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع الأهلي «النواة الأولى المشكلة للمجتمع المدني» والدولة الممثلة في الإدارة الفرنسية. ولعل السياق التاريخي يؤكد هذا الافتراض

حيث يلاحظ نشوء جملة علائق ووسائط اجتماعية عكست فيها استقلالية المجتمع عن الدولة القائمة عبر المستويات التالية:

1- برغم عملية التفكيك المتوالية لبنية المجتمع الثقافية والاقتصادية المفروضة من قبل الإدارة الفرنسية، إلا أن الروابط القرابية التي كان يخترنها النسيج الاجتماعي للقبيلة، أبقت فضائها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تعمل بشكل مستمر في محاولة منها لمواجهة الاختراق الداخلي.

2- إن امتلاك مؤسسات المجتمع الأهلي على رصيد تراثي (اجتماعي ومعرفي) من جهة وعلى موارد اقتصادية محلية من جهة أخرى، جعل عملية توافد الفئات تتجدد باستمرار مشكلة بذلك بناء اجتماعيا يصعب احتواءه ويصعب قطع امتصاص الأفراد الجدد المرتبطين بمؤسساتهم الارثية، وهو ما سمح للنخب التي تنصدر الواجهات الاجتماعية أن تُحقق هامشا من الاستقلالية وتجعل من وحدة تنظيمها الاجتماعي إطارا قابلا للديمومة والاستمرارية.

3- برغم عملية التمردات القبلية المختلفة بفعل جملة الامتيازات الممنوحة لشيوخ ورؤساء القبائل، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار عملية التفاعل المشتركة وتجديد الولاءات للقوانين العرفية وللقيم والمعايير المسيرة للسلطة التقليدية، بفضل روافد ومراكز الإشعاع التعليمي المتمثلة في دور العبادة والكتاتيب التي ظلت محركا أساسيا في إعادة تجديد النخب وانتقالها بصفة تدريجية نحو تحديث اتجاهات ثقافتها السياسية.

4- عكست المؤسسات الأهلية التقليدية كالطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف الإطار الأمثل لتمكين نخبة الاجتماعية التي تمثلها في اتخاذ الشكل التنظيمي الملائم القائم على القيم والمهارات والعمل التطوعي، وإطارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا ينشأ في جنباته المجتمع المدني طالما هناك إرادة طوعية تحمل دلالة الاستقلالية عن المشروع الثقافي والسياسي المفروض.

إن الشيء الذي ظل يدل على وجود فئة اجتماعية مستقلة هو الارتباط الاجتماعي والإرث الثقافي الذي مثلته القبيلة المستقرة (Pierre Bourdieu, 1980, p62)، ودور المساجد والكتاتيب التي دفعت بحاملها طوال الحقبة التاريخية من التميز والمفاصلة ورفض أشكال الاندماج المفروض، الأمر الذي فرض على النخبة العزلة الشديدة وحينها اكتفت بالدفاع عن الهوية الثقافية وحماية المجتمع من الاختراق الداخلي وهو ما أثار أيضا على وجود علاقات اجتماعية ظلت تنصدها نخب

تحاول أن تجعل المجتمع مستقلا عن القهر و الإكراه وينطلق من وسائط وعلائق مؤسساته الإرثية الأهلية.

ظل المعطى الثقافي التقليدي قائما على عامل الدين (منصف الوناس، 1990، ص 175).

مؤثرا في تكوين النخب ومتغيرا مستقلا يتجه نحو جعل مؤسسات المجتمع الأهلي فاعلة ومؤثرة في عملية توجيه وتعبئة الشرائح الاجتماعية وإبقائها مرتبطة بمن يمثلها، لأن هذا المعطى بقي متجليا عبر التاريخ الإسلامي وحدد بشكل جلي العلاقة التي تتمثل في إطارها الدولة للدين، ممثلا بذلك أحد أهم مصادر الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري (George Taliodoros, 1985, p p 32 -75).

8. حدود إمكانات تفعيل الروابط الاجتماعية ضمن مشروع تنموي محلي

تبدو المسألة إذن، أكثر ارتباطا بما يجب أن يقدمه السياسي اليوم و النخبة الحزبية داخل حركاتها التي تمثلها اجتماعيا وسياسيا ومقدرتها التنظيمية في التأثير على فئاتها وعلى ما يحيط بها من تحديات سياسية، وهي حتمية تنظيمية وتنموية في الأساس تتطلبها كل مرحلة سياسية ويفرضها كل كيان اجتماعي وسياسي مهما كانت درجة قوته وطبيعة ثقافته السياسية. ولذلك فإن مشروع مختبر البحث يظل مسار توجهه البحثي من الآن وطيلة فترة المدة الزمنية المتبقية من الاستكشاف تشتغل على هذه الواجهة. وهي واجهة فهم ما يحول دون خلق بيئة محفزة على الاستثمار في الجانب الاجتماعي الذي يبقى عماد التنمية المحلية وسر النهضة بها. والبحث في إطار الحدود الممكنة عن الآليات المرافقة لخلق تسيير محلي رشيد.

ولا يمر هذا التسيير الرشيد، حتى تغدو النخبة بشقيها السياسي والمدني من خلال المواقع المختلفة تمثل دور الوسيط بين مؤسساتها التنظيمية وفئاتها التي تقودها وتوجهها وتعمل على توسيع نطاقها السياسي، طالما أنها كانت تمتلك ضمن رصيدها التاريخي السياسي الذي أنجزته والذي أشرنا إليه، مخزونا معرفيا ورمزيا يسمح لها بإعادة تفعيله في اللحظة التي يفرضها التكفل بانشغالات المواطنين ضمن حدود التصور الجديد للحكم المحلي الرشيد.

وهذا التصور الجديد يجب أن تتحدد فيه أولا هذه المستويات المفقودة انطلاقا من هذه المواقع المتواجدة فيها تبعاً لمكانتها ولخلفيتها الاجتماعية والفكرية. حتى يتسنى لها ثانيا في عملية الانخراط ضمن دائرة إثراء ومنافسة الكيفية التي تضمن تسييرا أمثل للخدمة العمومية على

المستوى المحلي وتسمح بإعادة مناقشة صلاحيات الجماعات المحلية والقوانين الكفيلة لتدعيم فرص الانتقال إلى أقصى مستويات التحديث.

ومن هنا تعتبر مشكلة التنمية، من أهم القضايا التي تواجه مجتمعات العالم الثالث . و خاصة المجتمعات التي تعيش مشكلة صعوبة إيجاد توازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجات ابنائها. او باعتبارها , كذلك مجتمعات ريعية تركز على مصدر واحد في تلبية احتياجاتها¹.

التنمية بشكل عام هي تغيير نوعي في المجتمع لتحقيق رفاه المجتمع و الفرد من جيل الى جيل .

من أجل توسيع خياراته في الصحة و التعليم و الدخل و توسيع حرياته و فرص مشاركته الفعالة في المجتمع (سلى شعراوي، 2001، ص 04) وهذه الأخيرة لا تستطيع ان تتحقق، في نظر المتبعين والمختصين، إلا وفق إرادة حقيقية للدولة والمجتمع بالنهوض ومحاولة خلق نقلة نوعية في شتى الميادين .

فالتنمية المحلية في الأخير ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية و الغير رسمية . بين عدد من الفاعلين من دولة والمنظمات الغير حكومية و القطاع الخاص على المستوى المحلي (البلدية) (حسين كريم، 2004 ، ص 96). إذ نجد أن السمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا التغيير، هي وجود دولة قوية مبادرة من جهة ، و مجتمع مدني مهيكّل من جهة ثانية .

ولذا عرفت التنمية المحلية ، بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية . من اجل رفع مستويات المجتمعات المحلية ، اقتصاديا ، اجتماعيا وثقافيا فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ، فان الجهود المحلية الذاتية من خلال المنتجين المحليين و المشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك .

في الجزائر بروز في الآونة الأخيرة سياسة تنمية، ولو خصوصا على مستوى الخطاب الرسمي . و ما تركز سياسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES²) ، على هذه المسألة

1 هذا المصدر طبيعي، غي متجدد وغير متحكم فيه، وهو هبة من الطبيعة.

2 (cnes) يعتبر جهازا و استشاريا للتفكير راکور في القضايا الاقتصادية . تم إحداثه سنة 1993 من مهامه محاولة إشراك الفاعل الاجتماعي والاقتصادي في ضرورة إنتاج.

إلا دليل على ذلك . إذ جاء في مقدمة التقرير الثامن الذي قدمه إثناء فتحه لحوار و طني مع الشركاء الاجتماعيين بداية من سنة 2011 : «.... يتميز السياق الجديد في الجزائر بتحسّن الوضع الأمني عودة النمو الاقتصادي و الأفاق المشجعة لتعزيزه سيما في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) . الذي يعتمد على تحديث المنشآت القاعدية و تحسين مستوى التشغيل و السكن و الظروف الاجتماعية للسكان ، حيث خصص هذا البرنامج مبلغ مالي قدره 286 مليار دولار....»
إلا أننا نجد في نفس التقرير التركيز على النقائص الرهانات التي يجب رفعها بقوله : « غير أن هذا السياق المشجع تعثره العديد من العراقيل المتعلقة أساسا بالتبعية الشديدة للمحروقات ، و بالعديد من النقائص جراء استفحال الاقتصاد الموازي و الارتفاع المستمر للطلب الاجتماعي و اختلال التوازن بين الريف و المدينة»¹.

لكن رغم مرور أكثر من سنة و نصف على رفع التقرير النهائي للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، بعد إنهاء سلسلة حواراته الوطنية، إلى اعلي سلطة في البلاد (رئاسة الجمهورية) . إلا أن الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المحلي ، يوحى للملاحظ من أول وهلة افتقار البلديات لنظرة إستراتيجية تنموية واضحة ، إذ مازال :

حصر عملية التنمية على شقها الاقتصادي المحض .بدون الإشارة إلى أبعادها المختلفة الاجتماعية و السياسية².

الاعتماد في الدخل البلدي على عنصر واحد ووحيد . هو ميزانية الدولة ، المستمدة بدورها من عائدات الريع .

ثقل الجانب الإداري الذي لا يتسم بالمرونة و عدم تجاوبه مع التحديات المفروضة .
استقالة الفاعل السياسي المحلي عن الفضاء العام ،والمكون من المجلس البلدي و رئيسه .
لا مبالاة العنصر الاجتماعي، الممثل سواء في القبيلة أو الجمعية...بالشأن العام .

مما يصعب من فهم إشكالية التنمية المحلية الحقيقية، فهذه الأخيرة تتطلب خلق خاصة الشروط السياسية و الاجتماعية، التي تجعل تحقيقها ممكنا.كما أكدت ذلك العديد من الوثائق الرسمية التي صدرت مثلا عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة³.

1 رغم أن مفهوم التنمية أصبح مرادف التنمية المستدامة « je suis là pour distribuer le budget de l'etat » . جملة لوالي معسكر أثناء اللقاء الجهوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .وهران في 19-11-2011 .

2 بلدية تفسور ومولاي سليسن جنوب الولاية ، وبلدية سيدي علي بن يوب وعين البرد شمالها.

3 التقرير الذي ضرر في 31 جويلية 2008 .

والتي غالبا ما تركز على الخصائص الهامة لعملية التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة . ومنها :

التنمية¹ هي عملية وليست حالة ، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها .

بناء قاعدة و إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ، أي مرتكزات البناء تكون محلية .

الإطار الاجتماعي والسياسي ، يتضمن آلية التغيير و ضمانات استمراره . و يتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد و المكافأة .

هذه النظرة الفاصدة لمفهوم التنمية المحلية ، أكدتها لنا العينة المبحوثة من ممثلين سياسيين (المجلس البلدي) ، و الفاعلين الاجتماعيين (قبائل ، جمعيات ...) الذي قمنا باستجوابهم . انطلاقا من عمل ميداني ، في إطار بحث ميداني (PNR) . تحت عنوان : « التمثيل السياسي المحلي و علاقته بالتنمية . إعادة في تشكيل الروابط الاجتماعية . » قمنا به في عدة بلديات من ولاية سيدي بلعباس² .

والذي كان من أهدافه محاولة إبراز ، علاقة التنمية المحلية بالتمثيل السياسي و الروابط الاجتماعية الموجودة . انطلاقا من سؤال سوسيولوجي مركزي : هل فيه إمكانية لاستغلال الروابط الاجتماعية الموجودة على مستوى البلدية و لو في شكلها التقليدي (قبيلة ، جماعة دينية) . من طرف الممثلين السياسيين (مجلس بلدي) لمحاولة خلق نوع من التنمية المحلية و لو في صورتها البسيطة (خلق القيمة المضافة المحلية) .

فمن خلال البحث الذي قمنا به على مستوى البلديات المذكورة ، نجد اقتصار هذه الأخيرة في تسييرها اليومي فقط على ميزانية الدولة السنوية . و في مشاريعها غالبا على المشاريع الوطنية (المسجلة على المستوى الوطني) . و التي كانت معتادة خلال سنوات عديدة ، في إطار المخطط البلدي التنموي (PCD) مثل مشاريع³ :

- انجاز و توسيع أو تجديد قنوات صرف المياه .
- انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب . (AEP)
- مشاريع السكن المختلفة (ريفي- ترقوي- اجتماعي) .

1 التنمية هي عملية واعية ، إذا هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات و الأهداف .
2 بلدية تفسور ومولاي سليسن جنوب الولاية ، وبلدية سيدي علي بن يوب وعين البرد شمالها .
3 العهدة الثانية لرئيس بلدية تفسور .

ولا خروج عن هذه المشاريع . كما يصرح العديد من المستجوبين ، من بينهم رئيس بلدية تفسور، عن سؤال حول أهم مشاريع البلدية ، يقول : «استفادة البلدية من الماء ، من تعبئة الطريق الرابط بين تفسور مع وعلة ، و جبنا للشعب انتاع تفسور البناء الريفي ، الترميم ...» وعن المقارنة بين العهدة الأولى و الثانية لرئيس البلدية ، فيما يخص مسألة المشاريع البلدية قال : نفس المشاريع ، لا تخرج عن الإطار العام .

هذا ما يؤكد كذلك رئيس بلدية مولاي سليسن : « جبت للبلدية و للشعب انتاع مولاي سليسن مشروع كبير للتزود بالماء الشروب un grand forage ، زيادة على الطريق و le pavée و l'assainissement و مشروع نتاع محطة القطار جهوية» .

رغم ان منطقة مولاي سليسن و خاصة بلدية تفسور ، هي مناطق ذات طبيعة فلاحية و رعوية ، تمتد على أراضي جبلية .

اغلب اليد النشطة في المنطقة هي رعوية ، يقتصر فيها الناس على نوع معين من الرعي (غنم- بقر - معز) . بعدد محدود و بطريقة كلاسيكية . فلا وجود مثلا لتربية النحل و لا لتربية الدواجن ، رغم أن المنطقة تساعد على ذلك. كما يؤكد لنا النائب الأول لرئيس البلدية : « حنا هنا بلاصة نتاع غابة، يجي فيها كل شيء و surtout النحل و الدجاج و الداندو ، بصح الناس مايديروش....»

أو اقتصر المجتمع المحلي على الفلاحة البسيطة ، مثل القمح و الشعير غالبا . فترتيب العمالة¹ في البلديتين يكون على الشكل التالي مبين في الجدول : جدول منجز من طرفنا اثناء البحث الميداني :

و لمعرفة دور البلدية في اقتراح مشاريع على أفراد المجتمع و توجيههم للاستثمار ، باعتبارها القاطرة الأساسية في عملية التنمية . نجد أن هذه الأخيرة (المجلس البلدي) ، لا يقوم بهذا الدور إلا نادرا . لأنه لا يعلم أن هذا الدور من اختصاصه و من أولوياته ، كما يؤكد ذلك لنا نائب رئيس بلدية عين البرد بقوله : « مشي من خدمتنا نقول للناس وشادبروا ، راهم كبار و يعرفوا صلاحهم ».

الجدول رقم 10: ترتيب النشاطات في قرى الدراسة.

ترتيب النشاط	نوع النشاط
الرعي	أغنام + أبقار + ماعز
الفلاحة	قمح + شعير

1 الترتيب من أكثر انتشار إلى الأقل حسب النشاطات الموجودة .

موظفي الدولة	البلدية + تعليم
المتقاعدون	الجيش + حرس بلدي + مجاهدين
التجار	التجارة البسيطة

المصدر: الدراسة الميدانية.

و من هنا نجد أن السياسة التنموية في الجزائر على المستوى المحلي ، و الهادفة أساسا إلى تجاوز ظاهرة الريع بمحاولة خلق القيمة المضافة على المستوى المحلي ، تعاني من عدة مشاكل هيكلية ووظيفية .

فبالإضافة إلى المشكل الأمني (le problème sécuritaire) الذي عانت منه البلاد في التسعينات من القرن الماضي ، و الذي قضى على العديد من الحرف و النشاطات المحلية التي كانت متمركزة خارج المدن و التجمعات السكنية الكبرى . خاصة في الجبال و الغابات ، نتيجة النزوح الريفي .

و المشكل العقاري المطروح بشكل كبير ، خاصة في المناطق النائية من الولاية . فمثلا في بلدية تفسور ، نجد أكثر من 70 بالمائة من الأراضي الزراعية و الرعوية هي أراضي « شيع » ليست ملك . و بالتالي أصحابها لا يستطيعون التصرف فيها ، إذ نجدهم لا يملكون الوثائق التي يستطيعون بها مثلا طلب قروض من البنك لاقتناء أجهزة و آلات فلاحية و رعوية للعمل و توسيع عملهم . كما صرح به سكان المنطقة ، نجد أن السياسات المحلية مازالت تعاني في الجزائر منذ زمن طويل من أبوية الدولة على المجتمع .

فالبلدية كوحدة أساسية ، و هذا عكس الخطب الرسمية لا تملك الاستقلالية الكافية لتسيير نفسها ، باقتراح و خلق المشاريع المحلية المختلفة . كما جاء على لسان كل المبحوثين مثل رئيس بلدية مولاي سليسن : « شعال من خطرة نجتمع مع المجلس و نقترح des projets بصح فالتلي يجي اللي بغاوه من فوق » .

هاته الأبوية التي تفرض على القاعدة الارتباط الكلي بالقمة أو المركز .

هذا إضافة إلى زبائنية المجتمع المحلي . هذا المجتمع الذي نجد اغلبه على مستوى البلديات المذكورة منخرط في الشبكة الاجتماعية . أو مستفيد بشكل أو بآخر من المال العام ، بدون القيام بأي نشاط يذكر . و الأدهى و الأمر هم تصور هذه العائدات كحق يجب الحصول عليه ، كما يقول احد المستجوبين ، شاب من بلدية عين البرد : « 3000 ألف حقي عطاها لي بوتفليقة ... » و يؤكد آخر من بلدية مولاي سليسن بقوله : «...نترى من الحلوف ولا تركه سالم .»

و بالتالي مما سبق نجد أن البلدية و المجتمع كليهما لا يمتلكان قوة ذاتية من اجل انطلاقة تنمية حقيقية . فمن جهة نجد مركزية القرارات و من جهة ثانية انتشار الثقافة الاتكالية في الأوساط الاجتماعية ، نتيجة السياسة التوزيعية . مما جعل هذا الأخير يعاني من ضعف ذاتي ، يحد بينه وبين ثقافة العمل والمثابرة و النشاط ...

هذا المجتمع سواء كان أكثره منتمي إلى القبيلة كما يوجد في بلدية تفسور أو مولاي سليسن، أو منخرط في الجمعيات المختلفة كما يوجد في بلدية سيدي علي بن يوب مثلا .

فاذا كان المنطق القبلي ، منطق مغلق لا يسمح لصاحبه بالتححرر و الخروج عنه بالابتكار و العمل وتوسيع النشاط... ، نجد كذلك الجمعية ما هي إلا قناة زبائية ، ينخرط فيها الفرد من اجل التمتع والاستفادة من الربح .

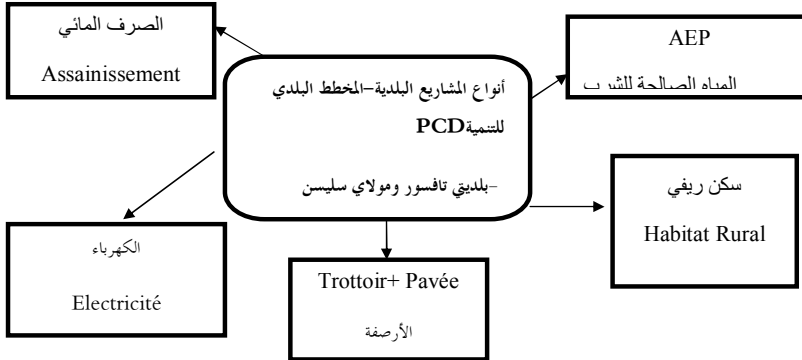
الفصل الرابع: الروابط الاجتماعية، التمثيل السياسي والتنمية المحلية

تمهيد:

قبل التطرق إلى وضع تحديد معرفي لمفهوم التنمية المحلية والتعرف على العناصر الفكرية التركيبية التي تتشكل منها ، نعتقد انه ينبغي علينا أن نكشف في مرحلة أولى عن الدوافع الأساسية والحيثيات التاريخية التي جعلت من هذا الموضوع نقطة اهتمام كبير من طرف الكثير من الباحثين والدارسين في العديد من التخصصات الأكاديمية بل إنه أصبح له أهمية واسعة و تواجد قوي على مستوى الخطاب السياسي وكذا الخيارات الإستراتيجية والتوجهات الاقتصادية الجديدة.

فعجز الأسلوب المركزي السياسي الذي اعتمدته الدولة الوطنية و المبني على الكيفية العمودية في توجيه و تفعيل العملية الاقتصادية و الاستثمارات التنموية، جعل نتائج هذه العملية لا تحقق الغاية المرجوة هذا ما أظهرته النتائج السلبية لعملية التصنيع وإفرازاتها، سواء على مستوى المؤسسة أو المجتمع بشكل عام. الجدول الموالي يوضح نوعية المشاريع التي استفادت منها بلدية تافسور في اطار التوزيع المركزي للمشاريع من طرف الدولة. فهي تقتصر على انشاء هياكل قاعدية تهدف الى تقديم الخدمة وتحسينها دون التفكير في كيفية توظيف واستغلال هذه الهياكل بحثا عن احداث تنمية اوسع تحقق انطلاقة وحركية اقتصادية بالدرجة الاولى.

شكل بياني رقم 05: أنواع المشاريع القاعدية P.C.D – المخطط البلدي للتنمية للبلدية.



المصدر: الدراسة الميدانية.

الشكل البياني يوضح أن توزيع المشاريع يقتصر فقط على انجاز الهياكل القاعدية.

نفس المنطق نجده بالنسبة لانمط الدعم التي وفرتها السلطة المبينة في الجدول اسفله، فهي تكشف ان هذه الاعانات هدفها اجتماعي شعبي و ليس اقتصادي لانها تحقق الرضى الاجتماعي و ليس الاستثمار في الموارد.

جدول رقم 11: توزيع السكان حسب مشاركتهم في برامج نشاط جهاز دعم الإدماج الاجتماعي والمهني.

أنواع البرامج	تافسور	النسبة %	مولاي سليسن	النسبة %
AFS ¹	86	27.48	242	31.97
IAIG ²	175	55.91	38	5.02
PID ³	0	0.00	15	1.98
Ansej ⁴	6	1.92	0	0.00
Angem ⁵	46	14.7	0	0.00
Anem ⁶ -CID ⁷	0	0.00	14	1.85
Anem-CIP ⁸	0	0.00	38	5.02
Anem-CFI ⁹	0	0.00	410	54.16
المجموع	313	100.00	757	100.00

المصدر: الوكالة التنمية، مديرية سيدي بلعباس (2013).

إذن هناك فشل فعلي في تحقيق تنمية شاملة متوازنة تحقق أهدافها بالنسبة لجميع المناطق السكانية والجهات العمرانية، فبدأت تظهر إلى الوجود الفوارق و الاختلالات الهيكلية و حتى الاجتماعية مما حول بعض المناطق خاصة تلك الموجودة على أطراف المركز، إلى بؤر لتشكل

1 Allocation forfaitaire de solidarité، المنحة الجزافية للتضامن

2 Indemnité d'activité d'internet général المنفعة العامة ،منحة النشاطات ذات المنفعة العامة

3 Programme d'insertion des diplômés، برنامج إدماج حاملي الشهادات

4 Agence nationale du soutien à l'emploi des jeunes ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

5 Agence nationale gestion du micro-credit المصغر القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

6 Agence nationale de l'Emploi، الوكالة الوطنية للتشغيل

7 Contrat d'insertion des diplômés، عقود الإدماج لحاملي الشهادات

8 Contrat d'insertion professionnel، عقود الإدماج المهني

9 Contrat de formation et insertion، عقود التكوين و الإدماج

وبروز مظاهر التخلف والفقر والتميش والبطالة، كل هذا قد يدفع بالأهالي إلى الاحتجاج و عدم الرضا على نموذج الخيارات العامة التي يتبناها المركز بل إن هذا الاحتجاج قد يهدد توازن و استقرار النسق السياسي العام، أمام هذه الوضعية أصبح السياسي مضطر إلى إعادة النظر في خياراته واستراتيجياته الاقتصادية والتنموية وجعله يتوجه نحو تفعيل أسلوب جديد يعتمد التنمية على مستواها المحلي جغرافيا، من خلال إشراك الفاعلين المحليين ضمن هذه العملية، وترك لهم حرية الاستغلال والتفعيل لقدراتهم و إمكانياتهم المحلية من أجل تحسين الواقع المعيشي العام لهم، من هنا حدث الانتقال من نموذج التنمية الوطنية الممركزة إلى نموذج التنمية المحلية غير الممركزة وأصبح ينظر للمسألة التنموية ليس على أنها خطة أو برنامج يتم التخطيط و التحضير له من طرف جهات فوقية بكيفية إدارية ممركزة، و إنما هي مسألة لها طابع الليونة والاختلاف حسب خصوصية الشروط و الأهداف و الأدوات التي تتوفر عليها كل منطقة. يقول Pierre zVelt في كتابه Des lieux et des liens التنمية المحلية ليست لا نمطا و لا نمودجا، هي تنمية بلا نموذج (Pierre Veltz, 2002, p104).

هذا الإطار التصوري يجعل التنمية المحلية بمثابة تعبير عن طابع باتريموينيالي الذي يتجاوز حدود العقلانية الضيقة أو القطاعية، من هنا فهي تستدعي أهدافا كيفية نوعية (Pierre Hamer, 1995).

1. مفهوم التنمية المحلية:

سوف نعتد في تعريفنا لهذا المفهوم على الخيار الإجرائي السوسيولوجي حتى لا ندخل في متاهات ابستمولوجية معرفية وربما حتى إيديولوجية سياسية. سنحاول أن ننزل المفهوم من مستواه المعرفي التجريدي ونقربه إلى مستواه الواقعي التفاعلي للمجتمع.

نستطيع القول أن التنمية المحلية عبارة عن سيرورة من العمليات التي تشمل العديد من الميادين والمستويات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، هذه السيرورة لها طابع الديناميكية الهادفة إلى تحقيق تغير نحو الأحسن بالنسبة للأوضاع أو الوضعيات القائمة، كل هذا من خلال تسخير و تفعيل كافة الإمكانيات والقدرات المتوفرة على مستوى منطقة مكانية محددة وعبر إشراك وتفعيل كل أو معظم الأطراف الفاعلة داخل هذا الإقليم.

إذن التنمية لا تتحقق من خلال عدد المشاريع المبرمجة أو حجم الأموال والميزانيات المخصصة ولا حتى من خلال أهمية الإنجازات القاعدية المحققة وإنما من خلال جعل أطراف المجتمع المحلي بأنفسهم يتفاعلون مع ما يمكن أن يحدث داخل الإطار المكاني الذي ينتمون إليه سواء في مستوى الخيارات و تجسيدها أو مستوى النتائج و إفرازاتها.

التنمية المحلية استراتيجية مكانية تغذيها الديناميكية الواسعة للامركزية، هي عملية داخلية (21 p, G. Masson, et J. Mengin, sans date).

من هنا تصبح مسألة المكان أو معطى الإقليم من حيث خصائصه و شروطه و معطياته عامل أساسي لتحقيق التنمية لأن هذه العملية تقع داخل حيزه الجغرافي و الاجتماعي و هو الذي يتأثر بإفرازاتها و نتائجها كما و كيفا، المكان حسب أحمد بوقرموح يعبر عن الانتماء و يجسد هوية محلية جماعية تترجم من خلال الاشتراك في نفس القواعد و القيم المهنية (Ahmed Bouguermouh).

2. الغاية من التنمية المحلية :

هو الارتقاء بالأفراد و بالمجتمع المحلي عامة إلى مستوى أعلى و أحسن في إنتاج نسق من تفاعل العلاقات و من نظام إنتاج الفعل الجماعي الذي يحقق الحيات الكريمة في كل جوانبها المادية و غير المادية، إنه الارتقاء في أسلوب تنظيم الأفراد لشؤونهم العامة وبالتالي جعل المجتمع قادر على إنتاج تاريخانيته بنفسه.

3. التنمية المحلية من منظورها السوسيولوجي:

إذا كان التناول الاقتصادي لمسألة التنمية المحلية يعتمد على طبيعة النتائج و ماهية الأهداف المتوصل إليها فإن التناول السوسيولوجي يركز أكثر على مستوى الفعل التنموي الذي يقع داخل المجتمع المحلي و الذي يسمح بإحداث حركية و ديناميكية كيفية بخصوص تفاعل العلاقات القائمة، هذا الأمر هو الذي يحقق الانتقال و التغير نحو مرحلة جديدة، التركيز هنا ليس على مستوى النتائج و طبيعتها لأن هذه المسألة تبقى دائما نسبية سواء بالنسبة لعناصرها أو انعكاساتها على الواقع، المهم بالنسبة للطرح السوسيولوجي هو في كيفية تحقق هذه التنمية و في طبيعة و شكل الفعل التنموي الذي يتحقق من خلال الأفراد داخل المجتمع، المهم كيف نجعل

من هؤلاء الأفراد أطراف معنيين و مساهمين في العملية التنموية.

هذا التحديد لمفهوم التنمية المحلية يجرنا إلى التطرق إلى العناصر الأساسية المكونة لهذه العملية.

4. العناصر المحققة لعملية التنمية المحلية :

إذا اعتبرنا مثل ما أشرنا سابقا إلى أن التنمية المحلية هي بمثابة تجسيد لسيرورة ديناميكية من العمليات فإن هذا يجعلنا نتساءل عن العناصر الأساسية التي تجعل من هذه السيرورة ممكنة التجسيد الفعلي و التي تسمح بالحصول على الجديد و بالتالي الاستفادة منه من طرف الصالح العام.

يمكنك حصر هذه العناصر في ثلاث نقاط أساسية:

إشراك الأطراف الفاعلية : الذين لهم القدرة والإمكانية الكافية للانخراط ضمن هذه العملية، حتى يتمكنوا من تفعيل جميع مراحلها الأساسية (مرحلة التصور والبلورة النظرية، مرحلة البناء والتخطيط ، مرحلة الانجاز والتجسيد). هذا العنصر ممكن أن نعبر عنه باصطلاح الاندماج الواعي والمشاركة الفعلية لمعظم أفراد المجتمع المحلي سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة دون إقصاء أو تهميش لأي طرف أو طاقة بشرية مهما كان حجمها أو طبيعتها. ينبغي أن يشعر هؤلاء الأفراد أنهم معنيون بالدرجة الأولى بهذه العملية وأن الانتقال إلى ما هو أحسن وأفضل لا يتحقق إلا بواسطتهم.

تثمين وتسخير جميع القدرات المتوفرة: عملية التنمية المحلية تتحقق عبر ما يتوفر من إمكانيات وقدرات داخل الإقليم المحدد سواء في شكلها المادي أو غير المادي لكن يبقى العامل الأساسي هو في كيفية تثمين هذه القدرات وجعلها جاهزة وممكنة للتفعيل العقلاني نحو تحقيق التنمية مع العلم أنها متعددة ومختلفة من منطقة إلى أخرى وبالتالي ينبغي بداية تحديدها ثم تثمينها وجعلها جاهزة للاستثمار فيها من أجل إنتاج القيمة المضافة، من هنا يصبح تحديد واختيار نموذج المشاريع التنموية مناسبا ومتماشيا مع طبيعة و حجم تلك الإمكانيات من جهة ومع طبيعة ومحتوى طموحات وتطلعات أفراد المجتمع المحلي.

من ناحية أخرى ينبغي التحقق من أن تلك الأدوات والكيفيات التي ينبغي أن تفعل بها تلك الإمكانيات لها طابع الرأسمال الضروري ضمن عملية تحقيق التنمية.

يتعلق بالمناخ العام الذي تتجسد داخله عملية التنمية المحلية وهنا نشير إلى وجود ممثلين سياسيين محليين يأخذون بعين الاعتبار تلك العناصر التي أشرنا إليها سابقا ويحاولون وضع إطار استراتيجي عام تقع داخله جميع الاقتراحات والمحاولات والإبداعات في قالب واحد مشترك يوجه نحو تحقيق منفعة عامة.

السياسي هو الذي له القدرة والقوة على تنظيم التناقضات والاختلافات وعلى تسييرها وتوجيهها نحو المجتمع العام من خلال إبرام عقد اجتماعي بينه وبين أطراف المجتمع دون إقصاء أو تهميش. إذن الإرادة السياسية المفتوحة والمتفاعلة مع أفراد المجتمع شيء أساسي ومهم. ضمن نفس النقطة ينبغي أن نشير إلى ملاحظة أساسية، أن المجالس المحلية هي الوحيدة التي يقع على عاتقها مسألة تأهيل أفراد المجتمع حتى تحولهم إلى قوى فاعلة ومتفاعلة مع كل ما هو عملية تنموية. يرى Pierre Teisserenc في مقاله *Politique de développement local : La Mobilisation des acteurs* أن الجماعات المحلية تمتلك الإمكانيات الضرورية من أجل بلورة سياسية للتواصل التي تسمح بتوفير معلومات كافية للفاعلين المحليين وتحسيسهم وغدماهم ضمن المشاريع المقترحة (Pierre Teisserenc, 1994).

5. شروط تحقق التنمية المحلية :

- توفر حرية أوسع للإبداع والنقد والمناقشة
- توفر استعداد ثقافي لدى أفراد المجتمع المحلي يجعلهم يدركون ويعون فكرة التغيير والمنافسة وبالتالي امتلاك ثقافة التنمية.
- توفر طابع الاستقلالية عن كل ما هو مركز.

الوضعية المالية العامة للبلديات في الجزائر:

تكشف لنا الجداول المبينة أسفله والمستقاة من تقرير مشروع دراسة المقدم من طرف المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن مستوى وحجم الأرصدة المالية التي استفادت منها البلديات في شكل PCD و FCCL وأسلوب التوظيف وتوزيعها من طرف نفس البلدية على القطاعات المختلفة وعلاقتها بحالة التوازن المالي .

Tableau n12 : Besoins de financement exprimés par les communes.

(En millions de DA)

exercice	Secteur de l'enseignement	Entretien de la voirie et de l'éclairage public	Fournitures scolaires	Entretien réseau d'assainissement	Secteur de la jeunesse sport et culture	Entretiens d'autre secteurs ,salles de soin) (...agences postales, etc	Total
1996	3.892	2.124	22	996	1.207	9.813	18.056
1997	5.695	4.415	373	1.574	2.086	1.580	15.725
1998	3.811	3.405	57	1.346	1.530	1.906	12.057
1999	6.312	6.484	-	1.825	1.583	1.622	17.637

.Source :CNES ; L évolution a la gestion des finances locales dans une perspective d économie de marche, 2001

Tableau n 13 : Concours a l'équipement des communes : rétrospective de la décennie 1990- 2000.

(En millions de DA)

Année	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
FCCL ¹⁰	2.012	4.069	1.290	1.883	15.520	3.117	0	0	0	0	0
PCD ¹¹	9.810	9.736	12.297	13.430	18.265	18.800	20.900	21.250	15.904	18.195	16.600
TOTAL	11.822	13.805	13.587	15.313	33.785	21.917	20.900	21.250	15.904	18.195	16.600

1 Fond commun des collectivités locales

2 Plans communaux de développement.

.Source :CNES ; L évolution a la gestion des finances locales dans une perspective d économie de marche, 2001

Dépenses de Fonctionnement : **14 Tableau n**

(En millions de DA)

Nature	1995	1996	1997	1998	1999
Rémunération et charge du personnel	36.501	35.242	40.200	42.966	46.376
(Autofinancement (prélèvement au profit de l'équipement	7.940	11.000	13.733	14.372	15.018
Autre charges de fonctionnement	9.367	9.842	6.027	7.762	6.806
Total Général	53.808	56.084	59.960	65.100	68.200

.Source :CNES ; L évolution a la gestion des finances locales dans une perspective d économie de marche, 2001

6. أهمية الرأسمال الاجتماعي بين الاستغلال السياسي والتوظيف الاقتصادي:

عملية البحث الميداني التي قمنا بها سواء في مستوى تقنية المقابلة أو الملاحظة المباشرة سمحت لنا وممكنتنا من التعرف على طبيعة و نموذج البنية التركيبية الاجتماعية لتلك المجتمعات المحلية (عينة البحث) بل توصلنا إلى أن نموذج الرأسمال المهيمن داخلها و الأكثر توظيفاً و استثماراً فيه هو ذلك المتعلق بالرأسمال الاجتماعي المحدد في صورة شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية و الروابط الاجتماعية التقليدية.

أ. توضيحات بخصوص مفهوم الرأسمال الاجتماعي:

في البداية سوف نضع تحديدا لهذا المفهوم في جانبه و من مستواه العام فالرأسمال نعتبره بمثابة مجموع منابع و المصادر المتشكلة مما هو إمكانات أو قدرات لها طابع اجتماعي أو غير اجتماعي موجودة بحوزة الفرد أو المجموعة الاجتماعية شريطة أن تكون هذه الإمكانيات تحمل في ذاتها قيمة أو أهمية استعمالية يتحقق بموجبها هدف الارتقاء والرخاء و تحقق المنفعة، مما يجعلها تتحول إلى موضوع أو مصدر للاختلاف والصراع. بالنسبة لموضوع بحثنا، الرأس مال الاجتماعي نعتبره بمثابة الوسيلة التي تتوسط عملية تحقيق الاستثمار السياسي وفق لعبة سياسية محددة و من هنا ما يهمنا أكثر ليس الجانب التركيبي البنائي لمادة هذا الرأس مال سواء تعلق الأمر بخصائص و خصوصيات العناصر التي يتشكل منها أو ماهية الكيفيات و الطرق التي تشكلت و تكونت بموجبها تلك العناصر ولا حتى بطبيعة المصادر التي أسهمت في بلورتها و لكن البعد الأدائي له أي القيمة الاستعمالية له من حيث أهمية و قدرة هذه المادة على تحقيق الأهداف المتوقعة مقارنة بأشكال أخرى من الأدوات المماثلة و غير المماثلة ومن حيث نوعية الإفرازات البنوية المترتبة عن هيمنة هذا الرأسمال على الممارسات والسلوكات و طبيعة تأثيرها على الفرد والمجتمع.

هذه الصورة الدلالية والإجرائية لمفهوم الرأسمال بشكل عام يمكن أن نجد لها موقع واستعمال داخل ترسبات الثقافة الشعبية للمجتمع الجزائري عبر الكثير من الوضعيات والمواقف كذلك التي تختص بها المرأة الأم عندما تتخذ منه نوع من التحدي و التفوق الذي يقودها إلى التغلب على بعض الرهانات والتحديات التي يمكن أن يفرضها الواقع المستقبلي خاصة في الحالات التي تعبر الأزمة فهي تشير إلى أبنائها عبر خطابها التفاوضي على أنهم يمثلون أحسن و أفضل رأس مال تمتلكه و تتمسك به حتى و لو افتقدت إلى المكانات المالية والمادية، الأمر الذي يسمح لها في نظرها بأن تكون في مأمن من الأخطار والتحويلات السلبية للواقع لهذا فهي تستثمر في أبنائها عبر تنشئتهم نفسيا واجتماعيا « ... راس مالي هوما ولادي.... » هذا التوجه يعكس في توجهه البراغماتي المخفي

وعلى مستوى بنية المخيال الفردي و الجماعي هيمنة مبدأ الهبة و مقابلها بمفهوم الثقافة الشعبية سيطرة مقولة «... لي كلا دجاج الناس ..يسمن دجاجو...» الجميل و رد الجميل.

تناولنا لمفهوم الرأس مال من حيث بعده الإجرائي المتمثل في ذلك الكل من المصادر والمنافذ التي يتشكل و يتأتى فيها و بموجها للفرد حصوله على عناصر و أدوات القدرة على تحقيق فعل وعلى إنتاج مصلحة يدفعنا إلى النظر إليه على أنه أقرب معرفيا من مفهوم الهابيتيس باعتبار هذا الخير حسب تصور بورديو نظام من الاستعدادات و القدرات والإمكانات (Evelyne Ritaine, 2001, p 49). حسب مفردات خطاب ابن خلدون نستطيع القول أن الرأس مال الاجتماعي يؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها العصبية داخل المجتمعات القبلية فهو يجلب لصاحبه كل من المناصرة و الحماية و الدفاع كما يجلب له من الناحية الرمزية الوقار و الاحترام و التقدير. كل هذا يدفعنا إلى الاختصار على الجانب الأدائي والوظيفي للمفهوم وإلى ضرورة ربطه ووضعه داخل دائرة ما هو توجه لمنطق اقتصادي الذي نعتد فيه على مؤشر المردودية كمقياس أساسي للتعرف على مدى فعاليته و على حصيلة النجاح أو الفشل أثناء توظيفه في أي عملية استثمارية، انه يسمح لنا بالتعرف على طبيعة غاياته من خلال عامل المنفعة أو المصلحة المراد الوصول إليها و لهذا كل ما هو رأس مال سواء كانت تركيبته ذات طبيعة مادية أو فكرية أو رمزية أو اجتماعية يبقى يحمل على مستوى توظيفه قيمة استثمارية واستعمالية قابلة للتحويل و للتغير و جاهزة للتشغيل و التكريس إذا ما تم الاستثمار فيها فإنها تحقق لصاحبها العديد من الأهداف مما يجعلها تتحول إلى موضوع للتنافس و حتى الصراع، فتدفع الأفراد إلى التفكير و العمل على امتلاكها بل تملكها بشتى الطرق و الوسائل. الاستعمال المكثف والمتكرر لأي رأس مال يعكس حقيقتين ، الأولى متعلقة بمدى فعالية البعد الوظيفي لهذا الرأس مال و بالتالي أهمية و حجم مردوديته النفعية ضمن أي حقل من اللعبة، الثانية مرتبطة بمدى تطابقه وتلاؤمه مع خصائص و شروط البنية التي ينتمي إليها وبالتالي مساهمته للمنطق الداخلي الذي يتحكم في اشتغال تلك البنية وبالتالي مدى أهمية هذه الشروط و قيمتها الرمزية داخل بنية المخيال الجماعي للأفراد.

أما المستوى الثاني للمفهوم فإننا نحدده في جانب نسقه الكيفي المرتبط بنمطية الشكل والصورة التي يتأسس و يتمظهر من خلالها فهو ليس مالي أو علمي أو رمزي و إنما اجتماعي أي أنه يتشكل بالنسبة لزاوية موضوع بحثنا و من حيث مضمون فرضيتنا مما هو شبكة من المعارف والعلاقات التي أسهمت في إنتاجها و تشكيلها مصادر الروابط الاجتماعية المتواجدة داخل المجتمع عبر سيرورته التاريخية. لهذا كل ما هو رأس مال اجتماعي يرتبط في نظرنا بما هو نظام لتفاعل العلاقات الاجتماعية التي يتبناها و يعتمدها الأفراد في تفعيل وجودهم الاجتماعي و تحقيق ذاتهم

التاريخية، أي أن مسألة الحصول على هذا الرأسمال أو حتى امتلاكه لا تتحقق إلى داخل الوجود الاجتماعي و بتأثير من كفاءات اشتغال البنى الداخلية لهذا الاجتماع مهما كان شكله، بسيط أو معقد، حديث أو تقليدي. كما أن عملية الاستثمار فيه وفق استراتيجية ما لا يتم إلا عبر التفاعل مع الآخرين أي بموجب ديناميكية نسق تفاعل العلاقات المتبادلة التي تبني التعارف و الاعتراف المتبادل ما بين نفس أفراد المجموعة الاجتماعية الذين ينتمون إلى نفس البنية الاجتماعية و يتأثرون بنفس منظومة القيم و المعايير التي لديها دلالة رمزية أو غير رمزية المهم أنها تحل قيمة معينة. من جهة ثانية، كل ما هو رأسمال اجتماعي هو بمثابة الطاقة التي تفعل و توجه السلوك أو الفعل الصادر من الفرد أو المجموعة و الذي يتبناه الطرف - أ- اتجاه الطرف آخر - ب- إنه الآلية التي تبني الوجود الاجتماعي من حيث هرميته و تدرجه و تؤسس لنظام تفاعل علاقاته الداخلية من حيث اختيار التعاون أو الصراع. كل هذا يحول عنصر الرأسمال الاجتماعي إلى مصدر سلطة تحقق و تحدد الاختلاف و التمايز ما بين الأفراد، من منطلق قاعدة : هذا يملك والآخر لا يملك، فتفرض ترتيبية اجتماعية معينة يتحدد بموجها موقع و دور كل طرف داخل ما أسماه بورديو بالحقل الاجتماعي و يتعين على أساسها قوة و قدرة الاتصال والتواصل مع مختلف دوائر التأثير الموجودة في المجتمع. » (L'houari Addi , Paris, 2004, p 2) .. هذا عنده ولاخر ما عندهش..» هكذا يتحدد ميزان القوى و تتوضع علاقة السلطة ما بين الأفراد داخل المجتمع.

هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يرتبط أكثر بمنطق «..قد ما عندك تسوى..» وعليه فإن التوزيع أو التقسيم الاجتماعي يتم وقف مبدأ تحديد موقعك داخل التراتبية الاجتماعية للمجتمع و تتحدد وفق هذا المنطق وضعيتك و قيمتك أي مدى احترام الآخرين لك و مدى قربهم منك و مدى حجم قدرتك و سلطتك المعنوية و الفعلية.

بشكل مختصر، لا يمكن الحديث عن الرأسمال الاجتماعي إلا بوجود المجموعة الاجتماعية التي تتحكم في أفرادها روابط سواء بحكم الاشتراك و التقارب حول نفس الإطار المكاني الجغرافي أو المكاني المهني أو الاجتماعي التفاعلي، في هذه الحالة يصبح الرأسمال الاجتماعي يمارس على صاحبه نوع من الهيمنة و من الإلزام و الفرض الرمزي ليتحول إلى شكل من الترسبات الثقافية المتواجدة على مستوى اللا شعور الاجتماعي و السياسي للأفراد وتساهم معطياتها في مكونات بنية المخيال الجماعي، تلك المعطيات التي تكونت عبر السيرة التاريخية للمجتمع ككل، إنها بمثابة مجموعة من المعايير التي تتحول خلال الممارسة إلى مجموعة من الآليات و الأدوات الوظيفية التي تسمح للفرد و تعطي له القدرة على التأقلم مع التغيرات و عبر وضعيات مختلفة. الرأسمال الاجتماعي نعتبره بمثابة المادة التي تستثمر فيها السلطة السياسية من منطلق أنه يحمل قيمة فعلية قابلة

للتفعيل عبر الواقع ولها القدرة على إنتاج آثار بخصوص مكانة الفرد و سلطته، إننا ننظر للرأسمال الاجتماعي على انه سلطة أو مصدر للسلطة بل إنه ينتج هو نفسه السلطة و يسمح بالمحافظة عليها داخل أيادي محددة.

حجم و قوة الرأسمال الاجتماعي تتحدد بحجم اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية وبقوة وقيمة الموقع الذي يتواجد فيه صاحب الرأسمال، العنصر الأساسي بالنسبة لهذا الشكل من الرأسمال موجود ضمن معطى التبادل الذي يبني و يؤسس لمبدأ التعرف والاعتراف المتبادل *In-terconnaissance et Inter reconnaissance* (Alain Accardo- Philippe Corcuff, 1986, p 94). من هنا اللامساواة في حجم شبكة العلاقات و المعارف و الروابط التي يحوز عليها الفرد تؤسس للامساواة في المنافع والخيارات المترتبة عن عملية التوظيف و الاستثمار ضمن هذا الرأس مال فهو في نهاية المطاف يؤدي وظيفة لإعادة إنتاج نفس التراتبية الاجتماعية و نفس قيم و معايير نسقية نظام تفاعل العلاقات ما بين الأفراد ونفس التقسيمات والاختلافات الاجتماعية والرمزية. الرأسمال الاجتماعي في علاقته بالسياسي نعتبره المادة الأولية التي تدخل في سيرورة عملية تصنيع الفعل السياسي و إنتاج أهدافه، إنها تعطي له شكلا و صورة محددة مادام أنه الإطار والمرجع الذي يفعل ويوجه السلوك والممارسة والعلاقة، إنه المنطلق الذي يبني حدود ما هو حقل سياسي ويرسم ميكانزمات وآليات اشتغاله.

بالنسبة لعلاقة هذا المفهوم بموضوع بحثنا حددناها ليس في أهمية مردوديته من خلال الاستثمار فيه أو في طبيعة و صورة المنافع التي يتم الاستفادة منها بموجب ما يطرحه من مردودية ولكن في البعد الانعكاسي و ما يخفيه من وراء طبيعة بنيته و شكل تركيبته اتجاه موضوع المجتمع فهو يعكس بكيفية غير مباشرة طبيعة البنية الداخلية لنظام تفاعل العلاقات داخل المجتمع ككل أكثر من هذا انه يعكس منطق حركة و اشتغال هذه البنية.

في النهاية يمكن القول أن الرأسمال الاجتماعي يمثل مجموع المعارف القرابية والمهنية والجوارية المكانية التي يتحصل عليها الفرد خلال مساره التاريخي و التي تمكنه وتسهل عليه النفاذ إلى مختلف مواقع السلطة و تعطي له قوة وقدرة الاتصال والتواصل مع مختلف دوائر التأثير الموجودة داخل المجتمع إنها شبكة الروابط و العلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد فيحولها إلى آلية وظيفية يؤثر بها ويفرض تواجد من خلالها داخل هيكل المجتمع بل إنها المرجع الذي يمكن العودة إليه قصد تفعيل واستغلال معطياته من أجل تحقيق أهداف معينة فتحقق له التمايز و التفوق الاجتماعي. إنه الآلية التي توجه استراتيجدية الفرد وتجسد تطلعاته عبر الواقع، خصوصية هذا الرأسمال مقابل ما هو رأسمال مادي أو فكري أو ديني أنه يتأسس و يتشكل في

مادته مما هو نظام تفاعل العلاقات الاجتماعية وبالتالي امتلاكه أو الحصول عليه من طرف الفرد لا يتحقق إلا داخل الوجود المجتمعي للمجموعة البشرية كما أن عملية الاستثمار فيه لا تتم إلا عبر التفاعل مع الآخرين أي من خلال ديناميكية العلاقات ما بين الأفراد الاجتماعيين. الرأسمال الاجتماعي يمكن أن نعتبر بمثابة المادة أو الأداة التي تسمح بالإجابة عن جملة الاستفسارات التي تطرحها تحديات حقل لعبة ما.

ب. تحديد لمفهوم المنابع الاجتماعية :

إذا كانت مسألة إنتاج المعنى و بناء التصورات و رسم التوجهات و تحديد المواقف في صورتها الثقافية الذاتية أو الجمعية، تتحقق عبر العودة إلى منابع ما أسماه الباحثون في علم الأنثروبولوجيا بالمخيال الجماعي أو اللاشعور الاجتماعي أو السياسي باعتباره الإطار الذي تتموقع و تختزن داخله مجموع ما هو تراكمات ثقافية رمزية المشكلة من عناصر ومعطيات القيم و المعايير فانه بالنسبة لموضوع الفعل السلطوي، الأمر يختلف و المرجع يختلف أيضا عن ذلك الذي تعتمده عملية إنتاج الفعل الثقافي، الإطار هنا مرتبط بما هو شروط موضوعية تحددها في ذلك المواقع والأماكن ذات الطبيعة الميدانية و الخصوصية البنائية التنظيمية التي ينتمي إليها الأفراد المحددة في نهاية المطاف لمواقعهم و الموجهة لسلوكياتهم و ممارساتهم و المؤطرة لعلاقاتهم و تفاعلاتهم. إننا نعتبرها بمثابة الإطار النسقي التنظيمي الذي ينتج و يعاد إنتاج داخله أشكال الاستراتيجيات المتعددة و المختلفة، أنها المصدر الذي يوفر أدوات و آليات تفعيل هذه الاستراتيجيات و المنطق الذي يتحكم فيها، توفر المصادر و الميكانزمات القادرة على تشغيل موضوع الفعل السلطوي في صورته السياسية أو اللامسياسية .

وفق هذا التقييم العام الذي طرحناه فإن التعريف الأول الذي يمكن أن نبدأ بصياغته وبلورته بخصوص مفهوم المنبع الاجتماعي يتمثل فيما يلي : إنه بمثابة مجموع الأطر المكانية أو لنقل المجالات المرجعية التي تشكل و تتشكل بموجبها مصادر الرأس مال الاجتماعي. إنها الصورة الهيكلية و البنائية و التنظيمية التي يتأسس و يتجسد عبرها المجتمع في شكله الحقيقي أي وفق ما أسماه الأنثروبولوجيون بالمجموعة الاجتماعية المستقرة والدائمة أي تلك التي يمكن لأفرادها أن يتركوا بصماتهم عبر التاريخ. المسألة غير متعلقة بما هو إطار لاشعوري تأملي يتحقق عبره إنتاج التمثيلات و الانطباعات و لكن بما هو موجود اجتماعي قائم واقعيًا انتاجاته وإفرازاته واضحة ميدانيا من روابط طبيعية أو تراتبية اجتماعية أو تقسيمات وظيفية. لكن حتى بتعدد قليلا عن هذا التحديد العام و تكشف أكثر عن المؤشرات السوسيولوجية المحددة لشكل و ماهية هذا المنبع وحتى نقترّب من المعنى الإجرائي والوظيفي الذي يخفيه هذا المفهوم و الذي نحن بحاجة

ماسة إلى التوصل إليه قصد استغلاله في تفكيك إشكاليتنا سوف نتطرق إلى ثلاث مستويات هي بمثابة مقاربات فكرية نرى أنها ضرورية لتوضيح وتفسير الدلالات الفكرية و المعرفية التي يتشكل منها هذا المفهوم و للكشف عن المعطيات الأساسية المشكلة لمنطقه الداخلي و لميكانيزمات تكوينها الإجرائي الذي يساهم في سريانها.

- من منظور المقاربة السوسيولوجية التي تعتمد المنهج البنيوي في تفسير و فهم الظواهر الاجتماعية التي تركز على عامل قوة و دور الكيفية و الشكل الذي تقوم عليه مسألة البناء الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية من حيث بعدها التركيبي والوظيفي المشكل خارج إرادة الأفراد و سيطرتهم مما يدفعهم إلى التعامل معه بوعي أو بدون وعي خاضعين لقواعده ومستلزماته و ضوابطه المادية و الرمزية، يصبح البعد الأداتي لكل من مفهومي الرأس مال الاجتماعي و الفعل السلطوي الذي حددنا دلالتهم السوسيولوجية الإجرائية سابقا غير ممكنا للتفعيل و التشغيل إلى من خلال تحقق العلاقة التفاعلية الارتباطية مع ما هو بنية اجتماعية تتحدد على أثرها وبموجب قواعدها و منطلقاتها القدرة و الأهمية الفعلية لتلك الأدوات، كل هذا يفرض علينا نظريا أن ننظر إلى مفهوم المنبع على انه تعبير و تجسيد لتلك البنى المتواجدة داخل المجتمع التي توفر عناصر و معطيات شكل الرأس مال الاجتماعي وميكانيزمات اشتغال الفعل السلطوي.

الصورة التي يتحقق بموجبها الاجتماع البشري لأي مجموعة بشرية من حيث وحدتها وتماسكها و من حيث توازنها واستقرارها سواء كانت في شكلها القبلي أو العائلي أو الإثني أو حتى الاصطناعي المدني يعكس خصوصية تلك المنابع و خصوصية إفرازاتها لذلك الكل من شبكة تفاعل العلاقات و الروابط الاجتماعية، ضمن هذا الإطار نجد أن هناك اعتراف من طرف بورديو عندما يعطي لنا تعريف لمفهوم البنيوية فيقول «..يوجد في العالم الاجتماعي في حد ذاته و ليس فقط على مستوى النظام الرمزي بنى موضوعية مستقلة عن وعي و إرادة الأفراد و هي قادرة على توجيه و فرض ممارساتهم وتصوراتهم...» (M- Boutefnouchet, 2004, p 285). في هذه الحالة يصبح للبنية الخصائص التالية :

أ- الانسجام و التناسق على مستوى تركيبها الداخلية.

ب- الستاتيكا على مستوى شكلها وماهية محتواها و مواقع مكوناتها و خصوصية انقساماتها و انتاجاتها العلائقية و التفاعلية التي تقع ما بين الأفراد و الطبقات.

ج- التاريخية التي تعطي لها امتداد وتواجد عبر سيرة عامل الزمن مما يجعلها تتجاوز ذاتية

الأفراد الطبيعيين و يمنح لها خاصية الإكراه و الإلزام و الفرض الذي لا يمكن للأفراد الخروج عنه أو تجاوزه و إنما الاعتراف به سواء شعوريا أو لاشعوريا وإلا اعتبر ذلك خرقا للقواعد في مستواها الرمزي و المادي.

انطلاقا من هذا الإطار المنهجي، يتحول مفهوم السلطة إلى نوع من أسلوب للاستحواذ والاستيلاء على المكان. ليس المكان الجغرافي ولكن الاجتماعي باعتباره حقلا للمواقع و الأدوار و لتفاعل العلاقات و تصبح وظيفته محصورة في مستوى التكفل أو التغطية الشاملة و المستمرة في تلبية حاجيات هذه المجموعة ومطالبها شريطة أن تكون تلك التغطية موازية و مناسبة في محتواها وأهدافها لإفرازات و انتاجات تلك البنى الاجتماعية و محققة لمنطقها الداخلي الذي يتحكم في الأفراد على مستوى انتاجاتهم الثقافية و السلوكيات و خياراتهم الآنية و المستقبلية و تطلعاتهم المادية و الرمزية مما يعطي صفة الشرعية لنموذج تلك السلطة و هنا يصبح معطى السياسي المعروف و المتفق عليه أكاديميا على انه أسلوب للتسيير و التنظيم لكل ما هو مسألة عمومية داخل دائرة الفضاء العام عبر آلية إدماج جميع الأطراف داخل هذه الدائرة و إشراك كل القوى الاجتماعية في انجاز و تحقيق تلك المصلحة المشتركة عبر عملية تقنين كل إجراء أو فعل فردي أو جماعي، كل هذا يصبح غير وارد و غير واقع ميدانيا بالنظر إلى التصور الذي أشرنا إليه سابقا.

انطلاقا من مقاربة الطرح الاستراتيجي، فإن المجتمع يصبح رمز إلى ما أسماه كروزييه في كتابه L'Acteur et le Système إلى صورة من دائرة الالايقين La zone d'incertitude التي تخرج عن سيطرة و تحكم و سلطة المؤسسة و التي يجد فيها الفاعل مساحة للحرية في تحقيق أهدافه و تمرير استراتيجيته بل وفرض سلطته، إنها المنطقة غير المتحكم فيها، غير المقيدة قانونا و التي يقع داخلها سريان اللعبة و العلاقة التنافسية وفق قواعد و شروط تحددها المنطقة نفسها. ولهذا من لديه القدرة أكثر على التحكم و المراقبة لقواعد هذه الدائرة هو الذي لديه سلطة أكبر و أوسع وبالتالي قوة أفضل للسيطرة.

إذا مصادر امتلاك السلطة و ميكانزمات اشتغالها و ممارساتها تحقيقا للسيطرة الموجودة داخل هذه الدائرة و ليس على مستوى المنظمة في حد ذاتها بل إن قوة و قدرة السلطة التي هي احد العناصر الأساسية في تشكل الفعل السلطوي مثل ما أشرنا إلى ذلك من قبل، ليس لها أي قيمة إلى عندما تدخل في علاقة تفاعلية مع المحيط الذي تنتمي إليه من حيث شروطه و قواعده، هذا المحيط الذي يحدد الصور و الأنماط التي ينبغي أن تتمظهر عبرها تلك السلطة من خلال أسلوبها الوظيفي الأدائي. إنها مرتبطة أيضا و بصورة أدق بمدى قابلية و استعداد هذا المحيط الاجتماعي

من حيث خصوصية البنى الاجتماعية التي يتشكل منها على استقبال و تقبل تلك الوظيفة الأدائية. كخلاصة أساسية يمكن أن نقول أنه عندما نتحدث عن المنبع فنحن نريد التركيز على مسألة الأصل الأول للمصادر التي يوفرها هذا المنبع، هذا من جهة و من جهة أخرى أن مسألة التعرف على المنبع تسمح لنا بمعرفة الخصائص التي تعكس تلك المصادر انه البحث في استفهام: من أين تستمد هذه المصادر التي هي بمثابة مجموع القدرات و الإمكانيات قوتها و خصائصها؟.

المنبع يعبر عن أصالة الشيء إن الأساس و الجوهر الأول في وجود الشيء قبل أن تطرأ عليه أي تحولات أو تغييرات نتيجة تأثيرات عامل الشروط و الظروف الخارجية فيصبح في وضعية يفقد فيها صفاته و ملامحه الأصلية، لكن حتى ولو تعرض هذا الشيء إلى التحول بسبب دخول عناصر جديدة في تركيبته أو بسبب عامل التأثير الطبيعي لعنصر الامتداد التاريخي (القدم) فإنه يضل رغم ذلك يحتفظ بتلك الصفات و الملامح التي تعكس أصالته الأولى فتجعله دائما موجود و له قيمة وظيفية لأنه يحمل في نواته الأولى القوة والقدرة على الاستمرارية.

عندما نتحدث عن مصادر السلطة السياسية نستنتج أن لها استمرارية و ديمومة في تحقيق وظيفتها و ديناميكيها.

ج. الفضاء المكاني المحلي كحقل للتفاعل :

إن محتوى ما هو رأس مال سياسي الذي تعتمد النخبة السياسية و الذي تعتبره بمثابة الآلية الأساسية لتجسيد خياراتها و الأداة الضرورية لتحقيق إستراتيجيتها، إنها الدافع الذي يوجه و يبنى منطق اللعبة السياسية و يرسم حدود و شكل الحقل السياسي في مستواه التاريخي والوظيفي لأن اختيار الأدوات والاعتقاد في فعاليتها و قدرتها على تحقيق نتائج أكبر وأفضل لا يكون تلقائيا أو اعتباطيا بل تفرضه وتحدده ظروف و شروط المكان الاجتماعي الذي توجد داخله تلك الأدوات، كما أن توجه و توجيه استراتيجية الفاعل مرهونة بمطابقتها و ملاءمتها لخصوصية محتوى تلك الأدوات، إذا المبدأ الذي يحكم استراتيجية النخبة السياسية و المنطق الذي يبنى ديناميكية اللعبة الانتخابية مرتبط بماهية الخيارات لما هو أدوات لها أكثر فعالية وأكثر قيمة وقوة ربحية وعليه الاستفهام الأول الذي يفرض نفسه علينا هو : فيم تتمثل هذه الأدوات الأكثر تكرارا واستعمالا و التي تسمح بالمشاركة في اللعبة أولا وتحقق الأهداف والغايات ثانيا ؟.

يبين لنا بورديو في تحديده للخصائص العامة لما هو حقل أن تواجد الفرد داخل أي حقل مرتبط أولا بضرورة اعتراف هذا الأخير بقواعد اللعبة التي يفرضها الحقل نفسه (-Danilo Martuccel, 1999, p 125). وعليه فإنه من المنظور المنهجي هذا المعطى المعرفي هو بمثابة بعد موضوعي يتجاوز

ذاتية وإرادة الأفراد أي أن هناك قوة و سلطة لمنطق اللعبة الذي يفرض نفسه على الحقل وعلى الفاعلين داخله فيتحكم في توجهاتهم و خياراتهم. النقطة الثانية أن دخولك و مشاركتك في اللعبة يكون بهدف تحقيق النجاح و الحصول على الربح، إلا أن الوصول إلى هذه الغاية لا يتم إلا عبر حسن اختيار الأدوات والآليات و الأساليب التي لا تخرج هي بدورها عن مبدأ الربح و الخسارة ولا تتجاوز الخاصة والماهية الاستراتيجية العقلانية لكل فعل سياسي و لا تتعارض مع إطار الشروط العامة الثقافية والاجتماعية للحقل أي أن هناك عملية حسابية لا ترتبط فقط بهدف الدخول إلى اللعبة بل تصل إلى ما هو فعل لانتقاء أدوات النجاح.

الاستفهام الثاني يتمثل في : ضرورة التعرف على القيمة الاجتماعية التي تعكسها تلك الخيارات في علاقتها بطبيعة بنية المجتمع، فمبدأ البحث عن الربح من جهة و قيمة الأدوات التي يتم اختيارها من جهة ثانية ليس مسألة وهمية أو رمزية و إنما تحمل دلالة عملية من حيث تفعيلها وأهمية مادية من حيث جوهرها إنها تعبير عن قيمة جماعية مرتبطة بالمجموعة الاجتماعية نفسها وبنمط و شكل العلاقات التي تتحكم و تحكم عملية تفاعل الأفراد إنها تعكس نمطية محددة من التشكيلة الاجتماعية و من نظام تفاعل العلاقات المتبادلة المهيمنة بشكل شبه كلي على جميع مستويات الوجود الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية.

من جهة أخرى، ميكانيكيات ديناميكية الفعل السياسي و تفعيل حقل اللعبة الانتخابية بشكل خاص كلها موجودة داخل دائرة ما هو بنية اجتماعية لشبكة تفاعل العلاقات أي أن مكونات و إفرازات تلك البنية المشكلة في نهاية المطاف إلى ما هو رأس مال اجتماعي هي بمثابة المادة الأساسية لتفعيل مكونات الحقل السياسي، إنها مؤشر أساسي للدلالة والتعبير عن مدى قوة و قدرة السلطة على تحقيق استمراريتهما وديمومتها عبر التاريخ خاصة إذا علمنا أن هذا النموذج من السلطة وفق هذه الآلية من الرأس مال الاجتماعي يجسد بعدا تقنيا أكثر منه سياسيا مرتبط ليس بما هو مسألة لتسيير و تنظيم تناقضات المجتمع العام بل بإنتاج و تحقيق أدوار و وظائف، إنها بمثابة الآلة في بعدها الميكانيكي أي في مستوى أسلوب اشتغالها و حصيلة إفرازاتها، و لهذا فعل وإجراء الأداء الوظيفي بكل أشكاله ومضامينه وفي علاقته ما بين طرفين يمثل تجليات هذا النمط أو النموذج من السلطة على الواقع.

وفق التعبير الماركسي، السلطة ما هي إلا مفهوم يعبر عن تأثير مجموع البنى على علاقات الممارسة إنها تجسد وفق عنصر القدرة على إنتاج و تحقيق أهداف معينة مهما كانت هوية المستفيد من هذه النتائج، هذا التعريف قريب نوعا ما من التعريف الوظيفي الذي وضعه بارسونس الذي يشير في محتواه إلى القدرة على أداء بعض الوظائف لفائدة النظام الاجتماعي

بالنسبة للنموذج الجزائري جملة خيارات النخبة السياسية مما هو أدوات وآليات لتفعيل اللعبة الانتخابية يمكن حوصلتها بشكل مكثف و متكرر فيما هو اعتماد على مجموع أشكال الرأس الاجتماعي أي أن هناك عودة للاشتغال على ما هو معطى من العلاقات والمعارف والروابط التي لها الصفة أو الخاصية الاجتماعية ممثلة في شبكة العلاقات والارتباطات و التفاعلات التي يحدثها الأفراد فيما بينهم ذات المصدر المجتمعي العام والتاريخي الذي يعترف بوحدة الجماعة وتماسكها و يبعد الصفة اللاإرادية و اللااستقلالية للفرد.

هذا الاستنتاج يكشف لنا أن هناك نوع من المفارقة على مستوى خصائص وشروط بناء و اشتغال الحقل السياسي، فهو لا تتحكم فيه قواعد المعطى السياسي مما هو ثقافة للمواطنة أو إيديولوجية للمعارضة أو حتى مرجعية للبرامج و المشاريع الحزبية و الطبقية بقدر ما تتحكم فيه وتوجهه و تسيره قواعد و شروط حقل مجتمعي آخر مغاير تماما رأس ماله الأساسي اجتماعي مشكل مما هو شبكة للمعارف و العلاقات التي يمتلكها الأفراد.

المقاربة الأخيرة التي جاء بها بورديو و المرتبطة بمفهوم الحقل الذي ينظر له على أنه بمثابة الفضاء المبني المشكل من المواقع و المراكز التي تتوقف خاصيتها على المكان الذي يشغله الفرد في هته الفضاءات (Alain Acardo-Philippe Corcuff, , 1986, p 86)، هذا يعني أن المجتمع ليس تركيبة لمجموعة من الأفراد وإنما هو تركيبة لمجموعة من الحقول و الفضاءات المكانية التي ينتمي عليها الأفراد ويأخذون داخلها تموقع حسب ما تفرضه شروط ذلك الحقل و حسب ما يمتلكونه من رأس مال أي من نظام للاستعدادات و القدرات التي تحصلوا عليها و تشكلت لديهم من خلال تأثيرات و مساهمة معطيات و مكونات حقول أخرى.

الملاحظة السوسيولوجية التي نكتشفها من تعريف بورديو للحقل هي الصفة الديناميكية التي يتمتع بها والتي تجعله يكون مجال لتجسيد اللعبة وفرض التحديات والرهانات وتوجيه وتحقيق الاستراتيجيات، إنه مساحة للصراع و التنافس انطلاقا من قاعدة حجم و طبيعة الرأس مال الذي يمتلكه المتنافس ومحتوى هدفه للحصول أو المحافظة أو توسيع ممارسته للسلطة، إذا صورة المجتمع العام ومنطق حركيته و ديناميكيته التي هي انعكاس مباشر لما هو موجود داخل الحقل مسألة بديهية فرضتها حتمية وجود المكان أو لنقل الإطار المرجعي الذي تحدث داخله عملية النشاط الاجتماعي أو كما يقول ماكس فيبر مجموع العلاقات التفاعلية المتبادلة ما بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية (Max Weber, 1995, p 58). وبتعبير كروزييه الفعل الجماعي (Mi-

15 p , 1977 chel Crozier-Erhard Friedberg) هذا الإطار هو أيضا المخزن الذي يوفر الأدوات و الآليات الكافية لتحقيق الفعل، إنه الإطار الذي يصنع الاستراتيجيات ويوجهها ويفرض اللعبة وقواعدها، إنه مكان إنتاج وتحقيق السلطة في بعدها السياسي أو اللاسياسي.

د. الفضاء المكاني المحلي و قوة الروابط الاجتماعية التقليدية :

(1) شبكة تفاعل العلاقات كصورة من الرأس مال الاجتماعي:

اعتمادنا صياغة العنوان بهذه الكيفية المعرفية المركبة من ثلاث أقسام أو مفاهيم أساسية يعكس في بعده السوسيولوجي الإجرائي عن حالة أو وضعية مجتمعية فعلية يتواجد فيها و عبرها الأفراد. أنها تعبير عن الصورة أو الكيفية التي تظهر و تتأسس من خلالها المجموعة الاجتماعية كبناء أو كبنية تتحدد بموجها خصائصها التركيبية و خصوصية وحدة و اتحاد أطرافها كما أنها تعكس أيضا عن الأسلوب الذي يتحقق بموجبه فعل الديناميكية و الحركية لذلك البناء وماهية العناصر والأدوات التي تساهم في تفعيل وتوجيه ذلك الفعل الذي يعتمد الأطراف الاجتماعيين من منطلق أنه وجد لتحقيق أهداف و غايات. و عليه ينبغي التحدث عن وجود بنية اجتماعية تحوي بنية تنظيمية لكهما متميزتين ففي نظر الباحث **Radeliffe Brown** الأولى تعني ترتيب للأفراد يوجد بينهما علاقة منظمة ومحددة و الثانية تعني ترتيب للنشاطات و ترتيب للهرمية (Guy Rocher, , 1968, p 160).

الشبكة : نقصد بها نوع من البناء أو النسيج الفعلي المشكل مما هو كل لمجموعة من العناصر المتداخلة و المترابطة فيما بينها و المحققة لعملية التواصل و الاتصال سواء في شكلها المباشر أو غير المباشر فتتأسس بذلك حركة دائرية مغلقة تحوي أطراف و عناصر محددة وفق مواقع و أدوار مختلفة ومتعددة قد تجمعهم و تربطهم حالة من التقارب والاشتراك في نفس الخصائص الاجتماعية أو نفس القواعد و المبادئ المعيارية أو نفس الأهداف والغايات الاستراتيجية. هذه الشبكة تتحول في مرحلة توظيفها إلى مصدر لإنتاج نموذج من السلطة يخفي قوة و قدرة على التأثير. ما يميز بناء الشبكة أنها تأخذ صفة الانغلاق و التقوقع على نفسها و من جهة ثانية صفة التماسك و الانسجام الداخلي على مستوى منطبقها حتى تحافظ على تمايزها واختلافها وتحقيق وجودها واستمراريتها. الشبكة تعبير عن تنظيم يجسد فعل القوة والسلطة له القدرة على تحقيق وانجاز هدف التأثير.

العلاقات : هنا تتضح الصورة أو الكيفية الفعلية التي تتحقق بموجها ديناميكية تلك الشبكة ويتجسد على إثرها ذلك البناء. إذا الذي يعطي الوجود الفعلي لتلك الشبكة هي مادة

العلاقات والروابط التي تربط ما بين الأطراف فيحدثون بموجبها وضعية لفعل الاحتكاك ولتواصل، الارتباط و الترابط قد يدفعهم لإنتاج أفعال و ردود أفعال مهما كان نمطها و شكلها المهم أنها لا تخرج عن إطار خصائصهم وخصوصيتهم المشتركة و عن أهدافهم و غاياتهم المتبادلة و المتداخلة، إنها العملية التي يتحدد بموجب منطقها الداخلي موقع و دور كل طرف و تتبين صورة و كيفية اشتغال عامل السلطة بينهما.

العلاقة هنا معطى حقيقي يمكن أن نقيس درجته و شكله لكن ما هو رابطة قد يكون له الصورة الوهمية غير الحقيقية أي لا وجود لها في الواقع و عبر التاريخ وإنما تشكلت بمجرد الاعتقاد المخيالي الجماعي الذي أسهمت في تراكمه و بنائه عناصر و معطيات الخطاب الشفوي القصصي أو الحكواتي أو الخرافي أي عبر عملية التلقي المتكرر الذي تقوم به عملية التنشئة الاجتماعية عبر مختلف خطواتها ومراحلها.

العلاقة يؤسس لها فعل الاتصال و التواصل ما بين طرفين اجتماعيين لديهم وجود مكاني وزماني معلومين، العلاقة فعل أكيد و مؤكد، العلاقة في مستواها الإجرائي و من حيث تجلياتها و تمظهراتها الميدانية تحقق مؤشرات الاختلاف و التناقض و تحدد آليات الصراع و التنافس. ضمن كل علاقة تتحقق وتتحدد علاقة للقوى مهما كان شكلها و كيفية اشتغالها، إنها الإطار العام الذي يتواجد بموجبه الفرد ويتحدد من خلاله موقعه سواء إراديا أو غير إراديا.

التفاعلية : إنه المستوى الديناميكي و الحركي مما هو علاقة الذي يتطلب حضور الأدوات والآليات و توفر الطرق و الكيفيات في تجسيد تلك العلاقة و تفعيلها. مستوى التفاعل يعبر العلاقات التي يتحكم فيها و بموجبها فعل الإجراء، إذا التفاعلية هي مستوى كتلة العلاقات التي لا تظهر صورتها من زاوية المنظومة المعيارية أو القيمية و إنما تتحقق من زاوية الفعل الإجرائي وأدواته.

الخاصية و الدلالة السوسيولوجية التي يمكن استنتاجها بخصوص ما هو شبكة للعلاقات التفاعلية والتي نحتاج إلى توظيفها ضمن موضوع بحثنا تتعلق أكثر بالبعد الوظيفي الذي تحويه والذي يعكس في جوهره القيمة النفعية التي تتمتع بها لكي تشكل في نهاية المطاف نوع من الرأسمال الاجتماعي الذي قد يأخذ أشكالا متعددة و مختلفة ضمن الواقع الميداني فيعود لها الأفراد قصد الاستثمار فيها لما تحققه من المعارف الواسعة و ما تجلبه من الربح و الفائدة.

(2) الخصائص السوسيولوجية لشبكة العلاقات التفاعلية :

خصوصية الفرضية التي اقترحناها كإجابة مؤقتة لسؤالنا السوسيولوجي من حيث

مضمونها وبعدها الاجتماعي لا السياسي و من حيث توجهها الكيفي لا الكمي قادتنا إلى اختيار مقارنة سوسيولوجية محددة من التحليل سوف نعلم فيها على فهم إشكالية السلطة السياسية في علاقتها بالمجتمع من مستوى البحث في المصادر التي توفرها منابع البنى الاجتماعية حتى تحقق السلطة وظائفها و تؤدي غايتها في الاستمرارية و البقاء. هذه المقاربة أسسنا لها منهجيا و معرفيا بالاعتماد على مفهوم أساسي ضمن ميدان البحوث الاجتماعية المعاصرة و في مجال دراسات علم اجتماع المؤسسة و النظم ألا وهو مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية الذي استخلصناه من نتائج البحوث التي أجراها بيار بورديو عندما تناول بالتحديد والتعريف موضوع الرأس مال الاجتماعي Capital social.

هذا التوجه سوف نعتمد فيه من الناحية النظرية البنيوية و من الزاوية التحليلية النقدية على أسلوب التفكير لمادة ما هو بناء لبنية تلك الشبكة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية التي يحتويها المجتمع من أجل أولا الوقوف و التعرف على نماذج الأشكال التي تبلور و تجسد بموجها تلك الشبكة من طرف الأفراد الفاعلين و في مستوى ثاني نحاول إن نبين كيفيات تمظهر و تفاعل عمليا تلك الأشكال عبر المواقع و الأدوار التي يحتلها ويؤديها الأفراد داخل ذلك البناء و في مستوى ثالث نصل إلى استنتاج مجموع إفرازات أنماط العلاقات التي تطرحها تلك الأشكال. كل هذا نضعه و نوجهه في علاقته بما هو فعل سياسي تقوم به نخبة سياسية داخل حقل سياسي يحتفظ بخصوصياته.

معلوم أن تواجد أي مجموعة اجتماعية مهما كان حجمها داخل أي إطار مكاني محدد واستمرارية بقاءه في شكل الكتلة الاجتماعية المتماسكة و مترابطة الأطراف و إمكانية إنتاجها لحركية و ديناميكية داخلية عبر أداء الوظائف و الأدوار في صورة ما هو فعل جماعي يستلزم حتمية توفر نظام لشبكة من العلاقات الاجتماعية بأساليب متعددة و في مستويات مختلفة ما بين الأفراد أو القوى الاجتماعية يتحقق عبرها حالة من كيفيات الاحتكاك ووضعية من طرق التفاعل والتقارب و عليه يمكن القول انه أينما وجدت المجموعة الاجتماعية وجدت مجموعة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية و بالتالي وجدت صورة محددة من البناء الاجتماعي التي هي نتاج تاريخي لإرادة الأفراد.

ليست حتمية الشروط التاريخية ولا حتى قوة و سلطة الهرميات و التراتيبات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية وحدها هي التي فرضت أو ألزمت تواجد هذه المنظومة من شبكة العلاقات التفاعلية و إنما أيضا إرادة الأفراد و توجهاتهم نحو إنتاج وإعادة إنتاج تلك النماذج من العلاقات واختياراتهم للحفاظ عليها ضمن عملية تفاعلهم فيما بينهم. حتى ولو كان جوهرها يغلب

عليه طابع الانقسامات و الانتماءات الاجتماعية الطبيعية نجد أن مجموع هذه الروابط التي يتحدد بموجبها عنصر الهوية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع تضل في الكثير من الحالات ضمن بعدها الرمزي المعنوي وفي إطارها التراكمي المخفي و في بعض الأحيان ضمن مستواها اللاشعوري اللامعبر عنه واللامنطوق به.

إنتاجات المجتمع لهذه الشبكة من العلاقات تحقق له التواجد الفعلي و المبني داخل إطار مكاني محدد وتعطي له صورة محددة من التنظيم والدينامكية لكل تفاعلاته الداخلية ولشكل بناءاته الهرمية و تكويناته التضامنية، من جهة أخرى صورة كل ما هو شبكة للعلاقات الاجتماعية تعكس من حيث دلالتها الرمزية ومن حيث نمطيتها التركيبية العديد من الخصائص نذكر منها ما يلي :

②- **خاصية الكثرة و التعدد :** فأى شبكة من العلاقات لا يتحقق تواجدها إلى من خلال شكل المجموعة الاجتماعية التي يتحدد داخلها صفة التعدد و التنوع، إنها التعبير عن الكل المركب كما وكيفيا لمجموع ماهو أجزاء و أطراف يحتويها فتعطي أو تحقق له في النهاية صورة لما هو عام يمكن أن يكون معقد أو بسيط ، مؤسس أو غير مؤسس. إذن هناك صيغ متعددة وأشكال متنوعة لإنتاج العلاقات الاجتماعية وهنا تتجسد فكرة المجموعة كبنية وكمنظومة من القواعد والآليات التي يشترك حول الالتزام والقيام بها عدد من الأفراد.

②- **خاصية الاتساع و التوسع :** مركز تواجد العلاقات الاجتماعية و منابع إنتاجها يشمل بنى اجتماعية متعددة وفضاءات مكانية مختلفة، إنه الحضور المتكرر في شتى الحالات والوضعيات فالأفراد يعتمدون بشكل متكرر من أجل تحقيق أهدافهم على تلك المنابع كما أن تأثيرها يمس مجموعة كبيرة من الأطراف الاجتماعية باختلاف مواقعهم و أدوارهم مما يجعلها قابلة للتوسع والامتداد إلى أطراف جدد و إلى فضاءات مكانية أخرى مختلفة بالرغم من أنها متكونة بنمطية من القيم والمعايير الثابتة والمستقرة إلى حد نسبي يجعلها تكون معولبة وغير قابلة للتغير في أهدافها أو التجديد في أشكالها.

②- **خاصية التناسق و الاتساق :** استمراريته في البقاء و في إنتاج نفس الافرازات يؤكد على أنها تتحرك و تتفاعل وفق نسقية معلومة و محددة يلتقي حولها العديد من الأطراف و يتداخل و يتشابك من خلالها الكثير من الأهداف و الغايات، إنها تشير إلى منطق داخلي محدد يفرض نفسه و يخضع له الجميع باعتبار أنه يؤطر و يوجه خياراتهم و توجهاتهم اليومية، انها تخفي داخلها نموذج لسلطة التأثير على الأفراد في شكلها الرمزي فيتحقق الاتصال والتواصل السريع والفعال والارتباط والترابط المستمر و الدائم.

اجتماع الخصائص الثلاث هذه يؤسس لنظام الفعل الجماعي كقيمة تاريخية تحقق الديناميكية والحركية للمجتمع العام. موضوع شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتجها ويفعلها الأفراد فيما بينهم ضمن اطر مكانية وزمنية مختلفة ومتعددة والمكونة في شكلها العام لما هو بناء مجتمعي، سوف نقوم بالبحث فيها عبر التطرق من الجانب الشكلي إلى ثلاث استفهامات أساسية من حيث حجم و قوة ماهية الأشكال التي تأخذها في تبلورها وماهية الكيفيات التي تتحقق وتتمظهر من خلالها و ماهية صورة الانتاجات التي تفرزها في علاقتها بما هو فعل سياسي، أما الجانب الكيفي والضماني فالتطرق إليه يكون من حيث زاوية حجم و قوة التأثيرات التي تمارسها في رسم توجهات الأفراد و في تحديد خياراتهم وتفعيل سلوكياتهم و بناء منطلقاتهم من زاوية أهمية التواجد الذي تحتله على مستوى بنية الشعور واللاشعور الاجتماعي والسياسي و من زاوية الإمكانات الوظيفية التي توفرها السلطة عندما تتحول إلى شكل من الرأس مال الاجتماعي يتم استغلاله و الاستثمار فيه.

7. نماذج رأسمال شبكة تفاعل العلاقات :

أ- رأسمال شبكة العلاقات القبلية:

مكونات و مادة الشكل الأول من الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل بنية المجتمع الجزائري، ينبغي الإشارة مسبقا أننا لا نتحدث عن مفهوم القبيلة كبناء اجتماعي عرفته بعض التشكيلات الاجتماعية القديمة و إنما نهتم بمفهوم القبلية كأسلوب لإنتاج و إعادة إنتاج بعض أنماط العلاقات التفاعلية في الوقت الحاضر و التي تدخل ضمن تفعيل و تركيبية مكونات الحقل السياسي و اللعبة الانتخابية و الذي تعتمد عليه النخبة السياسية وتستثمر فيه بشكل قوي و متكرر من أجل الفوز في تلك اللعبة التي تفرض عليه مجموعة من التحديات ويرسم عبرها العديد من الرهانات أهمها الوصول إلى السلطة السياسية، يتحدد و يتحقق فيما أسميناه برأسمال شبكة العلاقات القبلية والعشائرية أي أن الهدف الأول في تحقيق الفعل السياسي وفي إنجاز الرهانات السلطوية، و تمرير الإستراتيجية الفردية يتم و يمر بالدرجة الأولى على البحث عن المجموعة الاجتماعية الكبيرة عددا والتي تحقق له المناصرة والموالة الكافية والضرورية والتي تسمح أن يكون له السند الكبير في مواجهة الأطراف المعارضة، و هنا نطرح التساؤلات التالية ضمن هذا النموذج من الرأسمال الاجتماعي، ما هي مادته الأساسية؟ ما هو محتواه الداخلي؟ مما يتشكل؟. هذا الشكل من الرأسمال تتحدد طبيعة مادته في حجم و نوعية العلاقات القبلية المبنية على الروابط العصبية و التي تهيمن داخل الحقل السياسي و يتم توظيفها إيديولوجيا، إنها

مجموع الروابط الاجتماعية المبنية على أساس الانتماء إلى نفس الدائرة القبلية أو العشائرية، إنها بمثابة شروط بنائية للمجتمع في بعدها الاجتماعي وليس المهني أو الاقتصادي أو القانوني وهذا ما يعطي لها قيمة استثمارية داخل المجتمع. ليس العوامل الاقتصادية أو الفكرية أو القانونية وإنما تلك الروابط القبلية التي تعتبر أحد العناصر الأساسية في بنائية المجتمع و العامل الكافي في إنتاج الأفراد لحركيتهم و تفاعلاتهم بعيدا عن كل ما هو علاقة مهنية أو إدارية أو طبقية. إذن المجتمع يحمل داخله و تحركه علاقات قوى من نوع خاص إنها اجتماعية ذات نمطية قبلية سلالية تتحدد بالشعور للانتماء و الارتباط إلى نفس الدائرة القرابية الدموية أو النسبية و الاحتفاظ بنفس مرجعية الجد المشترك حتى و لو كان في صورته الوهمية.

إنه يتحدد و يتحقق عبر شكل علاقة الفرد بالمجموعة الاجتماعية كتشكيكة اجتماعية تعكس صورة من الوحدة الاجتماعية المنغلقة و المتماسكة وفق أسلوب التضامن الآلي ما بين أفرادها، تلك العلاقة تجسد في بعدها الوظيفي التفاعلي شكل من الارتباط و الترابط، من الاتصال و التواصل سواء شعوريا أو لا شعوريا ما بين الفرد و تلك المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها بحكم رابطة قبلية أو عشائرية محددة فتفعل مسألة تحديد هويته الاجتماعية التي لا تتحقق إلا من خلال و عبر علاقته بالمجموعة نفسها التي يجد فيها المنبع أو المرجع الذي يوفر له الاختلاف أو التمايز عن الآخر (..أنا من القبيلة الفلانية..أنا من بني فلان.... ..أنا جدودي من القبيلة الفلانية...) لكن عنصر تشكل المجموعة القلية أو العشائرية لا ينظر له من حيث شكله و صورته أي من حيث مكوناته و عناصره البنائية التركيبية التي يمكن أن تزول عبر التطور التاريخي و لكن ننظر لها من حيث طبيعة وخصوصية بعد العلاقات و شكل التفاعلات الوظيفية الداخلية ما بين أفراد هذه المجموعة وهنا العامل الذي يؤسس للعلاقة القبلية هو الشعور بالارتباط و التمسك والانتماء إلى وحدة اجتماعية أفرادها لديهم خاصية الاشتراك في نفس الرابطة الاجتماعية الطبيعية ذات الخصوصية القبلية، هذا من جهة و من جهة أخرى عامل الأشكال السلوكاتية و الممارساتية التي ينتجها هؤلاء الأفراد و نمطية العلاقات و التفاعلات التضامنية التي يلتزمون بها، ما يهمننا ضمن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي و ما يميزه عن الشكلين السابقين هو الحجم الكبير من مجموع الأفراد الذين يمسهم هذا الرأسمال و المستوى الواسع من دائرة العلاقات التفاعلية التي ينتجها ويتأثر بها نفس الأفراد، من هنا نجد أن الرجل السياسي يحول تلك الشبكة من العلاقات و كيفية ارتباطه و ترابطه مع المجموعة القبلية التي ينتمي إليها وفق رابطة قرابية ذات محتوى و خاصية عرقية سلالية قد تكون حقيقية أو وهمية فيحولها إلى نوع من الرأسمال الاجتماعي الذي يعتمد عليه قصد الاستثمار فيه و توظيفه من أجل الانخراط و المشاركة في اللعبة السياسية الانتخابية

لكن الصورة القبلية التي تشكل مادة هذا الرأسمال قد تتحدد و تتمظهر عبر شروط و معطيات غير قرابية ترتبط أكثر بالانتماء المشترك إلى نفس الإطار المكاني المحدد جغرافيا أي تقاسم لفترة زمنية طويلة نفس البقعة الترابية، الأمر الذي يسمح بالتأسيس للمجموعة الاجتماعية التي لها روح الوحدة و التي تبعث في نفوس أفرادها الإحساس و الشعور بالارتباط و التضامن بينهما فتجعلهم يتقاسمون نفس مادة الرأسمال الثقافي الرمزي الذي يشكل فيما بعد مادة مخيالهم الجماعي.

إننا أمام تشكيلة اجتماعية تعبر في نمطها عن صورة محددة من الوحدة والتماسك التي تذوب داخلها مختلف الذوات بل تصبح تعبيراً عن تركيبة اجتماعية ليس لأطراف فاعلين ومستقلين (Individus Sujets) و إنما لأطراف غير فاعلة و غير متحررة ثقافياً (Individus objets) يحكمها و يوجهها شعورياً أو لاشعورياً عامل الولاء للجماعة احتراماً و طاعة ، انتماء و خضوعاً. هذا النموذج من التشكيلة الاجتماعية و هذا الشعور بالانتماء القبلي الذي يلزم الفرد خلال حياته و الذي يعبر عنه وفق أنماط إعادة إنتاج نفس السلوكات والممارسات و نفس أشكال المواقف و العلاقات و الذي يؤسس لمبدأ وحدة الجماعة و تماسك و تضامن أفرادها كل هذا يخفي ضمن مستوياته التفاعلية البسيطة والمعقدة ثقافة رفض و منع تواجد التفاوتات و التقسيمات و بالتالي عدم القبول لحدوث علاقات للاستغلال التي من شأنها أن تؤسس للتناقض و التنافس و ترسم خطوات و مراحل التطور و التقدم، هذا ما يفسر لماذا الأفراد ينتجون مواقف و ردود أفعال سلبية و رافضة كلما تبدأ مظاهر الاختلاف المادي تتشكل و تتمظهر واقعياً. هذا التناقض الذي يتمخض عنه الإعلان عن بداية التقسيم الاجتماعي للعمل و بداية رسم التراتيبات الاجتماعية وفق ميكانزمات و مؤشرات أكثر موضوعية هو بمثابة تجديد لوحدة و تماسك المجموعة الاجتماعية و بداية تلاشي وحدة اللحمة العصبية و القبلية.

على مستوى هذه الفكرة تصبح الرؤية الخلدونية واضحة جداً عندما يتم التطرق بالتحليل إلى العلاقة ما بين العصبية التي تؤسس لغاية الملك و الحضارة في مستوى نتائجها وإفرازاتها المادية، إنها تبين أن مسألة الحضارة تتعارض مع معطى العصبية باعتبار الأولى نقيض للثانية فهي بمثابة تهديد للملك و مؤشر لزوال الدولة، السبب في نظر ابن خلدون راجع إلى أن قوة العصبية التي تؤسس لنشأة بداية الملك و الدولة و الممثلة عملياً ووظيفياً في بعد روح المجموعة القبلية و وحدتها و مناصرة أفرادها لبعضهم البعض تبدأ تتلاشى عندما تبدأ تبرز في الوجود معطيات و مؤشرات الاختلافات و التقسيمات الاجتماعية في شكلها المادي خاصة الممثل في صور البذخ و الترف، الأمر الذي يؤدي إلى انسلاخ الفرد عن المجموعة و انفصاله عنها فتبدأ

العصبية في الضعف و تبدأ روح التضامن و مبدأ الملائمة والحماية للأفراد فيما بينهم في التقلص.
كل هذا مرجعه الأساسي هو عناصر ومعطيات المسألة الحضارية.

هذا الطرح يجعلنا نستنتج أن صورة العلاقة القبلية و هيمنة نموذجها الدائري سواء في بعده الثقافي التصوري أو في أسلوبه السلوكاتي الممارساتي يزداد تأكيدا و استمرارية خاصة داخل المجتمعات الريعية أي تلك التي لا يعتمد إنتاجها على إنتاج فائض القيمة من خلال عنصر قوة العمل فهي تكفي من أجل تلبية حاجياتها و من أجل سد ثغرات الأزمة الاقتصادية بالاعتماد على إعادة توزيع مداخيل و عائدات الربح. داخل هته المجتمعات عنصر العمل يفقد قيمته مما يؤدي إلى غياب وعي فردي أو جماعي يؤمن أو يعترف بالاختلافات و التقسيمات الاجتماعية و الطبقيّة بل تستبعد أيضا صورة الفرد الفاعل والمستقل الذي يبحث عن التمايز و الارتقاء. معطى قوة العمل كقيمة ثقافية أولا و كأسلوب لإنتاج فائض القيمة و لتحقيق الثروة و الارتقاء ضمن السلم الطبقي ثانيا مهم جدا في تشكل المجتمعات الحديثة و التاريخانية التي لديها استعداد لإحداث الديناميكية و التغيير و التي لا يعترض أفرادها على وجود علاقات للاستغلال في مستواها الطبقي المشروع. ننظر إلى هذا المفهوم على أنه تجسيد لقيمة رمزية على مستوى منظومة قيم المجتمع العام و اعتباره الأساس و المنطلق الضروري لرسم و بناء تاريخانية المجتمع يجعل هذه المجتمعات لديها قابلية أولية بإفرازات و إنتاجات الحضارة خاصة في مستواها الاجتماعي و في بعدها الإختلافي والتناقضي، بتعبير آخر عنصر العمل هو بمثابة مؤشر للاستعداد قصد الانتقال إلى وضعية جديدة ومتجددة و للتأسيس لعلاقة وفق معطيات و أسس و قواعد مختلفة بشكل عام إنه المبدأ المهم في رسم خطية مستمرة للتاريخ تكمل من خلالها كل مرحلة المرحلة التي سبقتها بدون الوقوع في حالة للانكسار أو الهدم الشامل للبناء المتحصل عليه الذي قد يعيدنا إلى حالة أو وضعية الحالة الأولى أي إلى وضعية الصفر فنبقى بذلك ضمن دائرة تاريخية مغلقة و متكررة في مراحلها وخصائصها بحيث أن بدايتها و نهايتها معلومتين ومتطابقتين حسب التصور الخلدوني للمجتمعات القبلية. إذا عنصر العمل هو الذي ينتج التغيير و لهذا المجتمعات التي تخشى التغيير هي المجتمعات التي تفتقد لعنصر العمل كأساس لإنتاج الاختلاف وكمبدأ لتعميق الحركة التطورية للمجتمع.

الملاحظة الأخرى التي يمكن استنتاجها ضمن نفس الإطار هي أن صورة المجموعة الاجتماعية في نمطها الذي تحدثنا عنه و الذي يتحكم فيه مبدأ سيطرة تفاعل العلاقات القبلية الموجهة و المؤطرة للفرد لا تساهم في تشكيلها معطيات الشروط المادية ولا عوامل التقسيمات الطبقيّة و لا حتى العلاقات الاستغلالية بقدر ما تتحكم فيها مظاهر و شروط طول المحاكات والاحتكاك المتكرر والمستمر ما بين الأفراد الموجودين داخل نفس الإطار المكاني أي عنصر

المعاشرة و المعاشية الواقعية والدائمة ما بين الأفراد داخل نفس الانتماء المكاني، الأمر الذي يكسب الفرد خصائص نفس عادات و تقاليد المجموعة الاجتماعية و يعكس على مستوى ذهنيته خصوصيات هويتها و منظومتها القيمية و الرمزية مما يجعل منه جزء من عصبيتها و عنصر من تركيبها فيتحقق لديه حالة من الشعور بالارتباط و الترابط مع الجماعة الاجتماعية (محمد عابد الجابري، 2007، ص 182)، هذه الفكرة أشار إليها ابن خلدون عندما ذكر أن حقيقة العصبية قد تكون مرتبطة بأساس النسب الحقيقي أو الوهمي كما قد تكون قائمة على أساس العلاقة بالمكان، ومن هنا كان تعصب الفرد لعصبيته يرجع إلى طول المعاشرة ومدى تشبعه بعادات و تقاليد المجموعة و بالروح العصبية السائدة و مدى ارتباط مصلحته بمصلحتها و وجوده بوجودها، يقول ابن خلدون «..لا معنى لكونه من هؤلاء أو هؤلاء إلى جريان أحكامهم و أحوالهم عليه و كأنما التحم بهم..» (محمد عابد الجابري، 2007، ص 165).

مفهوم العصبية ضمن هذا الإطار نحدده في الدلالة التالية: هي المجموعة الاجتماعية «المتضامنة عضوياً..». في نفس الاتجاه يطلعنا الغزالي من خلال شرحه على تعريف أقرب إلى الأول لنفس المفهوم « يقال أشعري المذهب أو معتزلي أو شفعوي أو حنفي وعناه أن يتعصب له أي ينصر عصابة المتظاهرين بالموالاة و يجري ذلك مجرى عناصر القبيلة بعضهم لبعض» (محمد عابد الجابري، 2007، ص 135).

العصبية تقترب أكثر من مفهوم العصبية الذي يعني المجموعة الاجتماعية المتماسكة و التي تحكم أفرادها رابطة طبيعية مشتركة وتوجههم غاية بشرية واحدة ممثلة في الحفاظ على بقاء وحدة الجماعة عبر اعتماد أسلوب الملازمة، الحماية والدفاع ما بين جميع أفرادها وخلال جميع الحالات والوضعية.

النقطة الأساسية التي تستوقفنا من الناحية السوسيولوجية بخصوص الظاهرة القبلية هو أنه في ضل عدم اعتراف المجموعة الاجتماعية بالاختلافات والتقسيمات الداخلية التي تحويها يبقى التناقض الخارجي هو العنصر الوحيد الذي يحرك و يشغل بعدها الوظيفي الهادف إلى المحافظة على استمرارية وحدتها و تضامن علاقات تفاعل أفرادها، هذا التناقض يضل ممثلاً فيما هو خطر أو عدوان خارجي ومن هنا تحديد الاختلاف والاعتراف به يكون على مستوى ثنائية العلاقة بين الداخل و الخارج، بين الأنا والآخر، بين نحن والهم، بين من ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية القبلية و من هم خارجها، هذه الوضعية تنتج بدورها ازدواجية وظيفية تتحدد ضمن مستويين الأول داخلي متعلق بغاية تحقيق التضامن الميكانيكي عبر أسلوب الحماية و الدفاع والمساندة المتبادلة التي يحركها عامل النعرة والتعصب للجماعة، الثانية خارجية متعلقة

بالدفاع والحرب مع كل ما هو تهديد أو خطر أجنبي. تظهر هذا التناقض ضمن إطاره الواقعي يبرز أكثر خلال حالات الأزمة أي متى تتعرض وحدة المجموعة الاجتماعية إلى الخطر الذي يهدد و يفكك قوة و سيطرة العصبية فتؤول إلى الضعف والزوال. ما يشكل الوحدة القبلية هو الجماعة المتضامنة هذا الأمر يتحقق غالباً في حالات الشعور بالخطر الذي يولد و ينتج لدى الأفراد الشعور بضرورة الاتحاد و التوحد لكن الأمر الذي يسمح بتعبئتهم من أجل هذه الغاية ليس معطى التناقض الخارجي في حد ذاته و إنما مبدأ و عنصر الخوف الدائم و المستمر و هنا ينبغي الإشارة إلى أن ظاهرة الخوف نأخذها في شكلها الطبيعي أكثر أي تلك الصورة والكيفية بذلك المعنى الذي تحدث عنه هوبز عندما كان يتكلم عم مرحلة الحالة الطبيعية التي في نضره التصوري عرفتها المجتمعات البشرية أين كان الخوف المستمر هو المسيطر ما بين الأفراد و اللأمن هو الغالب في حياتهم بسبب وضعية الحرب و الصراع الدائم الذي يفرضه عامل الاختلاف في المصالح و الأهداف. بالنسبة للخوف على مستوى المجموعة القبلية لا يتحدد في شكل العلاقة بين الفرد و الفرد و إنما في شكل العلاقة بين المجموعة القبلية و باقي المجموعات الأخرى مع بقاء حالة الشعور بالخوف في صورتها الطبيعية أي الخوف البشري عكس الخوف الاصطناعي حيث العلاقة تكون مع السلطة كمؤسسة و مع القانون كمنظومة معيارية و عبر حضور نموذج الفرد المستقل والحر، هذا المستوى سوف يستمر في التطور حتى يسمح في نهاية المطاف بالوصول إلى حالة التعايش السياسي الذي هو بمثابة وضعية للقبول بمبدأ التداول على المواقع و الأدوار التي لها علاقة بإنتاج القرار السياسي أي التي لها ارتباط بموضوع ممارسة السلطة السياسية من خلال اعتماد و التزام مبدأ وفكرة و ثقافة ضرورة التنازل الإرادي سواء في شكله الفردي أو الجماعي عن بعض الحقوق و عن جزء من الحريات مقابل اعتماد الآخر نفس الموقف و الخيار فيحصل بذلك نوع من العقد الاجتماعي الذي يمكن من تحقيق مصلحة الجميع. الذي يؤسس لما هو اجتماع سياسي ليس معطى الخوف الطبيعي و إنما الرغبة في العيش و الأمل في الحياة حتى ننتقل إلى حالة الخوف الاصطناعي.

بالنسبة للاجتماع البشري الذي تهيمن فيه نمط العلاقات القبلية عامل الخوف الدائم والمستمر يولد موقف و رد فعل لإقصاء و رفض الآخر المختلف موقف لإنتاج علاقة معولبة لا يقبل منطقها الداخلي باندماج ذلك الفرد المختلف و المغاير و عليه فتشكل المجموعة الاجتماعية المغلقة ذات العلاقات التفاعلية القبلية ما هي إلى تجسيد لتحالف اجتماعي ضد مجموعة قبلية أخرى فيدفع الأفراد من أجل التعريف بهويتهم إلى اختيار انتمائهم القبلي عوض انتمائهم الإداري الرسمي أو انتمائهم الوطني، هنا تختبئ الدلالة الأنثروبولوجية للانتماءات التقليدية و ليس الدلالة الإدارية القانونية، انه التجسيد و التأكيد الفعلي على الهوية الاجتماعية في بعدها الطبيعي الذي

يتحدد وفق مرجعية عصبية مكانية جهوية و ليس وفق مرجعية سياسية أو اقتصادية أو فكرية. المنظور السوسيولوجي يؤكد لنا أن عملية بناء و تشكل الاجتماع البشري في صورة المجتمع الحديث يقوم عبر اعتماد مبدأ الرغبة في الحياة وليس الخوف المستمر من الموت عبر بناء علاقات للتفاعل المتبادل مع الآخر وليس من خلال الاستعداد لمواجهة وإقصاء وتهميش الآخر العيش بسلبياتنا واختلافاتنا، أن ننقل حالة الخوف من الآخر الاجتماعي ونضعها في شخص القانون والمؤسسة لأن هذه الأخيرة تبقى ولا تموت هذا ما جعل هوبز يشبه الدولة بصورة التنين ذا الرؤوس العديدة.

ب- رأسمال شبكة العلاقات الشخصية (المعارف):

نموذج الشكل الثاني من الرأسمال الاجتماعي الذي نجد لديه حضور مكثف و متكرر ضمن تجليات اللعبة السياسية الذي يتم العودة إليه و الاستثمار فيه بشكل قوي من طرف النخبة السياسية خلال مراحل اللعبة الانتخابية يتحدد فيما أسميناه بشبكة العلاقات الشخصية التي تجسدها واقعيًا علاقات الاحتكاك و التفاعل المباشر ما بين الأشخاص بعيدا عن دائرة التوجيه والإلزام الذي تفرضه منظومة المعايير و القواعد و الشروط القانونية والمؤسسية وحتى الأخلاقية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية و التي أوجدتها فقط إرادة الأفراد أنفسهم و حاجتهم للدخول في علاقة اجتماعية مع الآخر نظرا للصفة المجتمعية التي يتمتع بها كل شخص و التي تلزمه العيش مع المجموعة الاجتماعية و الدخول في علاقة تفاعلية مع أطرافها ليس لأنها تعكس أو تعبر عن حتمية أنثروبولوجية أو تاريخية مثلما يرى بعض الفلاسفة لكن من حيث أنها تعبير عن ضرورة اجتماعية فرضها عامل الحاجة الذي يرافق الإنسان خلال طول مسار حياته و يحركها مبدأ البحث عن الفائدة.

إنها شبكة من العلاقات الاجتماعية الممثلة في شكلها و صورتها الطبيعية البسيطة التي يحتاج إليها الإنسان حتى يتحول إلى كائن اجتماعي قادر على البقاء و الاستمرارية لكنها تبقى فقط ضمن نموذجها الطبيعي و لا ترقى إلى مستواها الاصطناعي الذي يمكن بموجبه التأسيس للنسقية الاجتماعية و للديناميكية التفاعلية في شكلها المجتمعي العام الممهدة لإنتاج حركية تاريخانية يصبح فيها الفرد الطرف الفاعل الأساسي عبر إنتاجه الحضاري.

مستوى العلاقات الشخصية لا يرقى إلى مستوى البحث عن تحقيق مبدأ التعايش الجماعي الذي يتجاوز خاصية الإنسان كائن طبيعي تتحكم فيه فقط المصلحة الذاتية وتوجهه الغاية الغريزية البيولوجية و تتحكم فيه قاعدة الإقصاء و النفي للآخر المختلف، أكثر من هذا إنها لا تسمح بالارتقاء إلى دائرة القدرة على إنتاج البناءات التنظيمية و الهيكلية واستحداث

التكوينات المنظوماتية و المعيارية التي تمكن من تنظيم أحسن للعلاقات والتفاعلات الجماعية و تسيير أفضل للمصالح المشتركة وفق فعالية أكثر في الإجراءات والاستنتاجات ينتقل بموجها الفرد إلى مستوى الكائن الاجتماعي الذي ينتج تاريخانيته بنفسه و بإرادته بعد أن يتحصل على مكانة اجتماعية جديدة داخل المجتمع سواء مهنية أو سياسية أو اقتصادية ... تحدد موقعه و انتمائه الطبقي أو النخبوي داخل التراتبية الاجتماعية الجديدة هي الأخرى، هذا الشكل من شبكة العلاقات الشخصية لا يؤسس و لا تتحكم في تشكله عوامل الاشتراك في نفس الرابطة أو الانتماء القرابي عائلي كان أو قبلي مثلما حدث بالنسبة للأشكال الأولى التي أشرنا إليها سابقا و لا تنظمها أيضا عوامل و عناصر الاشتراك في نفس الرابطة الاصطناعية سواء كانت ثقافية أو تنظيمية أو مؤسسية و إنما تفرضه و توجده رابطة الاشتراك في نفس الانتماء المكاني سواء الجغرافي أو المهني وتبنيه نمطية لعلاقات عاطفية حميمية التي يتولد على إثرها سلوك الاحترام و التقدير ويفعلها عامل الاحتكاك والتقارب المستمر و الدائم. لكن الذي يؤسس لديناميكيتها و فعاليتها هو عنصر المصلحة أي الاشتراك في تقسيم و توزيع و تبادل المصالح، من هنا يصبح عنصر الرابطة الاجتماعية يتجاوز ذاتية الفرد و علاقته بالمجموعة الاجتماعية و يتجاوز أيضا مكانته و علاقته بالتراتبية الاجتماعية الرسمية ليمتظهر في شكل رابطة الاشتراك في تقسيم و توزيع و تبادل المصالح، إنها الضرورة أو الحاجة المصلحية في بعدها البراغماتي النفعي الذي يؤسس للعلاقة المباشرة دون الحاجة إلى وساطة لرابطة رسمية. تجليات هذا الشكل من العلاقات الشخصية تظهر في صور الصداقة «...هناك صاحبي...» أو المحبة «...هناك نعرفه حبيبي...» أو الجوار «...هناك ولد حومتي جاري...» أو الأقدمية «...هناك نعرفه من بكري، كنا مع بعض...». من هذا المنظور يشكل عنصر المكان الهوية الاجتماعية للأفراد فهو الذي يحقق تلك الرابطة و ذلك الانتماء المشترك، يقول جورج بيردو «.. الحضور الدائم على منطقة جغرافية يمنح لمفردات الصديق و العدو صورة أو خاصية فيزيقية، الذي يقوى الحضور، أو في مقابلها يتحدد أصل المجموعة الاجتماعية ودور الحماية للسلطة..» (Georges Burdeau, 1968, p 535)

مقارنة بالأشكال الأولى من الرأسمال الاجتماعي مادة هذا الشكل ليست معطى طبيعي جاهز ومكتمل يمكن العودة إليه و الاستثمار فيه متى شئنا ربما يكون سابق تاريخيا في وجوده على الفرد نفسه و يستمر حتى بعد زواله و لكنه منتج إرادة الفرد ذاته ساهم هو في تشكله عبر علاقته واحتكاكه وتقاربه وتفاعله مع الآخر، إذا ليس هناك فعل لإلزام خارجي عائلي أو قبلي يحرك ويوجه النشاط والعلاقة المتبادلة و إنما هناك إلزام في شكل الحاجة و المصلحة «..هناك ولد حومتي نعرفه من بكري يحشم مني كي نعوده ما يبخلنيش..»، « هذاك نعرفه خدمنا مع بعض قرى معايا،

يسمع لي كي نقصده...».

غاية العلاقة و الاجتماع ضمن هذا الخطاب أوجدها عنصر الاشتراك في نفس الإقامة المكانية أو في نفس النشاط المهني لكن يبقى نمط الرابطة يسيطر عليه البعد العاطفي و يفرضه تبادل المصالح و تقاسمها بالدرجة الأولى و عليه فإن دائرة العلاقات الشخصية تصبح موجودة مسبقا حيث تم نسج عناصرها التركيبية من قبل أن يتم التوجه إلى الاشتراك في اللعبة الانتخابية أي قبل أن يتم اعتمادها كاختيار أداتي و قبل النظر إليه على انه يمثل مادة قابلة للاستثمار فيها و لاستغلالها سياسيا من أجل تمرير أو تحقيق استراتيجية معينة. إنها تبني محيط الحقل المجتمعي ككل في جميع مستويات تفاعل أفرادها وترسم توجهاتهم و منطلقاتهم إنها تحدد نمط خياراتهم و علاقاتهم الترابطية و الارتباطية وتصنع أشكال التشكيلات و التكتلات الجماعية الصغرى و غير الرسمية في شكل وحدات اجتماعية مغلقة أو نصف مغلقة في بعض الحالات. من حيث البعد الوظيفي فإن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يعطي سهولة أكثر و حرية أوسع في التغلغل داخل مستويات ودوائر متعددة و مختلفة لمراكز السلطة، إنه يحقق فرص أكثر للوصول إلى المصلحة وتحقيق الأهداف إنه يعبر عن إمكانية تواجد الفرد في أكثر من موقع أو حقل اجتماعي وتفاعلي في أكثر من مركز للسلطة مما يمنح له قوة و مساحة أوسع من الحركة و النشاط ومن العلاقات التفاعلية المتبادلة عبر مستويات متفاوتة و مختلفة من سلم التراتبية الاجتماعية سواء الأفقية أو العمودية إذا كلما اتسعت دائرة شبكة العلاقات الشخصية كلما اتسعت دائرة السلطة أي قوة النفاذ إلى مراكز تحقيق المصلحة.

تجليات البعد الوظيفي السوسيولوجي لهذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يتم التعبير عنه ميدانيا ضمن تداول الخطاب العامي مثل عبارات «...فلان عنده المعرفة...»، «...فلان عنده ركيزة...»، «...فلان عند لكتاف...»، كلمة (لكتاف) هنا مرتبطة بنوع من الشكل البنائي التركيبي و الهرمي للجسم الاجتماعي المستمدة نموذجا و مقارنة بالبناء الهرمي للجسم البيولوجي للإنسان حيث يتجلى ضمن البناء وجود مركز أو نقطة محددة تعكس نوع من القوة و السلطة تقوم على أساسها و ترتكز بناء عليها معظم أطراف و أجزاء الجسم ككل. انها تقوم بدور موقع أو مركز ثقل بالنسبة لباقي الأجزاء الأخرى يعتمد عليها البناء ككل حتى يحافظ على تماسكه وتوازنه و حتى لا يتعرض للتفكك و يفقد بالتالي انسجامه فينهار. إنها عكس نموذج علاقة الترابط و الارتباط الشرطي ما بين المركز و الأطراف حيث يصبح فيها كل شخص ينتمي إلى طرف تابع و مرتبط ضرورة و إلزاما بالمركز من هذا المنظور تحقيق البقاء و الحفاظ على السلطة مرتبط بالبقاء ضمن هذه الشبكة.

هذا الشكل من العلاقات الشخصية التي هي إنتاج لإرادة الفرد و يؤسس لها مجموع عناصر عاطفية تحوي ضمن دائرتها الداخلية نموذج لعلاقة إجتماعية أخرى حددناها من خلال قراءتنا السوسيولوجية في ما أسميناه نموذج علاقة (كورتى) أي ذلك الوسيط الذي يلعب دور التقريب ما بين عاملين إجتماعيين كل واحد منهما لديه غاية و مصلحة محددة. ما يميز هذا الفاعل الاجتماعي هو تمتعه بدراية أكثر و امتلاكه لعلاقات أوسع تسمح أن يكون لديه شبكة من العلاقات التي تسهل عليه عملية الاتصال و التواصل مع الكثير من الأطراف الاجتماعية المتواجدين داخل مواقع و مستويات مكانية متعددة و مختلفة دون أن يحتاج هذا الفاعل إلى التقيد بمنظومة القواعد و المعايير القانونية الرسمية، لكن يبقى مصدر و قوة هذا الشكل من العلاقات الشخصية الذي يتجسد عبر نموذج (الكورتى) يتحدد ويتحكم فيه عنصر تقديم و تبادل الخدمات ليس في صورتها المادية فقط و لكن حتى في شكلها الاجتماعي الرمزي أي ليس عبر فعل إنتاج فائض القيمة الذي تفرضه نمطية علاقات العمل. عنصر الوساطة يتكرر على مستوى كل أشكال الرأسمال الاجتماعي، على مستوى بنية شبكة تفاعل العلاقات جميعها و كأن المبدأ أو المحرك لتلك النماذج من العلاقات التي يصب الهدف منها نحو تحقيق عامل الحفاظ على أسلوب الخضوع و الطاعة للأفراد و على استمرارية عجزهم و قصورهم من خلال إدماجهم داخل إطار لشبكة من العلاقات الزبونية التي توفر لهم في المقابل عنصر الحماية و المساعدة المادية، ضمن هذا الإطار يصبح فعل التسلط بمثابة ظاهرة كلية. و لهذا حتى الرأسمال الاقتصادي أو المالي يصبح في هذه الحالة أقل قيمة وظيفية عندما نقارنه بالرأسمال الاجتماعي لشبكة العلاقات الشخصية بحيث أن أهميته وفعاليته في تحقيق الأهداف و الوصول إلى الغاية ترتب في درجة أدنى.

خصوصيات و خصائص هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي تكشف لنا الملاحظات التالية :

- أن المجتمع ما هو إلا تجسيد فعلي و بناء أساسي لتكوينات اجتماعية غير طبقية أو نخبوية أو حتى مؤسساتية و إنما لبناءات من الوحدات الاجتماعية البسيطة و الشخصية ممثلة في مجموع المعارف التي لها نمطية عصبية ليس وفق اشتراكها القرابي و لكن بناء على شكلها الانغلاقي و بعدها التفاعلي الذي يلغي كل من هو خارج هذه الدائرة فيحول الأفراد إلى كتلة مجتمعية متميزة لها منطقها و تنظيمها الخاص بها و يعطي لها القوة و السلطة الفعلية و يحولها إلى مجموعة اجتماعية غير قابلة للاختراق و مستعدة للتفاعل على مستوى جميع أفرادها وفق مبدأ تبادل الخدمات. إذن الوحدات الاجتماعية الأكثر فعالية و الأوسع حضور و انتشار داخل المجتمع ليست تكوينات لوحدة اجتماعية في شكلها الاصطناعي وفي صورتها المهنية أو الفكرية أو الاقتصادية بالرغم

من وجود بناءات هيكلية و قاعدية مادية متطورة لها الصفة الحضارية المتقدمة لكن المشكل أنها لم تنتج أو تفرز مثل ما كان متوقعا في حالة احتكاك و تفاعل الأفراد بها و اندماجهم داخلها و امتلاكهم لها لم تنتج تغيير و تأثير في العمق الثقافي و البنيوي للمجتمع و لم تفرز على مستوى البناءات و التكوينات الاجتماعية وحدات تنظيمية جديدة تناسب مع منطلقات و قواعد تلك البناءات الهيكلية و تتماشى مع متطلباتها التنظيمية و الوظيفية، لم تنتج هويات جديدة بمكانات و أدوار متجددة قد تتخذ من المصنع مثلا موقع لها و من الحركة و النضال أسلوب لتفعيلها و من التغيير هدفا لخياراتها بل ضلت التكوينات الاجتماعية الشخصية هي المهيمنة و المسيطرة ضمن واقع العلاقات و التفاعلات ما بين الأفراد و المجموعات الاجتماعية الموجهة و المفعلة لتوجهات و خيارات هؤلاء الأفراد، هذه الوحدات استمرت في الاحتفاظ بدورها التراكمي و بأسلوبها التكراري و بشكلها التقليدي البسيط، إنها تكوينات مجتمعية تجسد من حيث محتواها البنيوي نوع من التراكم الكمي العددي للأشخاص الذي يتخذ من الإقصاء و التهميش مبدأ لاستمراريته و من الانغلاق هدفا لتحقيق مصالحه و من الستاتيكا استراتيجية لبقائه و هيمنته.

- تركيبة هذه البناءات الاجتماعية ذات الأساس الشخصي تتحكم فيها عناصر و معطيات ذاتية و لا توجهها قواعد تنظيمية معيارية ذات دلالة و غاية مجتمعية مشتركة، إنها تفرضها ضرورة الشروط المصلحية و قواعد المحددات الرمزية الممثلة في معطيات الزمالة أو الصداقة أو الجوار أو العشرة التي ينتج من خلال تفعيلها فعل تسديد الخدمات الشخصية وفق مبدأ التراضي و التوافق المبدئي و الطبيعي الذي لا تحكمه و لا تتحكم فيه أي شروط مؤسساتية أو قواعد قانونية فقط (..العين تحشم من أختها..) إنها تؤدي وظيفة للتبليغ و للمساندة و التحفيز قصد تحقيق الأهداف (يليق يكون كايين وحدين يهدروا عليك... وحدين تعرفهم و يعرفوك.. يحشمو منك... بلا بهم ما تقدر ادير والوا... هو ما الصح.. لو كان قاع عندك الدراهم.. يليق تولي لهم..).

هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي الذي تساهم في التأسيس له تلك الشبكة من العلاقات الشخصية ينتج لنا من الناحية الواقعية نوع من الاجتماع البشري القريب في شكله و في أهدافه و خصائصه إلى ما هو تجمع طبيعي بعيدا عن ذلك الاجتماع أو العمران الذي يمكن أن يؤسس للحضيرة أو للمدينة.

ج- رأسمال شبكة العلاقات القرابية العائلية:

الشكل الثالث من الرأسمال الاجتماعي الذي تعتمد عليه النخبة السياسية من أجل تجسيد إستراتيجيتها خلال اللعبة الانتخابية يتمثل فيما أسميناه بشبكة تفاعل العلاقات

القربانية كمعطى اجتماعي طبيعي يتمتع و يتميز به الرجل السياسي خارج إطار الحقل السياسي أي في علاقته وارتباطه و انتمائه القراقي بالمجموعة الاجتماعية العائلية. مقارنة بالشكل الأول من الرأسمال الاجتماعي فإنه يقع ضمن دائرة تفاعلية ضيقة ترتبط مباشرة بأفراد نفس العائلة الحاضرين وليس لها امتداد سلالي تاريخي. هذه الشبكة من العلاقات التي تعكس في صورتها العامة و تعبر من حيث محتواها الداخلي عن نوع من النسيج الاجتماعي الذي يبنها الأفراد فيما بينهم عبر التزامهم و ارتباطهم بالروابط الاجتماعية الأولية التي تتحكم فيهم طبيعيا و يتأسس بناء عليها صورة و نموذج المجتمع البسيط. انطلاقا مما تفرضه وتحدده شروط و عناصر الاشتراك في نفس الرابطة القربانية سواء كانت قريبة أو بعيدة، حقيقة المهم أنها تكشف في بعدها المورفولوجي عن طبيعة و خصوصية التكوينات و التركيبات المجتمعية و عن نمط العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد فيظهر المجتمع على أنه تركيبة ليس لمجموعات أو كتل ذات طبيعة مهنية أو تجارية أو صناعية أو حرفية... و إنما تركيبة لجماعات قربية تحكمها و تتحكم فيها تضامانات واتحادات ميكانيكية يخضع فيها الفرد إلى سلطة و حكم الجماعة و يؤسس لاستمراريتها منطق الحفاظ على الوحدة و التلاحم بعيدا عن التنافس و الصراع الذي يؤسس في نهايته ضمن نتائجه و عبر وظائفه لمبدأ الاختلاف و التناقض وفق صورة نمطية أو غير نمطية يمكن أن تسمح لخلق ديناميكية داخل مجتمع و بإنتاج حركية للتجديد في أشكال العلاقات وصور التعايش الكمي و الكيفي.

صفة هذا الرأسمال التي تختص و تتمتع بها هذه الشبكة من العلاقات تتحدد و تتحقق ليس فقط من حيث حجم و طبيعة البنية التركيبية لها و لكن أيضا من حيث أهمية البعد الوظيفي الذي تحدده بخصوص قوتها و قدرتها على تفعيل العلاقات ما بين الأفراد و على تأطير و توجيه السلوكات و الممارسات من حيث أنها مصدر لإنتاج صور التضامانات التي يستطيع الفرد أن يتحصل من ورائها و بموجبها على الدعم و المساندة لتحقيق أهدافه السياسية (...يليق يكون كائن ناس تعرفهم و يعاونوك، سيرتو بني عمك...، بلا بهم ما تقدر ادير والو..) بل لديها انعكاسات مادية ورمزية على المجموعة القربانية ككل (...المهم يكون عدنا واحد فالسلطة، خارج من عدنا...) حتى يتحول فيما بعد عنصر القربانية هذا إلى مصدر للجاء يتم استخدامه في حالات الأزمة ووضعيات الحاجة، فتتحدد حالة لإعادة إنتاج منطق (كول و وكل)، (لي كلا دجاج الناس ..يسمن دجاجه) هذا المنطق يقوم على مبدأ توزيع وتقديم الخدمات و الحصول عليها وليس على مبدأ علاقات الاستغلال المبنية على عامل التقسيم الاجتماعي للعمل و الذي يسمح بتحقيق فعل إنتاج فائض القيمة و القدرة على اكتسابه و امتلاكه.

عنصر القرابة لا نتناوله على أنه مفهوم تجريدي أو نظري يؤدي وظيفة للتفسيرية التحليل على مستوى فعل التفكير أو على أنه أداة نصف بموجها تواجد مجموعة اجتماعية تحكم أفرادها عناصر الاشتراك الحقيقي في نفس الانتماء الدموي أو العرقي أو في نفس الرابطة الاجتماعية الطبيعية بشكل عام وفق صلة الرحم أو النسب البعيد أو القريب بل نأخذ على أنه مادة أو طاقة من الوظائف إذا ما تم استغلالها وتشغيلها يمكن أن تحقق مجموعة من الحاجات والغايات إنها بمثابة كم من الرأسمال البشري الذي يوفر عنصر المساندة والملازمة و يحقق الدعم والمساعدة إنها أيضا كم من الرأسمال الرمزي الذي يوفر الاحترام والتقدير و يحقق الاعتراف والتعرف، باختصار إنها شبكة من العلاقات المتبادلة التي تؤثر بموجها على خيارات وتوجهات الأفراد فتعطي للمجموعة الاجتماعية القوة والوحدة وتجعل أفرادها يشعرون بأنهم مستعدون لتحقيق أهداف مشتركة نحو غايات مماثلة، إنها شبكة من الأفعال وردود الأفعال التي تعبر عنها مجموعة من النتائج تأثيرها يمس مجال واسع من الأهداف غايتها الموحدة الحفاظ على وحدة وسلطة المجموعة (الجماعة) من هنا كل طرف له علاقة أو ينتمي إلى هذه الشبكة فهو يستطيع بقوة وسلطة الشبكة ذاتها (الجماعة) أن يستفيد من الكثير من المزايا المصالح ويصبح هذا الشكل من الرأس مال مخزون من الاستعدادات أو من الطاقة التي يحتفظ بها الفرد على مستوى ذاكرته أو مخياله و يلجأ إليها متى استدعت الضرورة لتوظيفها، (..هناك بن عمي..هناك نعرفه مليح .. راني خاله لوقت الحوزة.. كي نحتاجه نروحله..). في هذا الإطار من التحليل تستعمل الباحثة رحمة بورقية مفهوما نرى أنه أكثر دلالة سوسيولوجية تعبيراً عن الواقع الجزائري، إنه مفهوم الإستراتيجية العائلية الذي يعبر عن خصوصية هيمنة منطق القرابة الذي يتحكم في اشتغال بنى المجتمع ومنها البنية العائلية، منطق غير مرتبط بالبعد البنائي للعائلة في حد ذاته الذي يرجعنا كما تقول نفس الباحثة إلى مرجعية معطيات تحليل النظرية الانقشامية و إنما منطق المواجهة الذي يهدف للحفاظ على الذات وعلى وحدت و تماسك المجموعة الاجتماعية من خلال اتخاذ مواقف وخيارات أكثر إستراتيجية (رحمة بورقية، 1991، ص 98). هذا المنطق يجد له الأرضية المناسبة خاصة في حالات الأزمة والانسداد التي تدفع بالأفراد إلى البحث عن البديل الاستراتيجي الذي توفره في هذه الحالة البنى الاجتماعية في شكلها التقليدي.

عناصر و معطيات هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي تتشكل بالدرجة الأساسية و في مرحلتها الأولى داخل دائرة البنية العائلية المشكلة لأول و أصغر وحدة اجتماعية ضمن المجتمع والتي ينتمي إليها الفرد و يخضع لنظامها الداخلي سواء في صورتها البسيطة أو الموسعة، إنها توفر للأفراد شكل من الرابطة العائلية المبنية في استمراريتهما على صلة الدم أو الرحم أو المصاهرة إنها

تؤسس لصورة من العلاقات الارتباطية المبنية على مبدأ التلاحم و الالتحام حول مركز واحد يجسده نموذج الأب أو الأخ الأكبر سنا باعتبارهما رمزا للسلطة المطلقة و المستمرة، أهمية و فعالية مكانة الأب مثلا تتحدد وفق الدور الذي يؤديه تجاه أفراد العائلة حفاظا على تماسكهم و وحدتهم فهو مصدر لإعانة البناء ولحمايتهم، بناءا على هذا المنطق تتجسد العلاقة التفاعلية الارتباطية و يتحقق بشكل إلزامي أو استلزامي لدى الأبناء ضرورة إنتاج فعل الولاء للأب و فعل المناصرة و الملازمة لكافة أطراف العائلة. الدائرة القرابية هذه يمكن أن تتوسع فتتجاوز حدود نفس الرابطة الدموية للعائلة الواحدة لكي تشمل تركيبة لمجموعة من العائلات الممتدة تاريخيا أو تلك التي تربطها بها علاقة للنسب إنها دائرة أكثر اتساعا تشمل أطرافا لنفس الرابطة العشائرية و القبلية التي يؤسسها الجد المشترك قد يكون حقيقيا أو وهميا وعليه يضل المؤشر القرابي هو المرجع الذي يسمح بتحديد هوية الأنا و الآخر و التعرف عليهما و الدخول في علاقة تفاعلية بينهما مما يعني أن مسألة توزيع الأفراد و مواقعهم داخل الفضاء المجتمعي يتم وفق ما تفرضه معطيات و شروط الانتماء القرابي التي تصنع هويتهم الاجتماعية قبل أي هوية أخرى فتضل عملية الاتصال والتواصل مع أطراف نفس الشبكة القرابية يتم بموجب الاشتراك في نفس الرابطة القرابية التي تجمعهم، من جهة أخرى هذه الهوية الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد و تصنع مكانته و تميزه، عند ربطها بقربابا أخرى تنتقل إلى مستوى أكبر وأوسع فتتحول إلى هوية قرابية للمجموعة الاجتماعية ككل فتصبح مصدر لتشكيل ما يشبه نظام للفعل الجماعي الذي تحدث عنه ميشال كروزيه و الذي اعتبره بمثابة منتج له منطق وخصائص أساسية حددها فيما هو نشاط لمجموعة من الأفراد و في أنها مبنية و أخيرا منظمة (p16, 1977, Michel Crozier-Erhard Friedberg).

قيمة البعد القرابي في هذه الحالة و قوته التأثيرية و فعاليتها الإجرائية تتمظهر وتتجسد عمليا من خلال القدرة على إنتاج الحراك الجماعي و على توجيه سلوكات الأفراد و تفعيل ممارساتهم و بناء تفاعل علاقاتهم و تحديد توجهاتهم لاسيما الهوية القرابية الفردية و الجماعية التي يمكن أن تظهر في صورة الانتماء العائلي المشترك، عمليا العلاقة القرابية تحقق لكل فرد شخصيته الاجتماعية، شخص يمكن أن يندمج داخل المجتمع التقليدي عبر المكانة التي يحتلها داخل النظام الأبوي، الاسم الذي من خلاله يتم التعرف عليه ما هو إلا توضيح لمكانته الاجتماعية، إذن العلاقة القرابية تشكل شبكة واسعة من الارتباط والتعاون (p181, 1968, Guy Rocher). من هنا تصبح مسألة غاية التعرف على الذات و تحديد أدوارها لا يتم من خلال الذات نفسها و ما تتمتع و تتميز به من استعدادات وقدرات ذاتية و لكن من خلال العودة إلى الجماعة الاجتماعية في خصائصها و خصوصياتها أولا و من خلال التبني والدخول الفعلي ضمن دائرة توجهات وخيارات

الفعل الجماعي الذي تسلكه الجماعة ككل. ومن هنا تصبح أيضا مسألة تحديد التراتبية الهرمية و ضبط التقسيمات الاجتماعية داخل المجتمع يتم انطلاقا من حجم و اتساع الشبكة القرابية المتواجدة في المكان المحدد ومدى قوة الرابطة العائلية أو العصبية لهذه الشبكة أي مدى تلاحم وتضامن أطراف بنيتها الداخلية وانغلاق دائرة انتماءاتها الفعلية التي تمنع من دخول الغريب و تعرف هوية العدو.

رأسمال شبكة العلاقات القرابية يمثل الإطار المرجعي الأساسي و الآلية العملية التي تتم بموجبها عملية التأسيس للبناءات المغلقة و لأسلوب و أشكال التضامانات الميكانيكية التي تتميز بالثبات والاستمرارية وتحد من فعل حراك واستقلالية الفرد عن شروط وقواعد المجتمع العام، من جهة أخرى الوحدة الاجتماعية للعائلة تمثل المصدر الأول لإنتاج الهوية الفردية والجماعية سواء عبر عملية التنشئة الاجتماعية أو عبر الانتساب القرابي للأب أو الأم أو عبر وظيفة الإعالة التي تتكفل بها هذه العائلة تجاه الأبناء فتنتج علاقة بين طرفين اجتماعيين طرف المعيل الذي يقدم الخدمة والمعال الذي يتلقى ويستفيد من هذه الخدمة مقابل الولاء المطلق والتبعية التامة.

ضمن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي القائم على أساس الرابطة القرابية الحقيقية يدخل نموذج آخر من التكوينات الاجتماعية و من الانتماءات القرابية لكن ليس على أساس صلة الدم أو النسب أو الرحم و لكن على أساس رابطة المكانة الاجتماعية التاريخية لأحد أطراف الدائرة العائلية (ابن شهيد ، ابن مجاهد ...) أو ما يطلق عليه عموما عبر الخطاب الإيديولوجي أو التداول الشعبي «العائلة الثورية» انه تجسيد لأحد الانتماءات الرمزية التي تصب فيما هو بطولي و ثوري ارتبط بمشاركة أحد الأقارب خلال مرحلة تاريخية ماضية في مسيرة حركة نضالية و دفاعية لها بعد وطني تركت بصماتها الرمزية وتأثيراتها الاجتماعية و خلفياتها الإيديولوجية على حاضر و واقع المجتمع المعاصر سواء في ذاتيته الثقافية أو من حيث بعده التفاعلي الاجتماعي فأننتج شبكة اجتماعية في صورة المجموعة الاجتماعية المغلقة التي تقوم على إقصاء الآخر هذا البعد من الرأس مال الاجتماعي يحقق لدى الرجل السياسي الذي ينتمي إلى نفس الدائرة وظيفة و مكانة اجتماعية تسمح في حالة استغلالها و توظيفها بالحصول على موقع متميز ضمن التراتبية الاجتماعية للمجتمع وتوفر له الحماية أولا و السلطة ثانيا التي يخترق بموجبها عوائق وحواجز النسق الإداري و القانوني و يكسب من خلالها الاحترام و الرضا الشعبي فتحوله إلى الرجل الأكثر حظا و الأكثر قدرة للوصول إلى المناصب السياسية بل الأكثر تزويدا بأدوات الصراع و المنافسة التي تمكنه من الفوز و النجاح خلال أي منافسة انتخابية، إنها تعطي له شرعية ممارسة الفعل السياسي منطلق الهبة و مقابلها، إنه الأولى و الأجدر (يستاهل..بوه كان مجاهد، هذاك ولد شهيد...)

فيتحول منطق المقابل إلى التزام وإلزام يعطي لصاحبه الشرعية و يفرض على الآخرين الاعتراف بهذه السرعة وفق ما تفرضه قاعدة التاريخ المقدس و الماضي الممجد الذي يحمل ضمنه معالم الشجاعة و البطولة ووفق ما تفرزه وتنتج خصوصية البنية الثقافية من رمزية و تعالي لكل ما هو سلوك أو موقف رجولي له الخاصية الإجرائية لا التجريدية ولكل ما هو انعكاس أو ارتكاز لعلاقة تفاعلية ميدانية أفرزها الواقع (هذا كبوه توفي على خاطر الوطن، على خاطر باش نعيشوا حنا غايا..).

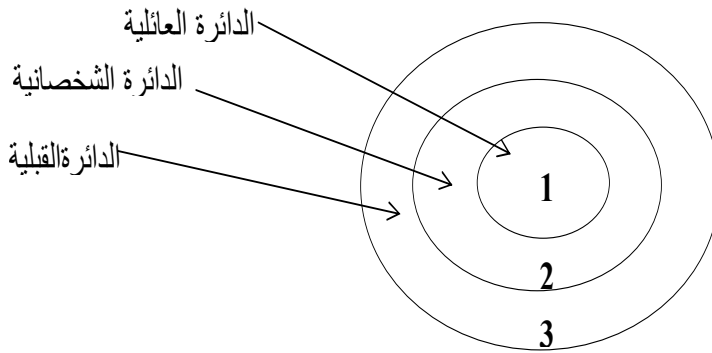
ما يمكن استنتاجه هو أن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يكون بنية الهابيتيس السياسي لدى النخبة السياسية يتميز بطابع القداسة و الرمزية إذا ما نظر إليه من زاوية مادته الثقافية القربانية المشكلة لبنية المخيال الجماعي للفرد و إذا ما ربطناه بإفرازات الانتماء التاريخي القبلي للمجتمع و إذا ما تطرقنا إلى محتوى مادة تركيبته الداخلية فهو تجسيد لشبكة من العلاقات التفاعلية القربانية ذات البعد العائلي القبلي بالدرجة الأولى، والتي لديها امتداد عبر التطور والتمرحل التاريخي و التي ساهمة في بلورتها و تشكيلها مجموع الروابط و الانتماءات المتعلقة بصلة الدم أو النسب المشترك أي كل ما هو مرتبط بمادة الأصول الاجتماعية الأولى للفرد التي تشكل المرجع الأول في صنع هويته الذاتية و هويته مع المجموعة الاجتماعية ككل هذه المادة التي ننظر لها على أنها معطى طبيعي غير قابل للتغيير ورمز للاعتراف التاريخي بأصول الفرد و مؤشر للتعرف الجماعي على الهويات أما إذا تناولناها من زاوية البعد الوظيفي و ربطناها بدائرة الغاية السياسية فإنها تصبح أكثر الأشكال حضورا و توظيفا داخل الحقل السياسي و خلال اللعبة الانتخابية تحديدا لأنها تحقق الدعم و الولاء لصاحب القرباة والإقصاء و التهميش للمختلف قريبا.

عملية تحليل ميكانيزمات الحقل السياسي في الجزائر و قواعد تنظيم و تسيير مسألة اللعبة الانتخابية في بعدها الإجرائي الواقعي تبين لنا أن مبدأ التنافس و الصراع و أن غاية الوصول إلى الربح السياسي لا تتم عبر اعتماد استراتيجية الاستثمار و التوظيف لما هو أدوات و آليات الرأسمال العلمي أو الإيديولوجي أو المهني و لا حتى المادي فهو لا توجه التحديات السياسية و لا تتحكم فيه الشروط القانونية و لا تشغله الرهانات المعيارية الإيديولوجية وإنما تتحكم فيه وتوجهه استراتيجية توظيف رأسمال شبكة العلاقات القربانية.

هذا ما يجعل مثلا أهمية القائمة الانتخابية لا تتأسس وفق إيديولوجية الحزب الذي ترشح باسمه الأشخاص و لا حتى محتوى و طبيعة البرنامج الذي يتم اقتراحه و إنما استراتيجية الحزب تقوم على انتقاء الأسماء التي لها وجود ووزن تراتبي داخل المجتمع أي الأسماء التي تجلب لنفسها الولاء و المساندة الواسعة، إذا وضع القائمة الانتخابية مرتبط نجاحها و مرهون بالصورة

الاجيائية و الفعالة التي يعكسها مرشح رأس القائمة من حيث علاقته القرباية مع المجموعة الاجتماعية. لكن الإشكال يبقى متعلق ليس بنمطية محتوى هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي و لكن بإفرازاته و تأثيراته على البعد السياسي .

الشكل رقم 06 : الدوائر التي تتشكل فيها شبكة العلاقات التفاعلية حسب قوة حضورها الاجتماعي وأهمية توظيفها السياسي



8. رأسمال شبكة تفاعل العلاقات و منطقتها الداخلي :

التفكيك والتعرف على مادة أشكال الرأسمال الاجتماعي ذات الاستعمال المكثف من طرف الرجل السياسي قصد الاستثمار فيها خلال مراحل المشاركة في اللعبة الانتخابية والتي تعكس في مستوى بعدها المرجعي و علاقتها بالحقل المجتمعي أهميتها و قيمتها الاجتماعية الثقافية قبل السياسية وعلى دورها الأساسي في بناء ورسم شبكة منظومة العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد داخل المجتمع من منطلق الخصوصية القبلية أو العائلية أو القرباية كل هذا كشف لنا على أن تلك النماذج من شبكة العلاقات التفاعلية هي الأكثر انتشارا و الأوسع حضورا والأقوى استعمالا وتوظيفاً سواء على مستوى الفعل السياسي أو الاجتماعي كما أكد لنا على الطبيعة التقليدية لتلك المنظومة من العلاقات وأن فاعلية بعدها الوظيفي و التفاعلي راجع أساساً إلى أن بنيته تخفي و تحوي داخلها منطق محدد يمكن أن نبين صوره على النحو التالي :

[-] هيمنة منطق ملء الفراغات المكانية:

الخصوصية القبلية التي تؤسس و تتحكم في شبة تفاعل العلاقات ما بين الأفراد داخل المجتمع الجزائري و المشكلة في نهاية المطاف لما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي الذي يتم توظيفه سياسياً خلال مسار اللعبة الانتخابية يقوم بالدرجة الأولى على أساس هيمنة منطق ملء

الفراغات المكانية أينما وجدت حتى داخل ما هو حقل سياسي و على فرض أسلوب احتكار و استحواذ المكان بشكل مطلق و بدون مشاركة احد. إنها عملية لإعادة إنتاج و إعادة تفعيل نفس المنطق الذي كان يتحكم في نموذج الاجتماعات البشرية القبلية و العشائرية التي يتحدد وجودها و تتحقق هيمنتها من خلال السيطرة المطلقة على المكان وبالتالي الاستحواذ على مكوناته، فالذي يملأ الفراغ ويتواجد داخله حتما هو الذي يمتلكه و بالتالي يحصل و يتحصل على أدوات و منابع كل أشكال السلطات، إستراتيجية الرجل السياسي في المجتمع الجزائري تقع ضمن هذا التوجه الذي يعتمد فيه أدوات و آليات لها صفة الستاتيكا فهي لا تبحث عن التغيير و ليس لها هدف تحقيق التجديد و إنتاج الجديد أو تقديم الإضافة و المزيد الذي يمكن أن يسمح بإعطاء و منح للمكان و مكوناته نوع من الديناميكية و صفة جديدة و متجددة شكلا ووظيفة تتلائم و تتأقلم مع مجموع و مختلف التحولات و التغيرات التي يمكن أن تقع ضمن محيط هذا المكان وفق قواعد و شروط جديدة تسمح بإعادة البناء و التنظيم الدائم لهذا المكان وفق تقنيات جديدة و مختلفة تحقق الربح المتراكم صعودا كما و نوعية، بكيفية تتناسب مع طموحات و تطلعات أطراف المجموعة الاجتماعية المرتبطة أو المنتمية إلى هذا المكان بل إنها تجعل المجال مفتوح بشكل دائم على مشاركات و مساهمات أخرى متعددة و مختلفة قادرة على إعطاء فرصة للإنتاج و الإبداع الأكثر، كيفية تجعل من الفعل الجماعي مصدر و أساس للحركة و التحول للبناء و التنظيم وبالتالي للتطور، من هنا يمكننا وضع تصنيفين للمجتمعات فهناك مجتمعات تستثمر في ملء الفراغات المكانية و فقط و أخرى تستثمر في تفعيل وديناميكية معطيات و أدوات تلك الفراغات المكانية عبر التجديد و الإبداع المستمر عبر فعل التأثير و المساهمة و الإسهام.

بالنسبة لنموذج العلاقة القبلية، المكان ليس معطى رمزي تجريدي بل هو معطى مادي كمي باعتبار أن التواجد الفعلي في المكان هو الذي يعطي لصاحبه حق ممارسة السلطة و التحكم في الثروة و منافعها و حق التصرف فيها و احتكارها، هذا دليل على غياب العنصر المؤسساتي القائم وفق خاصية العقلنة و الموضوعية و الكيفية الإستراتيجية الأدوات التي تعطي للمكان الصفة السببية و الهدفية الوظيفية بدون تحويله إلى موضوع للملكية أو مادة أو ثروة للاستحواذ. حتى تواجد الشخص داخل المكان يصبح مؤقت و يتحكم فيه مبدأ التداول الذي يفرضه عامل الاهتمام الممارساتي و ليس الوجود الشخصي.

من منظور الطرح الحداثي المبدأ الذي يقر بضرورة ملء المجالات المكانية و عدم تركها فارغة أو جعلها تتحول إلى غايات يتحكم فيها و يمتلكها الأشخاص هو توفر العنصر المؤسساتي و اشتغاله بفعالية فهذا الأخير هو الذي يحقق الاستمرارية و يجعل طرف الشخص هو الذي يتغير،

يأتي و يذهب، يكون و يزول، من هنا تصبح الغاية ليس ملء الفراغ المكاني بالقدر ما هو تشغيله و تفعيله مؤسساتيا عبر إسهامات و إنتاجات الأشخاص أنفسهم بالأفكار و المشاريع و البرامج و الاقتراحات و هنا يقع مجال التنافس و تتحدد طرق و أدوات تحقيق النجاح و التطور بكيفية موضوعية و ليس من خلال السباق حول من هو الأول الذي يملأ الفراغات. منطلق العلاقة القبلية الذي ينضج إلى الفضاءات المكانية على أنها في وقت من الأوقات فارغة أو شاغرة و تحتاج على ضرورة ملئها قد تحول المكان إلى نوع من الحياة الفردية و ليس إلى ملكية جماعية يتجسد وفقها و عبرها نموذج الفعل الجماعي الذي تنظمه و توجهه قواعد و مبادئ المسألة المؤسساتية ، الدافع العام الذي يشترك فيه الجميع و الذي يحكم و يتحكم في سلوكات الأفراد يتمثل في أنه لا ينبغي ترك الفضاءات المكانية خاصة تلك التي تكون مصدر للسلطة فارغة لكن أدوات تحقيق هذا الدافع هو الذي يقع حوله الاختلاف و التباين فإذا كان الهدف الحصول على السلطة والاستحواذ عليها فإنه يؤدي حتما إلى احتكار المكان و غلقه أمام كل الخيارات الأخرى و عولبته بشكل نهائي حتى لا يسمح باندماج أطراف أخرى، إنه تعبير عن فعل للإقصاء و التهميش يعتمد أو يفرض الأحادية السلطوية و التسلطية في نفس الوقت فتسقط بذلك الصفة الرمزية و التجريدية للمكان و تزول الوظيفة الديناميكية و التاريخية للمجموعة الاجتماعية و تتحول الانتماءات الموضوعية و الروابط الاصطناعية إلى مسألة ثانوية بل وإلى حقيقة وهمية و غامضة هنا يقول برتران بادى في كتابه الدولة المستوردة أنه «..ما أن يعلن عن قيمة الانتماء إلى القبيلة و العشيرة أو العائلة الموسعة حتى يصبح تعبير الهوية الإقليمية تعينا هشاً و غامضاً أو مشكوك في أمره..» (برتران بادى، الدولة المستوردة، 2006، ص 114) إذا فعل التأثير على شروط المكان و معطياته و القدرة على إحداث الديناميكية و الحركية داخله تحقيقاً للنتائج المتوقعة و للنماذج التنظيمية و البنائية الجديدة غير متوفر عبر هيمنة منطق شكل العلاقات القبلية، لأن نتائج و إفرازات تلك الأشكال من العلاقات لا تقوم على أساس الاعتراف بالتنوع و التعدد و إنما على الأحادية و الوحدة في محتواها و شكلها.

بالنسبة للرأسمال الاجتماعي فهو مرتبط في شكله و وظيفته بالشخص ذاته من حيث ذاتيته و هويته مما يجعل عملية تحقيقه و تفعيله تشترط مسبقاً الإقصاء و التهميش لكل من يختلف عن تلك الذاتية و عن تلك الهوية كما أن نتائجه لا تظهر من خلال تجسيده ضمن الواقع.

الاحتفاظ بالسلطة من خلال توظيف الرأسمال العلمي يتم عبر الإنتاج بخلق ديناميكية واسعة ضمن حقل المنافسة و عبر تحديد هذا المنتج بالخصائص و المميزات الجديدة و المتميزة موازاة و مقارنة بإنتاجات أخرى من نفس المادة، لكن بالنسبة لعملية توظيف ما هو رأسمال اجتماعي فإن الاستفادة من نتائجه هو الذي يمنح عنصر السلطة و يحقق عامل التمايز، من هنا

تصبح عملية عولبة المكان وغلقه بعد ملئه تؤدي مباشرة إلى منع وجود مبدأ الصراع و سيادة عامل الاعتراف بالاختلافات و التناقضات فبمجرد أن يتم ملء الفراغ يصبح الصراع أمر مرفوض. من جهة ثانية عملية التأثير و التحكم في الأساليب و الأدوات الفاعلة في إنتاج النتائج و الاستفادة منها هو الذي يمنح فرصة الحصول على السلطة و ليس مسألة ملأ المكان، أيضا عولبة المكان و غلقه نهائيا بعد ملئه يؤدي إلى منع وجود مبدأ الاختلاف والتعدد و إلى رفض التنافس والاجتهاد، الاهتمام و الاشتغال يكون بالانتقال من كيف يتم ملء الفراغ المكاني إلى كيف ينبغي الحفاظ على السلطة من خلال الحفاظ على الاستقرار و عليه فإن اعتماد منطق ملء الفراغات المكانية يجعل من شروط تحقيق المنافسة و التمايز المبنية على الاجتهاد و الكفاءة مسألة ثانوية كما يسمح المجال لحضور شروط أخرى غير عقلانية و غير موضوعية. قد تكون العلاقات الزبونية بكل مظاهرها الممثلة في الرشوة و المحاببات أو تكون الشخصية الممثلة في نموذجها الكارزماتي المرتبط بالموقع الاجتماعي للفرد و بدوره اتجاه صاحب الجاه و النفوذ.

عكس ما هو رأسمال علمي الذي هو معطى نسبي قابل للتغيير و التوسيع في مكونات مادته ونتائجه فإن قيمته و فعاليته لا تظهر إلى من خلال مطابقتها مع قواعد وشروط فطرية ومنهجية موضوعية و عبر مقارنتها في أدواتها و طرقها واستنتاجاتها وخطواتها مع أشكال أخرى من الرأسمال العلمي و بالنظر إلى بعدها الإجرائي في علاقة نتائجها بالميدان، كل هذا يحقق صفة التنوع و الثراء الفكري ويعطي للمادة العلمية خصوصيتها الجديدة و المتجددة نحو ما هو أرقى و أكثر موضوعية، أما بالنسبة إلى الرأسمال الاجتماعي الذي تتجسد معطياته و عناصره على مستوى ما هو معطى طبيعي والذي يظهر مثلا في خصوصية بنية شبكة تفاعل العلاقات القبلية فإن المنطق الداخلي الذي يحركه ويشغله لا يقع إلى ضمن غاية احتواء المكان و تحويله من فضاء عمومي إلى فضاء خاص.

الفضاءات المكانية ضمن هذا المستوى من البحث نعتبرها بمثابة منابع للسلطة مثلها مثل الفضاء التجاري أو الاقتصادي أو الصناعي و لهذا علاقتنا كأطراف بشرية بها تقوم وتتأسس من خلال البحث عن المصلحة و الفائدة و عليه فإن الفضاءات المكانية التي تعرف فراغ أي التي لم يتحقق فيها استثمار تقوم على أساس أن الكل يريد أن يكون له موقع أو تواجد داخل هته الفضاءات رغبة في الاستثمار وتحقيق الربح و الحصول على السلطة لكن الاختلاف يبقى على مستوى ماهية المنطق العام الذي يتحكم في هذه الغاية والذي يجعل من تلك الأدوات والطرق التي نعتمدها قابلة للتجسيد الفعلي، بتعبير آخر أي منطق يبني و يتأسس عليه هدف الحصول والمحافظة على السلطة مع العلم أن المنطق يتحدد شكله وخصوصيته بالنظر إلى شكل و محتوى

الرأسمال الذي يتم الاستعانة به و توظيفه إذا هناك حتما سيادة لمنطق ما هو الذي يحرك و يفعل موضوع اللعبة داخل أي فضاء مكاني؟، ما هو الذي يجعل مبدأ العلاقة التفاعلية مع المكان تكون بهذه الكيفية و هذه الصورة دون الأخرى؟ و يجعل نتائج و إفرزات هذه العلاقة تكون بهذا المستوى و الأسلوب؟ إنها شكل لعلاقة استلزامية، فعندما يكون عامل و أداء الرأسمال الاجتماعي بمكوناته ومصادره الاجتماعية التقليدية المتمثلة فيما هو رابطة قبيلة أو قرابية أو ما هو شبكة للمعارف الشخصية هو المرجع الأساسي والضروري الذي يعتمد الفرد و يدخله في عملية الاستثمار و في خياراته الإستراتيجية أثناء مشاركته في اللعبة الانتخابية فهذا يعني أن المنطق الذي يوجه خياراته و يؤسس لرهاناته سوف يكون متعلق أكثر بانشغال كيف يمكنني ملء تلك الفراغات المكانية بأسرع وقت ممكن؟ حتى يتمكن بعد ذلك من غلقه و عولبته تحضيراً للإبعاد كل منافسة و لمنع كل مشاركة أخرى يمكن أن تأتي من طرف أو شخص آخر يحمل رغبة في الانتماء و الانخراط داخل المكان قصد الاستثمار فيه ومن أجل الحصول على جزء من السلطة. خصائص وخصوصية الرأسمال المعتمد في أي لعبة و داخل أي حقل تحدد خصائص وخصوصية المنطق الموجه و المشغل للعبة و لفعل العلاقة بين المكان والسلطة، هذا المنطق هو الذي تعتمد عليه في مرحلة ثانية السلطة السياسية في علاقتها بالمجتمع وبما هو مكان لفضاء عمومي بل إنه هو الذي يجعلها تشتغل بشكل مستمر دون توقف فيتحقق لها عامل الديمومة الوظيفية تجيد و تعبر بها عن قدرتها على البقاء حية دون أن تتعرض للموت أي للتغيير والزوال فهي حية نشطة بوظائفها. منطق ملء الفراغات المكانية و عدم تركها شاغرة أو التنازل عنها لطرف آخر يمكن له أن يملأها و يشغلها هو الأساس المحرك لاستمراريتها، فهي حاضرة دوماً عبر أدائها الوظيفي و الوظائف في داخل كل ما هو فضاء عمومي مانعة بذلك إمكانية تشكل الفعل الفردي أو الجماعي المتحرر والمستقل، الفاعل و المؤثر ، القوي و المنظم، الفراغات المكانية غير مسموح بها لأنها تمثل بتعبير كروزييه مناطق للشك Zone d'incertitude التي تتحول فيما بعد إلى مناطق غير متحكم فيها و بعيدة عن مراقبة السلطة، منطقة خاضعة لسلطة أطراف آخرين أكثر من هذا إنها مناطق يتحقق فيها ردود الفعل المختلفة والمتناقضة قد تسمح بتشكيل نموذج لسلطة ثانية و مضادة -Contre-pouvoir- إنها سلطة الفاعل أو المجموعة الفاعلة التي تستطيع أن تضغط بها على السلطة الرسمية، هذا الأمر هو الذي يدفع السلطة السياسية و يجعلها حاضرة بشكل واسع و متكرر داخل جميع الفراغات المكانية و عبر جميع المناسبات التي يمكن أن تكون مصدر لتشكيل عنصر التهديد و الخطر، عنصر الاختلاف و التناقض ووضعية للصراع و التنافس، إنها حالة لهيمنة منطق ملء جميع الفراغات المكانية الموجودة داخل الفضاء العمومي للمجتمع و في جميع المستويات حتى

الإنسانية والخيرية منها مثل «عملية توزيع قفة رمضان» فالفعل التفاعلي التضامني الذي ينبغي أن يقوم به أفراد المجتمع نجد أن السلطة هي التي تحتكره و تستحوذ عليه إنها في هذه الحالة تقوم بالتحكم والسيطرة على كل جزء أو مساحة من الفضاء العمومي حتى لا تسمح ب بروز قوى اجتماعية جديدة و فعالة لها القدرة على إنتاج فعل النشاط و خلق الديناميكية التي قد تسمح لها فيما بعد من امتلاك سلطة موازية لما هو سلطة سياسية.

إنها السلطة السياسية عبر بعدها الوظيفي الذي يتحكم فيه منطق ملء الفراغ فتحقق تواجد الدائم والمستمر خلال كل نشاط و تفاعل حتى تقوم بإقصاء و تهميش مختلف القوى التي يمكن أن تشكل داخل المجتمع التي يمكن أن تكون مصدر لإنتاج الفعل الخيري أو السياسي أو الثقافي أو الديني أو النقابي المستقل و المتحرر الذي يخلق الفعالية و الحركية و ينتج التغيير و التجديد، فعل يسمح بإنتاج و بناء شبكة مختلفة من العلاقات الاجتماعية، فعل من النشاط و المشاركة يتحقق فيه عامل الاستقلالية فيمنح للفاعل السلطة في الوجود و في العلاقة.

استمرارية السلطة لا يتحقق عبر الاعتراف بمبدأ الاختلاف و التنافس لذي يحقق الوصول إلى التمايز و فرض التواجد بموجب أسلوب الإنتاج و النشاط و الفعالية ولهذا فهي لا تعمل على تحرير القوى الاجتماعية و السماح لها بالاندماج ضمن حقل المشاركة فيما هو مسألة عمومية. وفق هذا المنطق فإن السلطة السياسية في الجزائر تعتمد و بشكل مستمر استراتيجية منع قيام أو تشكل قوى اجتماعية متعددة.

الاستنتاج العام الذي يمكن أن نخلص إليه هو أن وحدة البنية التركيبية والمرجعية المشكلة للحقل المجتمعي الذي تسيطر و تهيمن عليه أشكال من العلاقات ذات البعد التقليدي وذات الخصوصية الطبيعية في نموذجها العائلي و القبلي والقرابي و الحقل السياسي الذي تتحكم فيه و تفعله و توجهه معطيات و عناصر ما هو مادة لرأس مال اجتماعي تستمد مكوناته من أصول و مراجع و منابع موجودة أساسا داخل الحقل الأول، إن الأشكال الثلاث لشبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية الذي تعتمد النخبة السياسية من أجل الاستثمار فيه يخفي داخله منطق أساسي مرتبط بما أسميناه بملء الفراغات المكانية أي منطق بسط السيطرة و النفوذ على المكان والاستحواذ عليه من خلال الحضور الكمي داخله وليس الفعل و النشاط الكيفي هذا قد يمنع أو يؤثر على إمكانية اعتماد شكل علاقة للتعاقد ما بين الأفراد تعطي الفرصة للجميع في إمكانية الانخراط داخل هذا المكان و المشاركة الفعلية و العملية في بناء و اشتغال عناصره ومكوناته مكان أكثر انفتاح وديناميكية وليس مكان لسيطرة علاقة الاحتواء والتبعية.

[7]- هيمنة منطق اللاتجديد في الأدوار:

يشير كروزيه في خضم دراسته الميدانية لظاهرة البيروقراطية أن كل نظام للتفاعل المتبادل يحوي نظام للأدوار (Michel Crozier, 1963, p 177). وفي نفس الإطار يبين ويشرح لنا رايمون يودون **Rymon Boudon** وفق درجة عالية من التنظير والتجريد أنه لا يمكن الحديث عن الأدوار إلا داخل إطار توجد فيه درجة محددة من التنظيم للعلاقات ما بين الأطراف الفاعلة (Rymon boudon, 2001, p 111). بتعبير عام يمكن القول أنه أينما وجد نظام من العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد حتما هناك إنتاج لمجموعة من الأدوار لكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا هل جميع أشكال العلاقات التفاعلية تنتج حتما نفس الأدوار بنفس المحتوى ونفس الشكل بكيفية متكررة و نمطية؟ بتعبير آخر هل هناك صورة واحدة وثابتة للأدوار التي تنتج خلال مسار و سيرورة تاريخ تفاعل العلاقات؟ لهذا عندما نعود إلى نموذج نظام تفاعل العلاقات التي حددناها من خلال بحثنا في أشكال الرأسمال الاجتماعي و التي شكلت في نهاية المطاف أدوات و مراجع تفعيل مراحل وخطوات اللعبة الانتخابية داخل الحقل السياسي الجزائري تمكنا الوصول على أن هذه النماذج تتصف بنوع من التمايز يجعلها تختلف عن باقي أشكال و صور تفاعل العلاقات ذات الخصوصية المؤسسية وذات الطبيعة العقلانية القانونية و الإدارية أو حتى تلك التي يتم طرحها ضمن مستوى نموذج العلاقات الاصطناعية التي تهدف في جوهرها إلى غاية تحقيق فعل التعايش ما بين جميع أفراد المجتمع مهما كانت خصوصية انتماءاتهم وهوياتهم المتعددة والمختلفة خاصة تلك الاجتماعية الطبيعية.

عنصر التمايز هذا لا يتحدد من حيث الطبيعة البنائية الشكلية في جانبها العام والخارجي أو من حيث توزيع و ترتيب وحداتها التركيبية و التكوينية التي يتحدد من خلالها و توجه بموجها مسألة أسلوب وكيفية اشتغالها وسيرانها الدائم والمتقطع وإنما تتحدد من حيث ماهية وخصوصية بعدها التفاعلي ومن حيث طبيعة منطقتها الداخلي الذي تقوم عليه حركية جميع عناصرها و الذي يتحكم في نفس الوقت في جميع مستويات و جوانب تفاعلاتها الداخلية و الخارجية بل أكثر من هذا منطقتها الداخلي يكشف هنا عن محتوى أهدافها و انتاجاتها سواء المتعلقة بأشكال و حجم علاقات القوى و السلطة المشكلة وواقع توزيعها في الميدان و كيفية توظيفها أو تلك المتعلقة بتحديد ترتيب وتموقع الأفراد داخل المواقع والوظائف والأدوار المتعددة.

ما يجعل تلك الأشكال من العلاقات التفاعلية المشكلة و المحددة لما هو رأسمال اجتماعي (قبلي - عائلي - شخصاني) تتميز بقوة البقاء و قدرة الفعل و التفعيل، هو هيمنة منطق اللاتجديد في الدوار فهي مبنية و مؤسسة على هيمنة هذا المنطق الذي يخفي من ورائه مدى محدودية هذا

الشكل من العلاقات في بناء المجتمعات البشرية الأكثر تعقيدا و تنظيما والأكثر تنافسا و تدافعا و الأبرز وجودا تاريخانيا وعدم قدرتها على التحكم في تغيرات وتحولات الواقع والتاريخ بشكل أكثر فعالية وتنظيم. إنه المنطق الذي يجعل من أسلوب التكرار في فعل الدور والبقاء على نفس نمطها القديم أداء وغاية قصد تحقيق التوازنات الداخلية والوصول إلى التحكم فيها ومنع تشكل قوى التغيير والتأثير الذي قد يخل بالتوازنات القديمة ويخلق موازين قوى جديدة ومختلفة يعيق مبدأ تاريخانية الأفراد والمجتمع بشكل عام أي قدرة المجتمع وقوته الإرادية في إنتاج فعل الحركة والتغير نحو الأحسن ويؤسس لحالة من الثبات والتكرار في المواقع والوظائف.

و سواء تعلق الأمر بالنسبة لهذه المادة من البنية الاجتماعية من حيث مستوى وزاوية تجسيدها الفعلي و الواقعي كشبكة أو منظومة أو كتلة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة والاحتكاكات والارتباطات المتكررة أو باعتبارها بمثابة صيغة أو كيفية محددة من التوجهات التي يختارها و يعتمدها الأفراد لبناء اجتماعاتهم البشرية وتحديد انتماءاتهم الجماعية المعقدة و البسيطة المستمرة والمؤقتة و أيضا لرسم ارتباطاتهم و ترابطاتهم، احتكاكهم و تفاعلهم المتبادل قصد الوصول إلى الأهداف والغايات طبعا داخل أطر وفضاءات مكانية اجتماعية متعددة و مختلفة أو تعلق الأمر ببعدها الوظيفي بحيث يتم اعتبارها بمثابة آلية أو مرجعية لتراكم مادة ذات قيمة استثمارية تأخذ شكل الرأسمال الاجتماعي يتم الإنفاق فيه خطابا و سلوكا من أجل تحقيق رهانات ما و تجاوز تحديات ما تفرض شروط و قواعد سريان اللعبة الانتخابية داخل حدود ما هو حقل سياسي. فإننا نجد أن هناك نوع من الهيمنة لمنطق اللاتجديد في الدور و كأن أساس تواجد هذه الأشكال من العلاقات التفاعلية و جوهر استمراريته و تحقيقها للفعالية مرتبط و محصور إلزاما ضمن مسألة اللاتجديد في الأدوار الأساسية، إنه المنطق الذي يفرض نفسه على الأفراد داخل واقع اجتماعي محدد، إنه اللاتجديد في محتوى بنية العلاقات و في المستويات المتعددة من علاقتها بعنصر الزمن و تحدياتها المختلفة و بعنصر المكان و منطلقاتها المتعددة و المتغيرة و كأن بناء هذه النماذج من العلاقات التفاعلية و قوة فعاليتها في الواقع مرتبط و تتحكم فيه ضرورة اللاتجديد في تلك الأدوار الموسعة و المحددة ما بين الأطراف الفاعلة و المشكلة لنظام تفاعل تلك العلاقات.

صحيح أن مسألة التعرف على ماهية الأدوار و تحديدها مرتبط أو تفرضه طبيعة و ماهية المكانة أو الموقع الذي يحتله أو يشغله الفرد داخل نظام شبكة تفاعل العلاقات أو بتعبير بورديو داخل الحقل لكن قيمة هذه الأدوار و أهميتها على إحداث التأثير و انجاز التغيير ضمن الواقع من خلال تحقيق فعل الإسهام و جلب الإضافة و توفير الحاجة لا يتأتى إلى من خلال ربطها بحجم و

قيمة التحديات و الرهانات التي يفرضها الواقع و يطرحها المجتمع أي بطبيعة مكونات المطالب و الحاجيات و غاياتها البعدية المستقبلية مما يستلزم من الناحية العملية ضرورة تطابق و مسايرة تلك الأدوار لمتطلبات و رهانات ذلك الواقع و شروطه وليس العكس لأن المستوى الثاني أي المجتمعي هو أكثر موضوعية تتحكم فيه متغيرات أكثر واقعية أهمها متغير التاريخ أو الزمن الذي لا يعرف التوقف أو الثبات فهو في حركية مستمرة وفي تغير دائم من حيث إفرازاته و انتاجاته مما يحولها عندما تكون في شكلها المطلي إلى مسألة متجددة باستمرار حتى و لو كانت مسألة الانتماء إلى المكان ثابتة وبدون تحول.

اختلاف المجتمعات و تمايزها لا تبنيه صور التطورات المادية و الانجازات الاقتصادية و لا تؤسسه أشكال التراكمات الحضارية لأن هذه الأخيرة ما هي إلا تمظهرات لانعكاسات و انتاجات أوجدها الفعل المجتمعي المنظم و العقلاني الذي يحقق التمايز الكمي المادي، أما التمايز الكيفي الذي يؤسس للاجتماعات الراقية سلوكا و فكرا تنظيما و بناء فيصنعه عامل التفكير و لهذا التصنيف سوف يكون على النحو التالي : مجتمعات تمارس فعل التفكير و أخرى أفرادها عاجزين أو بعيدين عن ممارسة فعل التفكير. إذا كان ماركس يقول أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ للصراع الطبقي فبالنسبة علم الاجتماع السياسي يمكن القول أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ للصراع حول و من أجل السلطة، ما نقصده بالتفكير هنا ليس الأسلوب الآلي الروتيني المرتبط بضرورة أنية و ذاتية و لكن الأسلوب البنائي المنتظم المرتبط بإشكاليات البعد المجتمعي و الحضاري العام الذي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ و غاية مراعاة فكرة و سلوك العيش مع الآخر و بالآخر و من أجل الآخر. إدراك هذا الفرق بين نمطي التفكير و الوقوف على الاختلاف بين ما هو آلي ذاتي و ما هو بناء تاريخي يكون من خلال التعرف على محتوى و مضمون الأسئلة أو الاستفهامات التي يتشكل منها نشاط التفكير لدى الأفراد لأن نمط التفكير الذي نقصده لا يتحقق إلا من خلال وساطة السؤال حجما و مضمونا الذي يجعل من العملية نشاطا عقليا ذا ديناميكية وذا إبداع يسمح بالانتقال من المجهول إلى المعلوم و من الوصول إلى إدراك الحقيقة أو الحقائق المراد البحث و الكشف عنها و لهذا درجة تطور المجتمعات أو تخلفها يقع فيما نسميه بدرجة التفكير الذي يقوم به الأفراد، كما أن حجم و قوة التحديات و الرهانات التي يطرحها المجتمع والتي تتطلب أدوار بنفس المستوى ما هي إلى انعكاس لحجم و قوة وقيمة الأسئلة والاستفهامات التي يتم طرحها داخل مجتمع ما. من جهة أخرى التفكير نشاط ذا ديناميكية تندخل فيه عملية تفاعل العديد من العناصر والمعطيات التي لها صفة التجدد المستمر فهو عكس التذكر الذي يجعل الفرد في دائرة مغلقة وثابتة مبنية على التكرار ويتم فيها أسلوب اعتماد وإحضار فقط ما هو قديم دون

الخروج عن دائرة الثابت المعلوم سابقا. فعل التفكير يقوم على طرح أسئلة بخصوص إشكاليات جديدة ومفتوحة كل هذا يجعل من العلاقة بين تجديد الأدوار وتغيير الرهانات والتحديات علاقة استلزامية.

إذا ما نظرنا إلى خصوصية علاقات التفاعل ذات الأنماط القبلية أو العائلية أو الشخصية المشكلة لما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي المستثمر فيه من طرف النخبة السياسية نجد أنها تخفي داخلها منطق محدد ألا وهو اللاتجديد في الأدوار.

فقيامها واشتغالها بدون انقطاع وعدم تأثرها بالتغيرات والتحوللات التي تتعرض لها من المحيط وتماسك بشكل قوي لعناصر ومكونات بنائها والتزام الأفراد بقواعدها وحدودها راجع إلى هيمنة منطق عدم المساس بشكل ومحتوى الأدوار التي يؤديها الأطراف الفاعلة فهناك إلزام متكرر لنفس الأدوار السابقة المحددة والمضبوطة سلفا بصفة نهائية بحيث تفرض صورة من الستاتيكا التي ينبغي أن يقوم بها الأفراد حتى ولو تغيرت شروط ومعطيات الفضاء التفاعلي الذي تقع داخله تلك الشبكة من العلاقات إذا هناك محاولة للحفاظ على نموذجية تلك العلاقات التفاعلية من خلال الإبقاء والاحتفاظ بنفس الأدوار القديمة من حيث أهدافها وقواعدها ومعاييرها.

خصوصية بنائية تلك العلاقات التفاعلية في شكلها العمودي من القمة إلى القاعدة، من القوي إلى الضعيف، من الحاكم إلى المحكوم، من الكبير إلى الصغير، وطبيعة نمطها التضامني في شكله الميكانيكي الذي يمنع داخلها من تشكل أي قوى فاعلة جديدة أو سلطة متحررة وموازية سواء كان مصدرها هوية الفرد المستقل والفاعل أو هوية المجموعة الاجتماعية المبنية والمنظمة يرفض خارجيا كل آخر مختلف ومغاير اجتماعيا ونمطيا، من جهة أخرى نمط أساسها التفاعلي القائم على أسلوب التبادل الكمي عوض التعاون الكيفي والإسهام الفعلي بحيث أن أسلوب الأول تحركه قاعدة احتكار سلطة المكان وامتلاك الهدف الذي تقوم على أساسه مسألة التفاعل بل إن مادة نتائج وأهداف تلك العلاقة تكاد تكون معلومة ومحددة مسبقا من حيث محتواها وتوزيعها فلا ينبغي الخروج عن حدوده أو تجاوز قدراته لأنه لا يعكس صورة من تفاعل القوى المتعددة والمختلفة وإنما يتحدد من خلال تفاعل للأنماط كل هذا يتحقق حول نظام تفاعل تلك العلاقات التي تأخذ نوع من العلاقة السيبرنطيقية *Cybernétique* الميكانيكية المغلقة والمسيجة التي لا تقبل أي تجديد أو تغيير فهي يتحكم فيها ويوجهها مبدأ روتينية نفس المهام والأدوار التي يؤديها كل عنصر داخل النظام العام.

منطق اللاتجديد في الأدوار ضمن شبكة العلاقات التفاعلية المغلقة لا يراعي عامل التغيير في الزمن الذي هو أصلا حتمي و لا يتأثر بإفرازات و انتاجات ذلك التغيير وبالتالي فهو لا يقبل أن يطابق الأدوار التي يحتويها بتلك التحديات و الرهانات الجديدة التي يفرضها التطور في الزمن لأن في ذلك تجاوز للأدوار القديمة و ربما حتى التفكيك في نماذج العلاقات التفاعلية البسيطة و المتكررة. يتم التفاعل والتعامل مع تلك الرهانات الجديدة بنفس خطوات وتوجهات الأدوار القديمة و عبر إعادة تكرار داخل جميع المستويات و ضمن كل دائرة من التحدي مهما كانت طبيعتها و مهما كان سياقها الزمني الذي تنتهي إليه وبعدها التفاعلي الذي ترتبط به، لهذا نجد مثلا دور الأب القائم على أساس التوجيه والردع والفرص و الإلزام في علاقته بالأبناء هو نفسه دون أن تطرأ عليه تغييرات دون تجديد أو استحضار لأدوار جديدة مقابل أدوار قديمة وهذا حتى ولو وقع تغيير في المستويات الجنسية، البيولوجية، التعليمية، الاجتماعية و المادية و كأن تحقيق الغاية أو الوصول إلى إدراك الضرورة الأولى التي وجدت من أجلها تلك الأدوار السابقة لم تكتمل بعد ولم يتم الانتهاء أو الإتمام من انجازها أو تحقيقها فهي لا تزال قائمة ولا يزال هناك حاجة ملحة لضرورة تجسيدها بنفس الكيفية دون انقطاع.

الانتقال إلى استحداث أو تحديث أدوار جديدة انطلاقا من نفس الانتماء للمكانة الاجتماعية يعتبر أمر مرفوض و غير مرغوب فيه حتى تبقى تسيطر نفس أشكال العلاقة العمودية داخل الحقل المجتمعي إنه نموذج علاقة الشيخ بالمريد التي تحدث عنها الباحث المغربي عبد الله حمودي والتي تجعل مسألة الأدوار التي يؤديها كلا الطرفين في دائرة من الانغلاق و الثبات الدائم و التكرار المستمر بتعبير بسيط لكنه يحمل دلالة سوسيولوجية يمكن القول أن منطق اللاتجديد في الأدوار شبيه بالمنطق الذي يريد أن يجعل من نفس الثياب الوسيلة الوحيدة لتلبية ضرورات ولتحقيق أغراض مختلفة ومتعددة وفق مناسبات ومواقع كثيرة غير متشابهة (العمل، النوم و الزفتف...).

الأمر يصبح أكثر تعقيدا عندما يتعلق بالحقل السياسي حيث تصبح السلطة السياسية تعتمد منطق الالتزام بالوفاء بنفس الأدوار التي كانت تقوم بها خلال فترات زمنية سابقة مرتبطة بمرحلة تكوين ما يسمى بالدولة المستقلة، مرحلة البناء و التأسيس التي فرضتها ظروف وشروط الخروج من وضعية استعمارية أولا و ألزمتها حالة من الفراغ الإداري و التنظيمي ثانيا مما استلزم ضرورة القيام بأدوار للوصاية والخلاص و الحماية و القيادة التي يسهر على تنفيذها الرجل الحامي الأمر الوكيل باعتباره المنقذ والمخلص للأمة، في المقابل هناك دور للولاء و الطاعة و التبعية التي يقوم بها المحكوم لكن هذا الدور المرتبط بالحكم و التحكم في شؤون ما هو مصلحة عامة كان من

المفروض أن ينتقل بعد فترة تاريخية معينة إلى دور للتنظيم و التسيير إلى دور لتفعيل القدرات و إدماجها و ليس إلى جمع و تجميع تلك القدرات ضمن دائرة مغلقة. في سياق ما هو نظري يشير هوبز عندما يتحدث عن فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاصطناعية إلى أن الهدف كان يتحدد في أن يجعل من التسلط و فرض الحكم الفردي من طرف الحاكم الدور الأساسي لما هو فعل سياسي من منطلق أن تحديات ورهانات المجتمع الانجليزي في تلك الفترة كانت تتميز بحالة من الاستقرار التي ضلت تتطلب ذلك التوجه والخيار السياسي الأمني لكن بعد تجاوز تلك المرحلة أصبح ذلك التنين ذو الرؤوس المتعددة الذي يخيف الأفراد و يمتلك حريتهم ويمارس عليهم إكراها تحول إلى مجرد شخص مسالم و متعاون من أجل المصلحة المشتركة، شخص يقبل بتقاسم السلطات تنين برأس واحد ليتحول في مرحلة ثالثة إلى مؤسسة لها الطابع الموضوعي واللاشخصاني، طابع بأكثر عقلنة و أكثر براغماتية قانونية يستفيد من نتائجها أفراد المجتمع العام.

منطق اللاتجديد في الأدوار بالنسبة لنموذج السلطة السياسية في الجزائر يراد منه القول أن هدف تحقيق الوحدة الوطنية في شكلها السياسي و الاجتماعي و بناء السيادة الداخلية وفرض التوازنات المتبادلة لم يتم الوصول إلى تحقيقه بعد و أن الخطر الأول قائم و مستمر و التهديد من زوال هويتنا و انتمائنا لا يزال مطروح أي أن مجموع التناقضات والتحديات التي كانت موجودة داخل المجتمع في فترة سابقة لازالت حاضرة و لم يتم بعد تجاوزها وعليه ليس هناك ضرورة للبحث في إحداث أدوار جديدة حتى و لو كانت هناك تحديات و رهانات آنية تفرض نفسها علينا فينبغي البقاء ضمن نفس دائرة الأدوار السابقة و لا نهتم بدور تفعيل القدرات والإمكانيات دور إنتاج الفرد الفاعل دور تفكيك نظام علاقات قديمة و العمل على بناء نظام علاقات جديدة (Déstructuration - Restructuration) دور إنتاج المجتمع المدني التاريخاني الذي يشارك بنوع من الاستقلالية و السلطة الموازية في خلق فعل حر و قوي خاص به يمارسه من أجل تحقيق تطلعاته و أهدافه المحلية.

• هيمنة منطق البحث عن الولاء الكمي :

ضمن هذا المستوى من الطرح وهذا التوجه من البحث فإن مفهوم الولاء لا نعني به الطاعة في أسلوبها و صورتها التطبيقية القائمة على الخضوع لإرادة عليا و الالتزام بتوجهاتها وخياراتها والامتثال لقراراتها و أحكامها و لكن أن نربط وجودها واستمراريتها و بقائها من حيث فعاليتها وديناميكيته باستمرارية و فعالية وجود الآخر حتى و لو كان مختلفا وبالتالي انتاجاته من السلوكات والممارسات ومن الآمال والتطلعات مرهونة ومرتبطة في تحققها بل يحددها

ويوجهها في شكلها ونتائجها وأهدافها ضرورة مراعاة وجود الآخر ولهذا الخروج عن أو فقدان الولاء داخل المجموعة الاجتماعية قد يعني بالنسبة للطرف الأول الموت.

الولاء قد يقيدك أو يحددك وقد يمنحك مجال أوسع للنشاط و الحركة و للإنتاج والإبداع، قد يحقق لك الاستقلالية مع البقاء ضمن فضاء الشأن العام الذي ينتمي ويشترك الآخرين فيه فيسمح لك بذلك الحصول على غاية التعايش ثقافة و سلوكا، من هنا يصبح عنصر الولاء السبيل الأمثل لتحقيق الذات ومنبع للحصول على السلطة سواء المتعلقة بالشخص ذاته فتعطي له القوة و تمنح له القدرة على ممارسة الفعل و على الوصول لتحقيق نتائج تلك الممارسة أو قد يكون مرتبط بسلطة الجماعة التي يتحقق وجودها بوجود العلاقة الاجتماعية و تفاعلها المتبادل ما بين طرفين اجتماعيين أ و ب كلاهما يتمتع بالحرية والاستقلالية في ذاته و في قراراته و عليه كل ما كان لديك ولاء أكبر كان لديك سلطة أوسع وكان بمقدورك أن تتحكم في توجيه و تنظيم موضوعات السلطة و في التأثير بشكل فعال على هذه الموضوعات و على أهدافها و علاقتها بالأفراد. قوة الولاء دليل على قيمة و أهمية الذات التي يوجه لها أو تلك المستفيدة من هذا الولاء و من خلفياته سواء الرسمية أو غير الرسمية، حتى لو أخذنا المسألة من المنظور الاقتصادي فإننا نجد أن الإقبال الواسع للحصول على السلعة والرغبة المتزايدة على اقتنائها دليل وتعبير عن الاعتراف لصاحبها أو لمنتجها بحضوره القوي داخل السوق كطرف فاعل و بالتالي تعبير على أن لديه سلطة في التأثير على كيفية سريان اللعبة الإنتاجية وعلى قدرته في التحكم في السوق وفي توجيهاته.

الولاء نعتبره بمثابة المنبع للتأكيد على إجرائية و قوة فعل تحقيق السلطة في بعده وشكله الممارساتي الواقعي من خلال قدرته على التأثير وفرض الإلزام فمقدار ما لديك من حجم و بنية للولاء بمقدار ما سوف تمارسه من سلطة بمقدار فعالية التأثير على الموضوعات من حيث مساحة المجال الذي يمسسه ذلك التأثير، إن القدرة على توجيهه للعبة وعلى التحكم في قواعدها وميكانيزماتها مرتبط في الأساس بالقدرة على امتلاك عنصر الولاء والاعتراف الأمر الذي يحقق في مرحلة ثانية القدرة للحصول على السلطة لكن الاختلاف و التباين يبقى مطروح على مستوى شكل الولاء وماهيته التي يتم اعتمادها في عملية الاستثمار والذي يؤسس بدوره لمنطق التعرف والتحكم في اللعبة بحيث ما إذا تم التحكم فيها سوف يتم حتما التحكم في نتائج اللعبة و في قواعدها.

عمليا استخلصنا شكلين من الولاء، الأول نعتبره كمي يتحقق ضمن علاقة اجتماعية بدون شروط نوعية أو خصائص و أدوات كيفية، الأولوية و الأساس فيه للحجم العددي من

الولاءات النابعة أو التي يمنحها الأفراد، إذا المهم بالنسبة لهذا الشكل ليس طبيعة الولاء وما مدى فعاليته وبما يتميز من حيث نتائجه و أهدافه و لكن المهم هو ما المقدار الذي يشكل هذا الولاء في ميزان التعداد الكمي أي أن قوته مرتبطة بحجمه و ليس بفعاليته أو نوعيته وأسلوب تحققها و لا بنتائجه و طرق الوصول إليها و لهذا قد تكون نتائج و رهانات اللعبة و السلطة في حد ذاتها مغايرة لتطلعات الولاء.

هذا الشكل من الولاء يتحدد بالنظر إلى الأطراف التي هي مصدر للولاء على أنها موضوعات مادية شبيهة بالأرقام الحسابية و ليس بالنظر إليها على أنها عناصر و كائنات فاعلة و مؤثرة، فإنها تحقق الاختلاف و التمايز ضمن الواقع انطلاقا من حجم و نوعية فعل تأثيرها و حجم المساهمة الذي تقوم به و ليس من حيث عددها.

الشكل الثاني من الولاء يكفي أهميته مرتبكة بطبيعة النتائج التي يحققها أولا وبشروط تحقق هذا الولاء ثانيا و بأهدافه و غاياته ثالثا أي أن الأمر غير مرتبط بالولاء في حد ذاته وإنما بما يترتب عن هذا الولاء بداية ونهاية، سببا ونتيجة ولهذا تحققه مرهون بوجود أطراف قادرة على إدراك ذاتها المستقلة والفاعلة، واعية لسلوكاتها و نتائجها وبتحقق علاقة تفاعلية متبادلة، إنها عملية تمهد لتشكيل مبدأ وقاعدة العقد الاجتماعي المبني على أساس الاعتراف بسلوك التنازل من كلا الطرفين قصد تحقيق القبول والإقبال، الاعتراف والرضا ، لكن هذه المرة الهدف ليس أن يحصل الشخص على الولاء وفقط و إنما المحافظة على صورة المؤسسة كمييار وقيمة لها القدرة على الاستمرارية والبقاء إنها صورة الذات الخالدة بناء وتنظيما، فكرا وممارسة، إنه نظام الفعل الجماعي الذي تربط أطرافه من أجل تحقيق ذاتهم وهويتهم الاصطناعية وليس الطبيعية و لهذا فإنه في كل الحالات هناك ضرورة لوجود الولاء مهما كان شكله من اجل القيام بتفعيل اللعبة و من أجل تحقق فعل ممارسة السلطة لكن الاختلاف سوف تحدده خصوصية الشروط المحيطة باللعبة أولا و ثانيا وهذا هو المهم بالنسبة للمنطق الداخلي الذي يحكم ويتحكم في سريرات تلك اللعبة وفي اشتغالها، فكيفية اشتغال اللعبة الانتخابية في حقلها السياسي الجزائري و طريقة سريرانها وطبيعة تلك الميكانيزمات و القواعد المتحكممة فيها وخصوصية انتاجاتها كل هذا مرتبط بماهية المنطق الذي تقوم عليه تلك اللعبة والذي يفرض نفسه على المتنافسين في بناء وتوجيه استراتيجيتهم و في انجاز رهاناته و تجاوز التحديات و العواقب التي يطرحها الحقل وعليه مسألة التعرف والكشف عن حقيقة المنطق الداخلي أمر أولي و أمر لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال التعرف على ماهية وخصوصية مادة الرأسمال الاجتماعي الذي نعتبره أداة أكثر توظيفا وأكثر فعالية أي الأكثر تحقيقا للريح و النجاح بالنسبة لنموذج الناخب الجزائري، فعندما يكون موضوع

الرأسمال الاجتماعي وفق الأشكال الأساسية الثلاث التي استخلصناها والتي تطرقنا إليها بالتحليل سابقا وعندما يكون منبع وأصل عناصر ومكونات ذلك الرأسمال موجودة و متوفرة أساسا ضمن ما هو حقل مجتمعي أو فيما هو مادة لعلاقات اجتماعية تحكمها خصائص وقواعد أكثر تقليدية أي أنه يحددها بالدرجة الأولى ما هو شروط اجتماعية طبيعية و عندما تكون مادة هذا الرأسمال هي بناءات لشبكة من العلاقات التفاعلية التي تقع و تنتج بكيفية مستمرة و متكررة في شكلها و صورتها الأولية و البسيطة داخل المجتمع و داخل بناءاته المختلفة و عندما تكون الأطراف المكونة لهذه الشبكة من العلاقات و المفعلة لها هم أشخاص في صفتهم وهويتهم الطبيعية و غير قادرين على التخلي عن انتماءاتهم الاجتماعية الأولية وعن روابطهم الطبيعية عندما يتعلق الأمر بفعل المصلحة العامة و عندما يرتبط تحقق هذا الفعل بضرورة الانخراط ضمن حقل الفضاء العمومي أي ضمن وضعيات بنائية مؤسسية و في حالات متميزة تتعلق أساسا بموضوعات عمومية و ليس بالفضاء الخاص، بما هو مصلحة مشتركة و ليس شخصية، بما هو بناء للمواطنة و ليس بناء للشخصنة فإن الأمر يصبح يتحدد ضمن مستوى ما هو ولاء كمي و ليس كيفي مرتبط بالبحث عن أشخاص ملتزمين و خاضعين و ليس أفراد فاعلين و مؤثرين مشاركين و مساهمين. طبيعة و شكل البناء الاجتماعي و انتاجاته من أشكال العلاقات العائلية و القبلية و الشخصية المؤسسية في نهاية المطاف لما هو رأسمال جاهز للاستثمار فيه سياسيا يخفي داخله منطق الولاء الكمي. قوة البناء وفعالية العلاقات الاجتماعية تتحقق أكثر بالحجم العددي و الكمي من شكل المنطق الذي تحدثنا عنه لهذا جوهر اللعبة أي منطق الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل ويشغل آليات تلك اللعبة قائم على أساس البحث عن أكبر وأوسع ولاء ممكن لكن في شكله الكمي وصورته الارتباطية من خلال الاهتمام و التركيز على الجانب الشكلي وعلى الخصائص و الخصوصيات الشخصية للأفراد وعلى مكونات انتماءاتهم وروابطهم العائلية و القبلية و الشخصية إنهم الأفراد الذين يمنحون الولاء، إنه منطق العلاقة التفاعلية الشخصية، في هذه الحالة نحن أمام واقع مجتمعي محدد يتحكم فيه أساسين، الأول محصور ضمن علاقة تفاعلية شخصية ومباشرة تتحقق ما بين الشخص -أ- والشخص -ب- يرتبطون بهوية واحدة ويشتركون في نفس الخصائص الاجتماعية الطبيعية، ثانيا علاقة مباشرة وجها لوجه دون وجود أي وساطة لباء تنظيمي مؤسسي مستقل و موضوعي أو لمرجعية قانونية محايدة مما يجعل فعل الولاء و توجيهه لا يكون نحو المؤسسة وقواعدها و منطلقاتها التي لها صفة الاستمرارية والديمومة والتي تفرض على الأفراد ضرورة التفاعل بشكل إيجابي مع أهدافها و ليس مع الأهداف الشخصية للأفراد.

إذا كان منطق الولاء الكمي يتحقق من خلال سيطرة مبدأ و شرط التقارب الشكلي الذي يراعا فيه البعد العددي بالدرجة الأولى فإن منطق الولاء الكيفي يتأسس و يقوم على مبدأ و شرط التمايز والتنوع الكيفي بخصوص المادة أو الفكرة أو المشروع الذي يحمله الشخص و ليس الشخص في حد ذاته، بتمايز و جدية الأدوات الموظفة لتحقيق أهداف المشروع.

عكس هذا الولاء الكيفي مرتبط بموضوع العلاقة ما بين الأفراد التي تجمعهم و ليس بالعلاقة في حد ذاتها، مرتبط بفكرة أو مشروع متعالٍ في أهدافه و أدواته، مشروع يتجاوز ذاتية الأفراد مما يجعل إمكانية وقوع الولاء يمر عبر وجود أفراد يتقاسمون نفس الفكرة ويشتركون في نفس الطرح و الأهداف و متشبعون بنفس الدلالة الرمزية مما يجعل العلاقة تكون بين أطراف فاعلة، أطراف مشاركة بإسهاماتها أطراف يتمتعون بالاستقلالية والذاتية و ليس علاقة مع أشخاص أشياء يتأثرون و لا يؤثرون، يخضعون و لا يساهمون. و بالتالي فإن الإجماع يقع في شكله الكمي الذي يهدف إلى إنشاء الجماعة المشاعية التي يحكم أفرادها روابط اجتماعية عاطفية وأخلاقية هذا الشكل من المنطق الذي يتأسس على هيمنة الولاء الكمي من حيث الشكل و فعالية شبكة العلاقات الاجتماعية البسيطة يعيق تشكل المجموعة الاجتماعية التي تتعايش داخلها الاختلافات و التناقضات.

العلاقة الاجتماعية في شكلها القبلي أو العائلي أو الشخصاني تعيق تشكل المجموعة الاجتماعية التي يتعايش داخلها أو ما بين أفرادها معطى الاختلاف و التناقض أي صورة المجموعة الاجتماعية التي يفعلها شكل التضامن العضوي. من منظور الخيارات و التوجهات الوظيفية للسلطة السياسية في الجزائر في علاقتها بالمجتمع وفي علاقتها بمبدأ رعاية و تحقيق الاستمرارية و الديمومة لنموذجها فإن منطق الولاء الكمي الذي تحويه بداخلها بنية شبكة العلاقات القبلية مثلا سوف تعكسه بشكل أساسي ما نسميه ببعد الوظيفة الأبوية أولا و ببعد وظيفة التعبئة السياسية ثانيا.

يوضح لنا دوبري على لسان الفيلسوف العربي محمد عابد الجابري أن الظاهرة السياسية تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد و الجماعات ضغطا لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والعلاقات الطائفية والمذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها مما تقيمه من ترابطات بين الناس من نعمة وتناصر أو فرقة وتنافر، هذه البنية من العلاقات اللاشعورية تبقى قائمة وفاعلة رغم ما تتعرض له البنية الفوقية للمجتمع من تقسيمات (محمد عابد الجابري،

اعتمادا على هذه الرؤية المعرفية الدقيقة و الواضحة لمفهوم اللاشعور السياسي من جهة وتقيدا بحدود خيار التوجه الاستراتيجي للتحليل من جهة ثانية، يمكننا أن نضع تعريفا تقريبا للمجتمع باعتباره كتلة مكثفة لأشكال متعددة و مختلفة من شبكات تفاعل العلاقات الاجتماعية تفاعلها وتحركها أشكال متعددة من قوى الرأسمال الرمزي أو الاجتماعي أو المادي أو ... وعليه فإن أي حقل سياسي في دائرته الانتخابية تحديدا يكون أكثر نجاعة وأكثر فعالية في كسب رهاناته عندما يمر عبر التوظيف و الاستغلال المباشر لأشكال تلك القوى من الرأسمال المهيمنة داخل المجتمع، من هنا كشف لنا التناول التفكيكي لمكونات التركيبة البنائية للمجتمع في نموذج الجزائر أن هناك هيمنة قوية لأشكال محددة من الرأسمال الاجتماعي تظهر في صور ما أسميناه بنظام شبكة تفاعل العلاقات القبلية، القرابية والشخصانية المبنية في مجموعها على قواعد الولاء لروابط و اتحادات أكثر منها اجتماعية طبيعية وليس مؤسساتية والتي يسمح داخلها للأفراد من تحقيق هويتهم وإنتاج خياراتهم و توجهاتهم فيتحقق لهم انتماءهم إلى الكتل والمجموعات الاجتماعية التي تلغي الصفة الفردانية المبنية على الاستقلالية، إذن المجتمع في هذه الحالة تحركه أكثر قوى اللاشعور الاجتماعي الذي يحافظ على استمراريته وقوة توظيفه حتى ولو تفككت وزالت بناه التركيبية العتيقة لأنها تحتفظ وتخزن داخلها بعدها الإيديولوجي والثقافي الرمزي، هذا اللاشعور الاجتماعي الذي يتحول إلى اللاشعور السياسي يتم عبره تفعيل المنطق الداخلي لتلك الأشكال من الرأسمال الاجتماعي القائم على البحث على الولاء الكمي عوض الكيفي وعلى ملء الفراغات المكانية وعلى اللاتجديد في الأدوار.

هـ. بعض خصائص القوة للروابط الاجتماعية الداخلية عند المجتمع المحلي :

تشكل الروابط الاجتماعية التقليدية داخل المجتمع المحلي مصدر أساسي في تشكيل رأسمال اجتماعي قوي ومهيمن يعكس في بعده الوظيفي نوع من السلطة المحلية التي لها القدرة على تفعيل السلوكات والممارسات الجماعية، بل إنها تسمح ببلورة ضمن المخيال الجماعي نموذج الرجل القيادي القادر على تفعيل الحقل المجتمعي وفق ما يفرضه من ثقافة سلوك الانضباط والخضوع للقائد أو الزعيم.

خصوصية هذه الروابط الاجتماعية التقليدية جعلها تتمتع من الناحية العملية بمجموعة من خصائص القوة التي سمحت لنا عملية البحث الميداني من الوقوف عليها و ملاحظتها بشكل مباشر، إنها تتمثل في النقاط التالية :

- تحقق الاجتماع البشري Le regroupement social

- تحقق التفعيل La mobilisation الفردي و الجماعي للمجموعات الاجتماعية التي لها نفس الرابطة القبلية أو العائلية.
- تسمح بتحقيق و إنتاج صورة الفعل الجماعي L'action collective الذي يجعل سلوكات الأفراد لها توجه و غاية مشتركة.
- تلغي وتتجاوز الحدود المكانية الإدارية.
- تتمتع بنوع من الحرية في ممارستها للوظائف، هذا ما يجعلها عامل أساسي ومهم في تفعيل المجتمع المحلي دون القدرة في تفعيل المجتمع العام.

9. ثنائية التنمية و الرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع المحلي :

لقد ارتبط مفهوم ثروة المجتمع عند العديد بما يتراكم من اموال وممتلكات، وأصبح الراس المال المادي هو الشكل الطاغى في مفهوم التنمية لدى الجميع. متناسين ان راس المال ليس منحصرًا في شكله المادي بل يتعدى ذلك الى اشكاله التي تتعدد بين راس مال رمزي، فكري واجتماعي... الخ. لكن الاتجاهات الحديثة والتي تبحث في اسباب تطور المجتمعات وتقدمها، اشارت الى الدور الفعال للرأس المال الاجتماعي في دفع عجلة التنمية. الامر الذي اسال الكثير من الحبر حول كيفية ادارة العلاقات القرابية والروابط الاجتماعية في اتجاه تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة.

لقد وظف المفهوم الجديد في محاولات عديدة لفهم الواقع الاجتماعي، فاتجاه بيار بورديو في تحليله لرأس المال الاجتماعي وعلاقته بالرصيد الاجتماعي للأفراد من علاقات وروابط وإمكانية تراكمه واستخدامه. والاتجاه الآخر والذي ارتبط بالجانب الاقتصادي من خلال طرح كل من جيمس كولمان الذي اشار الى الراس المال الاجتماعي بصفته الرصيد الذي يملكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي، في حين ذهب روبرت بوتنام الى ضرورة تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيد داخل التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات الاجتماعية.

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية اكبر تحد يواجه مجتمعا، نتيجة التخلف الاقتصادي وما يتبع ذلك من ارتفاع لنسب الامية وغيرها من مظاهر التخلف في زمن التقدم الذي يشهده العالم وتسارع الاحداث والمستجدات العلمية والتقنية. فكيف يمكن لرأس المال الاجتماعي ان يصبح موردا من موارد التنمية؟

سنحاول من خلال عرضنا التعرض لتعريفات راس المال الاجتماعي ومختلف مصادره وكيف يمكن لهذه المصادر ان تكون دافعة او كابحة لعملية التنمية.

يعتبر راس المال الاجتماعي من اكثر صور راس المال غموضا نتيجة عدم امكانية تمييزه وصعوبة قياسه.

فقد عرفه بوتنام على أنه: « معالم التنظيم الاجتماعي مثل الثقة، والمعايير والشبكات التي يمكن ان تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل اعمال منسقة» (Anirudh Krishna, 2002, P.2).. ان استخدام بوتنام لتعريفه لراس المال الاجتماعي جاء لإثبات ان التقليد الطويل للمشاركة المدنية قد انتج اكبر مخزون من راس المال الاجتماعي. وان انخفاض المشاركة في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية هو مؤشر على بداية انهيار راس المال الاجتماعي، وبهذا فقد خلص الى تعريف اشمل نستعرضه فيما يلي: « بينما يشير راس المال المادي الى الاشياء المادية و راس المال البشري الى خصائص الأفراد، فراس المال الاجتماعي يشير الى الروابط بين الافراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها» (غول فرحات، 2011).

بالنسبة لكولمان، فقد قسمه الى ثلاثة اشكال لراس المال الاجتماعي: الالتزامات و التوقعات، قنوات المعلومات والمعايير الاجتماعية. باعتبار ان راس المال الاجتماعي غير متواجد على مستوى الافراد او الواقع و لكن يتواجد في العلاقات الاجتماعية بين الافراد و يتشكل من الالتزامات و التوقعات فيما بين الافراد وإمكانية الحصول على المعلومات و المنافع. ويذهب بتعريفه إلى أن رأس المال الاجتماعي يكمن في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ومن عناصره الالتزامات والتوقعات فيما بينهم، إمكان حيازة المعلومات، والأعراف والجزاءات، وفي نظره يتحقق رأس المال الاجتماعي نتيجة لأنشطة غير مقصودة (هاني خميس، 2008، ص9).

اما بورديو فقد اشار الى أنه. « مجموع الموارد، سواء كانت فعلية او ظاهرية، التي تعود على الفرد او المجموعة بحكم امتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف و الاعتراف المتبادلة »، و اشار الى ان حجم راس المال الاجتماعي يعتمد على شبكة الاتصالات والعلاقات وعلى حجم راس المال الاقتصادي، الثقافي والرمزي الذي يمتلكه الفرد بحكم تفاعله مع الآخرين. فاستخدام الفرد لمكانته التي حصل عليها من خلال انشاءه لشبكات اجتماعية او انضمامه الى احزاب سياسية تجعله ذو رصيد اكبر اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه، وهنا تظهر امكانية تحويل راس المال الاجتماعي الى راس مال مادي (غول فرحات، 2011).

أ. مصادر راس المال الاجتماعي:

لقد رصد البنك الدولي جملة من مصادر راس المال الاجتماعي في مشاريعه المتعلقة براس المال الاجتماعي من اجل التنمية يمكن التعرض اليها فيما يلي (انجي محمد عبد الحميد، 2010، ص: 28-26):

(1) الأسرة: هي الركيزة التي يعتمد عليها المجتمع في نهضته والمصدر الرئيسي لراس المال الاجتماعي. فبصفتها مجموعة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة توفر المجال الامثل لتنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية التي تهدف الى تقديم المساعدات والخدمات والتعاون بين أعضائها، خاصة في ظل الازمات الاجتماعية والاقتصادية. هي المساهم الاول في تكوين قيم الفرد وعلاقاته بالمجتمع منذ طفولته، بإشباع كل حاجياته خلال مراحل نموه.

تساهم الاسرة في تراكم راس المال الاجتماعي بما تقدمه من تعاون ومساعدات بين أفرادها، لكن احيانا قد تشكل عائق من خلال عدم ثقة اعضاءها بمن هم خارج نطاقها بسبب عزلتها عن المحيط والمجتمع تجنباً للضغوط الاجتماعية. فلا بد ان تكون المنبع في تطوير نوع من العلاقات الحميمة القائمة على الحب والاحترام المتبادل بين الطفل ووالديه والأفراد المحيطين به في الأسرة. لا يمكننا تجاهل الدور المهم للأسرة في ترسيخ وتنمية القيم الاجتماعية خاصة في مرحلة الشباب عبر تدرج مطلوب بعناية للمحافظة على هذه القيم وعلى استمرارها خاصة وان ما نشهده هو مشاركة بعض المؤثرات في ترسيخ هذه القيم كالرفاق ووسائل الاعلام وغيرها من المصادر التي يمكن ان تؤول دون الاداء الفعلي لدور الاسرة.

من فطرة الانسان انه يحتاج للناس ولا يمكنه العيش بمفرده كما قال ابن خلدون « الانسان مدني بطبعه»، فمشاركة الناس ومخالطتهم والتواصل معهم من الطبيعة الانسانية فينا، ومن هنا كن لزاما ترسيخ قيم التعاون والتعامل مع بعضنا البعض في بداية نشأة الفرد والتي لا تكون خارج الاسرة. فالحرص على نشأة الطفل في بيئة اجتماعية فعالة تضمن قدر اعلى من التكيف الاجتماعي وبناء علاقات اجتماعية ناجحة (محمود المساد، 2001).

فمجالسة الطفل للأشخاص البالغين تكسبه قيماً اجتماعية عظمت من أهمها الثقة بالنفس، عن طريق استماعه للأحاديث الجادة والاهتمامات العالية، والتفكير الواع، والنقاشات البناءة التي تشعره بالنضج ويزيد شعوره بتحمل المسؤولية (داود درويش حلس).

اضافة الى الدور البالغ الأهمية الذي يتجلى في بناء الاتجاه الإيجابي لدى الأبناء نحو المهنة المناسبة لإمكاناتهم ورغباتهم وقدرتهم من جهة، ومع حاجات المجتمع وتلبية متطلباته من جهة أخرى.

تتشارك الاسرة مع المدرسة في الدور الفاعل والمهم في تعزيز الشعور بتحمل المسؤولية، وباعتبار المدرسة المؤسسة التربوية الاولى من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تشكيل الاتجاهات الاساسية لنمط شخصية الفرد بعدة وسائل اهمها المنهاج الدراسي الذي يؤثر في الطفل من خلال المفردات التي يتم اختيارها في الخطاب الموجه للتلميذ. ناهيك عن الامثلة العلمية التي يستخدمها المعلم في توضيح الفكرة والتي تنم بالروح الإيجابية، مع ضرورة مشاركة التلميذ والتي تجعله اكثر ثقة بنفسه لتحمل المسؤولية والشعور بالاحترام. ان العبيء الكبير يقع على عاتق المعلم حيث انه يقع على عاتقه تقويم سلوك التلاميذ وغرس القيم والعادات الطيبة والمبادئ الفاضلة.

(2) **الروابط الاثنية:** يمكن اعتبارها من مصادر راس المال الاجتماعي بصفتها تؤثر على طريقة تنشئة الافراد بتأثيرها على اتجاهات سلوكهم وأفكارهم. لكنها يمكن ان تؤدي احيانا الى التعصب اتجاه من يكون خارج نطاق الجماعة الواحدة.

(3) **المجتمع المدني:** يعتبر من المصادر المهمة في تكوين راس المال الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا في المجتمعات التي تتميز بارتفاع وعي مواطنيه وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية. فهو مجموعة من التنظيمات والجماعات غير حكومية تلعب دورا محوريا في مساعدة الافراد بإتاحة الفرصة للاندماج في أنشطة وتكوين ثقة بين عناصر الجماعة من اجل تحقيق مصالح المجتمع.

لا يمكن اعتبار المجتمع المدني من جانبه المؤسساتي فقط، بل اهم من ذلك جانب القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي بحيث تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكيات وتوجهها، من خلال اعطاء امكانية توفر إرادة الفعل الحر والتطوعي، وبهذا فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.

ان تنظيم المجتمع المدني يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها. دون تناسي الجانب الأخلاقي والسلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، وفي

ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (عمر برنوصي).

إن هذه القيم والمبادئ العامة، إذا ما ترسخت داخل مجتمع معين، لا بد أن تسمح بأنبعث مجتمع مدني قوي وفعال ينقذ المواطن الفرد من عزلته، ويضع أسسا واضحة للتعامل والتفاعل مع الدولة على قاعدة قانونية ودستورية وقع الإجماع عليها من طرف أغلب القوى والتيارات والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يعتبر بوتنام أول من ربط بين مفهوم رأس المال الاجتماعي وبين المجتمع المدني عندما وصف رأس المال الاجتماعي بأنه «معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات، والمعايير، والثقة الاجتماعية التي تُسهّل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة». (Putnam, 1995).

يلاحظ الربط بين المفهومين في أكثر من جانب، فقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما. فمنهم من وجد أن المجتمع المدني يعتمد على رأس المال الاجتماعي، وأنه ينهض نتيجة لهوضه. وآخرون وجدوا أن الوفرة من رأس المال الاجتماعي من المفترض أن تنتج مجتمعا مدنيا كثيفا. وأيضا هناك من اعتبر أن المجتمع المدني هو أحد البعدين لرأس المال الاجتماعي. (نادية ابو زاهر، 2008)

(4) القطاع العام: أي المؤسسات التي تنتمي الى الدولة، تعمل على توفير الحماية ووضع القوانين لتسيير الامور وتوفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

ان العاملين في القطاع العام لديهم اعلى مستوى من المشاركة والشبكات الاجتماعية مقارنة بالآخرين، وبنفس الاهمية قد لوحظ ان لديهم مقدار اكبر من راس المال الاجتماعي مقارنة بالآخرين. (محمد نصر، جميل هلال، 2007).

ويمكن اضافة مصادر اخرى كالتفاعلات بين الاقارب والأصدقاء والجيران تنشط عامة في سياق المجتمعات التي تقل فيها المشاركة في المجتمعات المدنية.

ان سيطرة الانتماءات التقليدية الموروثة كالأسرة والعائلة والانتماءات الدينية وسيادتها على الفضاء الاجتماعي يضعف امكانية نمو راس المال الاجتماعي خاصة وان علاقتها ضعيفة بالارتباطات الحديثة المدنية والرسمية. فالثقة داخل الاسرة او العائلة تنحصر في حيزها الضيق لا تعدى افرادها في حين انها ذو مردود اجتماعي مهم داخل الانتماءات الحديثة وهذا ما يشكل امرا مهما في مسار التنمية. ان الانتماءات الى المجتمع المدني ما تزال ضعيفة ولا تسمح بانتشار الثقة في الفضاء الاجتماعي وحتى وان وجدت فهي نتيجة العلاقات التقليدية التي من شأنها تضيق النطاق

على الثقة بين افراد المجتمع وتقلص من مجال تأثيرها. ان الانتماءات الحديثة وحتى الساعة تبقى فقيرة الى تأسيس نمط جديد للعلاقات بمعزى عن الشبكات التقليدية. مما يسبب اندثار الراس المال الاجتماعي او انخفاضه بسبب غياب التعاون الجماعي و حصره في شبكة هذه العلاقات.

أ. مفهوم التنمية : هي عملية تحول متعدد الابعاد لمختلف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجري في اطار مؤسسات سياسية تحضى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية في ظل احياء وتجديد القيم الاساسية للثقافة الوطنية (مصطفى عبد الله الكفري، 2004 ، ص 1) .

ب. المجتمع المدني والتنمية: إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني نتيجة الدور الايجابي الذي تلعبه في حياة الفرد و المجتمع، جعلت العديد من البلدان تشجع تواجدها. هذا التواجد الذي تتعدد مجالاته بهدف تحقيق العدالة وتقديم يد المساعدة لمختلف الفئات والشرائح على اختلاف تكوينها واحتياجاتها.

ان مساهمة المجتمع المدني ودوره في التنمية يتجلى في ثلاث جوانب رئيسية، الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي (احمد ابراهيم ملاوي، 2008، 260- 265):

تساهم منظمات المجتمع بإعطاء الافراد حق اىصال اصواتهم بصورة قانونية، منظمة وفعالة الى الجهات المسؤولة وتمكنهم من حرية التعبير عن مطالبهم. اضافة الى توفير فرصة انجاز برامج في مجالات مختلفة تخدم التنمية الاجتماعية كبرامج التعليم والتدريب ومحو الامية، ومساعدة الاسر واقامة مراكز اجتماعية للشباب وفي احيان كثيرة تامين وجبات للفقراء.

دون ان نناسى حلقة الوصل التي تساهم في انشاءها بين طبقات المجتمع عن طريق المساعدات التي يقدمها ميسوروا الحال لصالح الفئات المحرومة، مما يولد جوا من التأزر والتراحم والإيثار بين افراد المجتمع.

اما من الجانب الاقتصادي، فتعد احدى الادوات التي تستخدم في مكافحة والتقليل من حدة الفقر من خلال المساعدات المالية التي تقدم للفئات المحرومة والمحتاجة، ومساعدتهم على الحصول على مهارات بواسطة اتاحة فرصة تدريبهم وتأهيلهم ببرامج تكوينية او توجيههم للاستفادة من مهاراتهم في اعمال تحولهم من عاطلين الى اشخاص فاعلين في المجتمع.

يمكن اعتبار هذه المؤسسات بمثابة اداة فعالة في اعادة توزيع الدخل من خلال توزيع

المساعدات المالية للفقراء لتلبية احتياجاتهم مما يزيد في الرفاهية الاجتماعية. ان تبرعات الاغنياء ومساعداتهم قد تساهم في تمويل بعض المشاريع الصغيرة وتشغيلها مما يسمح بتوفير فرص عمل. ان الانخراط في هذه المنظمات في حد ذاته يعتبر استثمار لوقت الفراغ وخاصة لفئة الشباب العاطلين عن العمل. فقد اشارت بعض الدراسات (الملفج، 2007) إلى أن معدل ساعات التطوع المبدول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته 176 مليار دولار.

يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديًا تشكل 4.4% على مستوى العالم.

تساهم ايضا بشكل ايجابي في تثقيف افراد المجتمع من خلال الندوات والأيام الدراسية التي تقوم بها على اختلاف المحاور التي تتناولها سواء في المجال التعليمي، الرياضي والاجتماعي...الخ. ومن خلال توعية المواطنين بواسطة البرامج التوعوية والتطوعية للحفاظ على البيئة وحمايتها وتنظيم حملات النظافة والتشجير وحماية الطبيعة من التلوث (القصبي، 2007).

تتمتع منظمات المجتمع المدني بدور كبير في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، بصفتها احد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية.

يشعر العمل التطوعي براحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة، بالنفس عند المتطوع، ويقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل من خلال شعورهم بدورهم واهميتهم ومساهماتهم في تنمية مجتمعاتهم (عبد السلام، 2004).

ان اهمية الراس المال الاجتماعي من خلال جميع اشكاله تشكل حجر الاساس في كل عملية تنموية فكما يمكنه ان يكون دافعا لها يمكنه ان يكون من اسباب فشلها، فاهمية العلاقات الترابطية بجميع اشكالها في المجتمع تساهم في خلق الجو الذي تعتمد عليه العملية التنموية، وبدون تواصل افراد المجتمع وتكاملهم وتعاونهم و مشاركة كل فرد فيه مهما كان انتماءه، ومشاركتهم في الامور التي تخدم مصالحهم المشتركة قبل المصلحة الفردية لا يمكن التحدث عن

عملية التنمية في جميع أشكالها حتى ولو سخرت المبالغ المالية والإمكانات المادية اللازمة لذلك.

10. الروابط الاجتماعية في بعدها التقليدي وإشكالية الحداثة :

إذا كان الاجتماع السياسي في بعده الفلسفي هو خيار ضروري و إلزامي للحفاظ على الجنس البشري و استمرارية البناء المجتمعي و إذا كان النموذج السياسي للسلطة في بعده السوسيولوجي الإجرائي هو أسلوب و آلية كيفية في تنظيم و تسيير مجموع التناقضات و الاختلافات التي تقع ضمن علاقة تفاعلية داخل فضاء عمومي فإن تحقيق هذا الخيار في هدفه و غايته و تجسيد هذه الآلية في اشتغالها و فعاليتها يمر حتما عبر توفر العديد من الأدوات و الآليات من جهة و عبر التأسيس لمجموع التوجهات النمطية و المعيارية القاعدية و مختلف الأطر المرجعية البنائية من جهة ثانية و التي سوف تنظم و تؤسس لأي نموذج من البناء السياسي، من هنا جاء اهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين خاصة في علم الاجتماع مركز و موجه أساسا نحو البحث ليس في مستوى الخصائص المثالية و الإنتاجات الكمية للنماذج السياسية و إنما في مستوى الطرق الكيفية في تحقق العلاقات التفاعلية بين الحاكم والمحكوم، بين الأدوات و ما هو أنماط بنائية، البحث في المنطق الداخلي الذي يؤسس لتلك العلاقة و لذلك الارتباط التفاعلي بينهما.

هنا أيضا جاء انشغالنا ليتعلق بمحاولة وضع قراءة سوسيولوجية تحليلية حول موضوع السياسي في الجزائر من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ضمن أي دائرة من الاشتغال يمكن تصنيف النموذج السياسي الجزائري؟ وماهي المحددات الأساسية التي تصنع أو تعطي له صورة التواجد؟ وماهي الافرازات الأساسية لهذا النموذج؟

أ. في خصوصية النموذج السياسي الجزائري:

القراءة السوسيولوجية المتأنية في معطيات التاريخ السياسي الجزائري لما بعد الاستقلال تكشف لنا في بعدها العام كيف أن شكل السلطة السياسية عبر جميع المراحل التاريخية لم يعرف تغيير كفي في ميكانزمات اشتغاله و إنما هناك استمرارية نمطية في توجهه الوظيفي و بعده التفعيلي ارتكز أساسا على غاية تحقيق تنمية شاملة منطلقها إيديولوجي بالدرجة الأولى يهدف إلى منع تشكل أي قوى اجتماعية معارضة وعلى أسلوب حدائي يعتمد على استراد النماذج التنظيمية و البرامج الهيكلية التقنية، هذا ما تعبر عنه وتعكسه عمليا اهتمامات وأولويات الخيارات التي اعتمدها جل رؤساء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، والتي تصب فيما هو اقتصادي أي فيما

هو مشاريع وبرامج معظمها تنموية مادية تهدف في جوهرها إلى تحسين وترقية الوضعية الحياتية والمعيشية للأفراد من الجهة الثانية المتعلقة بالاطار المرجعي الموجه والمرتبط بمجموع الأدوات والآليات وبمستوى تحقيق تلك الخيارات الاقتصادية وذلك الهدف المادي فإن توجهها السياسي اقتصر على ضرورة اعتماد وتوظيف ما هو مرتكزات تقليدية في جانبها الثقافي والايديولوجي، النموذج السياسي الجزائري في شكله و بنائه يجمع بين التوظيف الإيديولوجي للتقاليد كقاعدة اجتماعية ترتبط بالمستوى القيمي المعياري المشكل للنسق البنية الذهنية ولنمط شبكة تفاعل العلاقات الداخلية. و التوظيف الإيديولوجي للحدثة كخيار تنموي اقتصادي بالدرجة الأولى يرتبط بالمستوى البنائي الهيكلي المشكل لخلاصة ما هو مادي حضاري أسسه وشروطه تواجدت وتفاعلت ضمن دائرة مكانية اجتماعية ثقافية متميزة وفق صيرورة تاريخية تطويرية أوروبية تحديدا. هذا يجعلنا نستنتج أن النموذج السياسي الجزائري يقع ضمن ثنائية أساسية مشكلة من محرك التقليدية واستراتيجية التحديث.

ب. في مفهوم التقليدية Le Traditionalisme :

ينبغي أن نفرق بين التقاليد والتقليدية، فالأول مسألة طبيعية تختص بها كافة المجتمعات البشرية مهما كان مستوى تطورها الحضاري إنها تؤسس لجانب من هويتها الاجتماعية والتاريخية ومن كيانها الوجودي، إنها تتحدد في مستوى ما هو مادة من التراكمات التي تنتمي إلى مجال زمني ماضي أصبح عبر التطور التاريخي و عبر التفاعل مع عناصره و معطياته يشكل نوع من القيمة الرمزية. أما التقليدية فهي مسألة غير طبيعية مادام أنها من اختيار وإنتاج توجهات فردية أو جماعية ووفق استراتيجية معينة تخدم أهداف محددة و لهذا فهي مرتبطة أكثر بالتوظيف أولا أي بالاستعمال والاستغلال الوظيفي لمادة وعناصر التقاليد قصد تلبية حاجة ما و هي ثانيا تخفي بعدا إيديولوجيا الغاية منه تلبية مصالح مجموعة اجتماعية محددة و تحقيق أهداف سياسية غير معلن و مصرح بها. إنها عملية لتفعيل ما هو قديم قصد تحقيق ما هو جديد و حاضر، التقليدية هي أن تجعل من التقاليد (من الماضي) الوسيلة و الأداة لفهم الحاضر وتسيير الموجود القائم، هذا ما يؤكد على وضعية عدم القدرة على الإبداع و الابتكار لإنتاج الأدوات الجديدة، إنها تعبير عن حالة نفسية للخوف من الجديد و من إفرازاته و انتاجاته التي قد تطرح موازين قوى مغايرة، يقدم لنا أيزنسطاوطوضيحا كافيا و تمييزا دقيقا بين المفهومين عندما يقول «..لا يجب خلط هذه التقليدية مع ذلك المضاف الطبيعي من تقليد معين، إن التقليدية تعني نمطا إيديولوجيا متجه ضد الرموز الجديدة ليجعل بعض الأجزاء من التقليد القديم في خدمة

رموز تبرر نظاما تقليديا، ضد كل تيار جديد أو كل ابتكار..» يضيف قائلا «...إنها خاصية تتميز بها المجتمعات الميالة إلى قبول حالة الثبات بخصوص الأنظمة أو الشخصيات التي تعود إلى الماضي الحقيقي أو الرمزي...إنها تضع حدود لعملية التجديد...».

ج. في مفهوم التحديث La Modernisation:

هنا أيضا ينبغي أن نميز بين ما هو حادثة و ما هو تحديث، فالتحديث نعني به عملية تهدف إلى تحقيق التغير و التطور لكن فقط في مستواه المادي الشكلي، هنا المسألة مرتبطة أكثر بخاصية التأثير بتلك النتائج المادية التي تفرزها الحادثة و ليس مع أدوات و طرق وكيفيات تحقق الحادثة ذاتها، من هنا يصبح التحديث لا يعبر عن خاصية لحركية مجتمعية منبعها إرادة الأفراد و وعيمهم في ضرورة تحقيق التغير بل هي مرتبطة برغبة الحاكم في أن يجعل من التحديث غاية و ليس وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، لرسم و فرض شكل من العلاقة التفاعلية بينه و بين المحكوم قائمة على اللاتوازن، علاقة عمودية أبوية تحول الثاني إلى ذلك القاصر و العاجز، إلى التابع الذي ينبغي أن يحمد الله على نعم ولي أمره.

التحديث يؤسس لعلاقة نيوباتريمونيالية نهايتها امتلاك و احتكار الحقل السياسي من طرف الحاكم و تحويله إلى ملكية خاصة يتصرف فيها كيفما يشاء و دون إشراك أو إسناد أي قوة سواء اجتماعية أو قانونية. التحديث عملية ملزمة متحكم فيها، فاعلها الأساسي الحاكم وليس المجتمع، عملية مفروضة دون مراعاة قابليتها و توافقها مع الشروط الاجتماعية والثقافية للمكان، إنها تأخذ شكل العملية القيصرية التي تقاس و تحدد نتائجها من خلال البعد الكمي و الشكلي و لهذا لا نجد تلك العلاقة التفاعلية بين الأفراد و أدوات و مستويات التحديث مثلما يقع بالنسبة لعملية الحادثة، فالمجتمع لا يعتبر طرف ضمن هذه المعادلة بل هو مجرد منتفع مستهلك لتلك الحضارة المادية و غير منتج لها.

التحديث لا يمثل قطيعة بين الجديد المؤسس و القديم، إنه يحقق وجوده كإضافة مادية مع استمرارية تواجد ذلك القديم العتيق و قدرته على التأثير في إنتاج تفكير و توجهات وعلاقات الأفراد، يبين لنا الباحث هشام شرابي في موجب قراءته الواقع العربي كيف أن التغير المادي الكمي لا يحقق التحول الجذري الذي تتطلبه الحادثة الصحيحة و أن ما تحقق حتى الآن من تغير في الكم المادي إنما هو تعزيز للوضع القائم و تحديث لضعفه و تخلفه، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على حماية السلطة الأبوية و فرض قيمتها و علاقتها و بالتالي استمرار المجتمع موضوعيا في حالة ضعفه و عجزه².

أما الحداثة فهي وضعية من التطور التاريخي يعرفها المجتمع نتيجة ديناميكية داخلية يتعرض لها سواء من حيث أدواته و طرقه و أهدافه فتعطي له صورة محددة من نظام لتفاعل علاقاته الداخلية، إذن هي خلاصة أو نتيجة لصيرورة من العمليات الديناميكية و من الحركية المجتمعية التي تسمح بالانتقال من الوضعية -أ- نعتبرها قديمة إلى وضعية -ب- جديدة من حيث اتصافها بالتميز و العقلنة و التنظيم الأكثر فعالية مقارنة بالوضعية الأولى إنها تجسيد لنقلة نوعية و كيفية أساسها الإبداع و الابتكار الفعلي والواقعي الذي يقوم به الأفراد بخصوص تنظيم و تسيير شؤونهم الجماعية، نقلة نوعية يعتقد فيها ويعيها المجتمع فتدفع إلى التفكير في تغيير أدواته و طرق تفاعله و تعامله مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع، إنها تستدعي استراتيجية جديدة في التصور و العمل تتجه أكثر نحو مؤسسة جميع شؤون المجتمع العامة و عقلنة كل ما هو نظام للفعل الجماعي. الحداثة تمس أولاً مستوى التغيير في الذهنيات و في بنية التصورات الثقافية للأفراد إنها تعبير عن عقلنة للواقع، الحداثة هي مرادف للعملية التاريخية أي قدرة المجتمع من خلال ذاته على الإبداع المستمر، إنها حركة جماعية للتراكم الكيفي الواعي الذي تنعكس على مستوى نتائجه صورة المجتمع وهويته المحلية.

د. في فهم إشكالية التغيير:

من منظور الطرح الاستراتيجي الذي يقوم على مبدأ تحديد قواعد اللعبة و رهاناتها التي تفرض كيفية محددة من التعامل و التفاعل مع أدوات و طرق تحقيق تلك الرهانات فإن عملية التغيير تصبح لا تخضع إلى مسألة ذاتية و إنما ترتبط بقوة الشروط الموضوعية التي تحمل في ذاتها قوة التأثير على الواقع مما يحولها إلى نوع من السلطة الفاعلة و لهذا لا يمكن الحديث عن إمكانية حدوث التغيير المؤسس و المبني ضمن أي نموذج من البناء التنظيمي ولا يمكن قيام الجديد و طرح البديل لكل ما هو موجود حاصر إذا لم يعرف الأول (القديم) أزمة بخصوص منطق اشتغاله و على مستوى نظام تفاعل علاقاته الداخلية و بالنسبة لأبعاده الوظيفية المتعلقة بتحقيق مجموعة من الرهانات. فقط ضمن هذه الوضعية يصبح الحديث عن إمكانية تغيير القديم بالجديد ممكنة و تصبح مسألة استبدال أدوات و طرق تفعيل النظام و اشتغاله ضرورة تاريخية و اجتماعية، لأنها أصبحت الأدوات القديمة عاجزة على تحقيق صيرورة المجتمع و غير قادرة على التأقلم مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع.

يطلعنا نموذج التاريخ السياسي الأوروبي بخصوص الكيفية التي تشكلت و تأسست بموجبها مسألة الدولة الحديثة بكل ما تحمله من خصائص متميزة و مستقلة عن الشكل التقليدي

أن هذا التأسيس الجديد لم يتحقق إلا عندما عرف المجتمع المدني أزمة بخصوص الاندماج مرتبطة بتشكيل الروابط والتضامات الاجتماعية المشاعية التقليدية على تلبية حاجات الأفراد و عدم قدرتها على تحقيق التوازن والتفاعل المتبادل ونتيجة ظهور رهانات فردانية جديدة لم يتمكن النظام الإقطاعي من تنظيمها، إنها أزمة تناقضات واختلافات جديدة كشف عنها صراع القوى المتعددة والمختلفة، تجاوزت في بعدها فعالية آليات وأدوات التنظيم السياسي للدولة التقليدية، هذه القوى التي أصبحت لها رغبة في البحث عن البديل، رغبة في المساهمة في التأسيس له عبر توجيهها للحصول على السلطة. ما يلاحظ على النموذج السياسي الجزائري شيء آخر هو سيطرت نموذج العلاقات التفاعلية التقليدية وهيمنة شكل الروابط الاجتماعية الطبيعية التي تؤسس لبنية المجتمع العام و التي لازالت عبر التطور الزمني تحتفظ بقدرتها على الاشتغال و قوتها على التفاعل و التعامل مع معطيات الواقع، مازالت لها نوع من الهيمنة للحفاظ على بعض الآليات و الميكانيزمات الوظيفية التي يعتمدها الأفراد لتحقيق رهاناتهم أي ليس هناك أزمة تدفع إلى ضرورة البحث عن البديل ففوة التقاليد و منطق سلطتها على تنظيم تفاعل العلاقات و على توجيه النظم الزبونية والبناءات الأبوية و الأهداف الشخصية لازالت قائمة فلم تصل بعد إلى مستوى تتعارض فيه مع التحديات و التحولات الجديدة، مع أدوات و آليات تنظيمها. من جهة أخرى، قدرة السلطة السياسية على العودة إلى مادة و عناصر هذه التقاليد و الاستثمار فيها إيديولوجيا لا يزال مستمرا حتى ما نطلق عليه بالقوى الاجتماعية، سواء الاقتصادية أو الدينية أو الثقافية ننظر لنموذج تلك العلاقات التقليدية عاملا مناسبا لتحقيق رهاناتها و لا تمتلك رغبة أو طموح كطبقة أو كقوة اجتماعية للوصول إلى السلطة، فمثلا القوة الدينية الممثلة في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS التي كان لها هذا الطموح ضلت نفسها كالابن العاصي غير الطائع لأبيه الذي هو حزب جبهة التحرير الوطني FLN أي أنه لم يخرج عن دائرة القديم ولم يتحرر من سلطة التقاليد فكان هدفه الاستحواذ على مركز السلطة الأبوية و إعادة إنتاج نفس العلاقات الزبونية و الشخصية إذن عملية التغيير و التأسيس للحدث السياسية تستلزم تحقق انفصال أو قطيعة ما بين قواعد اللعبة التقليدية و الجديدة، هنا الانفصال راجع إلى حدوث الأزمة على مستوى اشتغال و فعالية النموذج الأول، فمادام هناك سيطرة لقواعد اللعبة الممثلة في التقاليد داخل المجتمع و مادام هناك توظيف إيديولوجي لمادة و عناصر هذه التقاليد من طرف السلطة السياسية فلا إمكانية للتغيير و لا ضرورة للبحث عن البديل.

لقد اتضح لنا مسبقا كيف أنه بالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أدت إلى تفكك بعض البنى الاجتماعية و اختفاء عدد من الآليات الوظيفية السياسية التي ضلت تعتمد عليها السلطة السياسية لفترة معينة لكن رغم كل هذا يبقى أن بنية النسيج الاجتماعي في كليته لا يزال تتحكم فيه معايير و قواعد مرتبطة مثلا بأشكال التضامن الميكانيكي و نماذج العلاقات الأبوية و صور المنطق العشائري و هذا راجع لأن مسألة عملية التفكك التي تحدثنا عنها مست فقط مستوى البعد المكاني للعائلة مثلا لكن يبقى البعد الانتمائي و الترابطي و التفاعلي كروح لذلك المكان مستمر في التواجد فأصبح هناك شبكة من التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات عملية منفصلة و بعيدة عن نموذج العائلة الموسعة و عليه تبقى إشكالية اللاتغير في نمط السلطة السياسية ليست مسألة فكرية و لا هي مرتبطة بطبيعة البنية الذهنية للأفراد و بمنظومة القيم و المعايير التي يتم الاعتقاد فيها فقط أي أن فهمنا و تحليلنا لا يتعلق بفرضية ثقافية حيث نكون ملزمين بالبحث عن مجموع الدلالات و المعاني التي يشكلها الأفراد على مستوى بنية مخيالهم الجماعي بخصوص الموضوع السياسي بالقدر ما هي إشكالية اجتماعية لها خلفيات أنثروبولوجية و ترتبط تحديدا بنموذج شبكة العلاقات التفاعلية لاجتماعية التي رسمها المجتمع عبر مسار تطوره التاريخي و استمر الأفراد في إعادة إنتاجها و في الحفاظ على ديمومتها من موجب أنها تحقق العديد من الغايات و تلبى الكثير من الحاجات و تنشأ التوازنات الداخلية للمجتمع، أكثر من هذا لقد تحولت إلى شكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلك و يستحوذ عليه الأفراد و يعكس منطقته الداخلي على كيفية بناء الحقل السياسي و على أسلوب اشتغال السلطة، نعتقد أنها تحمل جانبا إجرائيا يتجسد ميدانيا عبر سلوكات و ممارسات نفس الأفراد التي تعكس هي الأخرى نمطية معينة من الإطار التفاعلي الاجتماعي الذي ينتمون إليه و يحددون بموجبه هويتهم والذي يوجه و يؤثر و يسير حتى نشاطاتهم و تطلعاتهم وفق منطق داخلي خاص بالمجتمع نفسه و كأن الفرد يضل أسير لمبدأ هذه الأطر الاجتماعية التي تم توارثها و يضل خاضع لعملية الإنتاج المتكونة من مجموع قواعد تنظيم و تسيير علاقة هذا الفرد بالآخر.

تحليلنا لهذا الشكل من الأطر الاجتماعية لا يقتصر على مستوى محتوى الخطاب الذي يمكن أن ينتجه المبحوث و لكن يمس أشكال و مظاهر السلوكات المعبرة عمليا لذلك الخطاب داخل فضاءات مكانية اجتماعية متعددة و مختلفة، نقصد بالأطر هنا مجموع القواعد والمعايير التي لها صفة الثبات والتي تؤدي وظيفة لتأطير و توجيه انتاجات الأفراد من السلوكات و العلاقات حتى أنه في بعض الحالات تصبح هذه الأطر بمثابة تجسيدات لأشكال من السلوكات القديمة التي

تتحول إلى نماذج مرجعية لسلوكات آنية تقاس على أساسها عامل الالتزام أو الخروج عن إطار قاعدة السلوك س، انه سلوك التلقين والامتثال الذي لا ينبغي أن يخرج إطار ما هو مقبول و معترف به.

محدد السلوك بالنسبة لبعض المجتمعات هو مجموع الروابط الاجتماعية في شكلها العائلي أو القبلي أو الشخصي التي تضل تعطي صورة للحركة و الديناميكية، كل هذا جعل المجتمع يتميز كما يرى الباحث عبد الرحيم لمشيحي بنوع من الثبات الرافض لأي تغيير إنه يقدم لنا في خضم تناوله لإشكالية الأزمة السياسية في الجزائر تلخيصا واضحا و دقيقا يبين فيه الحقيقة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري و كذا «..بسيطرة بني قديمة تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية و الزبونية و جميعها ظواهر تكبح صيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية كما تمنع ظهور نخب سياسية و فكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع و الدولة»³. في نفس الاتجاه يوضح لنا نفس الباحث أن الفرد في المجتمع الجزائري لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجودها المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه أي باعتباره عضوا في القبلية أو العشيرة أو الطائفة و يستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة و تحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما. إذن نحن أمام استمرارية لهيمنة و سيادة شروط و عناصر القوى التقليدية في بنائية المجتمع و في توجيه خيارات الأفراد من سلوكات و ممارسات و علاقات التي يتم إنتاجها و إعادة إنتاجها مما خلق الأرضية الاجتماعية المناسبة لبروز نوع من الاستغلال و التوظيف الإيديولوجي لهذا المعطى التقليدي فيتأسس بذلك بعدا آخر و توجها ثانيا أسماه أيزنسطا بالتقليدية، كل هذا أعطى صورة محددة و متميزة سواء بالنسبة لنموذج المجتمع ككل أو نموذج الفرد بشكل خاص كان له تأثير مباشر على عدم حدوث الجديد أو قيام التغيير بخصوص مستوى بناء و اشتغال السياسي. من هنا يمكننا استنتاج الملاحظة التالية : أنه ما لم يكن هناك ضرورة و حتمية تاريخية تفرض نفسها لإحداث عملية التغيير فلن يقع ذلك و ما لم تضل تلك الآليات والأدوات الموظفة داخل المجتمع من أجل تفعيل لعلاقات إلى حالة أو وضعية من الانسداد والتوقف في أدائها الوظيفي و في تحقيقها للفعالية و في إنتاجها للتأثير على الواقع، ما لم يزداد الواقع تعقيدا من حيث حجم و نوعية التحديات و الرهانات التي يتعرض لها الأفراد فتجعل من تلك الأدوات تقف عاجزة عن التعامل معها إيجابيا و إيجاد لها الأجوبة المناسبة فلن يقع التغيير. فسيطرة

قوى التوظيف التقليدية داخل الحقل السياسي الجزائري المشككة و المبنية من عناصر الروابط الاجتماعية الطبيعية و شبكة العلاقات التفاعلية التقليدية في شكلها القبلي أو العائلي أو الجهوي الهادفة إلى الاعتماد على قاعدة التكرار ضمن خيار نموذج و أسلوب التحديث الذي اعتمدته السلطة السياسية حتى تحافظ على مركزيتها المطلقة و المتشددة هو الذي أدى إلى تميز كل التاريخ السياسي لما بعد 1962 بالاحضور للقوى التاريخية خاصة في بعدها السياسي أي غياب حركية و ديناميكية على مستوى أطراف الفعل السياسي داخل المجتمع أين يكون مصدرها الأفراد الفاعلين و أين تكون آلياتها و أدواتها متوفرة داخل الحقل السياسي نفسه. ضمن نفس الطرح الذي جاء به ألان توران *Alain Touraine* في إطاره العام المتعلق بتاريخانية المجتمع ككل⁴ يمكن القول أن المحددات فوق السياسية التي تبني وتحرك الحقل السياسي نبداً تفقد قوتها كل ما طور السياسي قدرته على الإبداع والتجديد في أدواته وآلياته.

ينبغي أن نعلم أن التغيير صيرورة و حركية داخلية، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير في الرهانات و التحديات و عملية التغيير في بنية المجتمع و في شبكة تفاعل علاقاته و في مجموع روابطه الاجتماعية. بالنسبة لنموذج المجتمع الجزائري تبقى مختلف تلك العناصر والمعطيات غير عاجزة مادام أنها تلبى العديد من الحاجات و تجيب على الكثير من الانشغالات و تقدم و تحقق عدد من الأدوار والوظائف التي يحتاجها المجتمع من أجل استمراريته. الضرورة و الحتمية التاريخية يمكن أن نعبر عنها من خلال سؤال ثلاثي الأبعاد: لماذا التغيير؟ ماذا نريد من التغيير؟ كيف يمكن تحقيق هذا التغيير؟ أو التغيير في ماذا؟ الجواب على هذه الأسئلة سوف يعكس مدى استعداد المجتمع لتحقيق عملية التغيير، مدى وعيه بالعملية التغييرية، يعكس أن مسألة التغيير هي عملية و هي صيرورة للبناء لا يمكن أن تتحقق و لا يمكن أن تصل إلى أهدافها إلا عندما تكتمل كل أجزاء البناء، إنه التراكم الكيفي لعناصر وشروط التغيير، هذا التراكم هو الذي يجعل من الواقع معقد فينبثق عن ذلك العديد من الأسئلة و الكثير من التحديات و الرهانات الجديدة فتصبح شبكة تفاعل العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع عاجزة و غير قادرة على التصدي لها و التفاعل معها إيجابيا مما يجعل مسألة البحث عن البديل أمر ضروري. تصبح علاقة السلطة بالمجتمع علاقة للتناقض و الصراع لأن أدوات السلطة و نماذج الوظائف التي تحقق لها الاستمرارية والتي تؤديها اتجاه هذا الأخير تصبح في وضعية غير مجدية و لا تجد الأرضية الاجتماعية المناسبة لتفعيلها و تجسيدها فيقع اللاتناسب و اللاتأقلم مع المنطلقات والتوجهات التي تستلزمها بنية شبكة تفاعل العلاقات. (فإذا كانت الدولة في المجتمعات الأوروبية تشكلت عبر أو نتيجة الأخطار التي كان يتعرض إليها المجتمع فإن الدولة في مجتمعات العالم الثالث تشكلت

على أساس التجزئات الاجتماعية (Fragmentation Sociale).

إذا كانت التقليدانية هي المحرك الأساسي و المنظم الجوهرى لقواعد اللعبة داخل الحقل السياسي فكيف يعقل أن يحدث التغيير أو ينتج الجديد، سوف يظل السياسي سواء من حيث كيفية اشتغاله أو طرق بنائه أو حتى ماهية نتائجه و إفرازاته لا تتمتع بالاستقلالية و بالانفصال عن كل ما هو اجتماعي تقليدي، عن كل ما هو روابط اجتماعية طبيعية و شبكة تفاعل علاقات قبلية أو عائلية أو جهوية، سوف يظل يرتبط بتلك البنية التقليدية و بمنطقها العام القائم على الشخصانية و الزبونية و الأبوية، لأنها تؤسس بنية المجتمع في تركيبته وفي شكل توازنه و كيفية إنتاج تفاعلاته و لأنها تشكل المرجع أو المخزن الذي يوفر آليات و ميكانزمات ذات قيمة استثمارية أو ذات مردودية ريعية و لهذا فإن الإتحادات الجماعية ذات النمطية التقليدية القبلية أو العائلية أو الشخصانية تعيد تركيب نفسها كما تعيد انتشارها، لذا على الفاعلين الذين يسعون وراء الفعالية السياسية البحث عن الكيفية في استعمالها بدل إلغائها.

هذا الوجود السوسيولوجيالستانكي ضمن ما هو سياسي و هذه الفعالية و الديناميكية في قواعد اللعبة داخل المجتمع هي التي منعت من تشكل الحداثة و استلزم في المقابل اعتماد أسلوب التحديث في مستواه المادي البنائي الكمي و ليس في مستواه العلائقي الكيفي، إعتداد التحديث ليس كأداة و كوسيلة و إنما كغاية و نهاية في ذاتها فرضتها و استلزمها رغبة وإرادة الحاكم بالدرجة الأولى و لم تتطلبها ضرورة تاريخية مجتمعية وفق ديناميكية و حركية داخلية تستدعي مشاركة و مساهمة مختلف القوى الاجتماعية للمجتمع ، إنها غاية هدفها إنتاج التكرار و تحقيق الاستمرارية، التحديث كأسلوب يحصر التغيير في جانبه المادي فقط و يبحث عن التجديد داخل دائرة مكانية مجتمعية تقليدية في شروطها و قواعدها و منطقها، في هذه الحالة تصبح جميع النتائج و الإفرازات التي تطرحها عملية التحديث تتميز بخاصيتين، الأولى أنها سوف تمس فقط الجانب المادي من البناء المجتمعي و المستوى الكمي من التحول الآداتي التراكمي بخصوص الأدوات التقنية و التكنولوجيا و لا يمس الجانب الفكري من البناء الذهني للأفراد أو المستوى الكيفي من التنظيم و التأهيل المؤسساتي، الثانية أن مستوى منظومة المعايير و القواعد التي يحددها أسلوب التحديث والتي ينتمي إلى دائرتها الأفراد فتحدد مثلا مكاناتهم و أدوارهم داخل المجتمع، لا تمثل بالنسبة لهم شيء مكتسب Acquis فردي أو جماعي تم انتزاعه Arraché بفعل الاجتهاد والمشاركة الفعلية في حركة بناء التاريخ و الصراع الدائم مع التناقضات و تحديات الواقع فهي خارجة عن نسق الصيرورة التاريخية و الاجتماعية الفعلية التي عرفها المجتمع و إنما هي معطى محول Transmis و ممنوح لهم، إنه يتجاوز إرادة الأفراد المستفيدين منهم فينتج لنا على

مستوى الواقع مستويين من الهويات ، هوية وفق نمط ثقافي و اجتماعي تقليدي فاعلة و لها جذور تاريخية و اجتماعية قوية توجهها إستراتيجية قائمة في الكثير من الحالات على أسلوب الدفاع و حماية الذات، على غاية الحفاظ على استمرارية الموروث و هوية ثانية مصطنعة غير واقعية و مؤقتة تظهر تجلياتها فقط في حالات و مواقع رسمية يكون فيها الفرد مقيد قانونيا أو إداريا تحركها إستراتيجية البحث عن موقع داخل منظومة المعايير الجديدة ليس من أجل خلق التميز و التمايز أو من أجل التموّج بشكل فعلي و جذري يسمح بالارتقاء و البناء التاريخاني للفعل الجماعي و إنما فقط من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو التحصن من أي مجابهة أو مقاومة موازية، بشكل عام يمكننا القول أن اعتماد التقليدانية كتوظيف إيديولوجي للتقاليد كان يقابله اختيار التحديث كتوظيف إيديولوجي للحدّثة.

خلاصة:

قد تكون فرضية عدم نفي وإلغاء عناصر ومعطيات ما هو ترابيات لبنى اجتماعية تقليدية عندما نريد التأسيس لمشروع الحداثة السياسية في صورة الدولة صحيحة و مقبولة سوسيولوجيا مادام أن المنطق العلمي يؤكد لنا عبر العديد من نتائج الدراسات والأبحاث وفي الكثير من التخصصات أن معطى البنى الاجتماعية التقليدية ذات الخصوصية الطبيعية هي حقيقة أنثروبولوجية و واقع مجتمعي قائم بذاته موجود في كافة التشكيلات المجتمعية مهما كانت صور تنظيماتها، ومستوى تطورها وشكل تركيبها الاجتماعية معقدة أو بسيطة إنها ضرورة اجتماعية حتى يحافظ أفراد المجتمع على توازنهم و استقرارهم الداخلي و حتى يتمكنوا من أن يحققوا فيما بينهم حالة من الاتصال و التواصل، من الارتباط والترابط مما يسمح بان يكون المجتمع له وجود فعلي و في حالة العكس فإن هذا يعني زوال لفكرة المجتمع في حد ذاته و لفكرة العيش داخل المجموعة الاجتماعية. لكن عندما ننتقل إلى مستوى المرحلة الثانية من التأسيس للسياسي و المتعلقة في هذه المرة من تحقيق الاستمرارية وفرض التوازن و تحقيق الديناميكية و الفعالية من اجل تجسيد المصلحة المشتركة والاعتراف بوجود الفضاء العمومي القادر على احتواء جميع الأطراف و اندماج جميع القوى الفاعلة و المشاركة، إننا نعتقد أن قوة المجتمع على إحداث التغيير و قدرته على تجاوز التكرار و الاستمرارية في سيطرة البنى التقليدية و هيمنتها على منع توجيه و تحقيق الخيارات السياسية الجديدة و المتجددة مرتبط بضرورة إحداث بنى و ميكانزمات بديلة تكون قادرة على جعل التنظيم الاجتماعي للمجتمع ينتج أو كما يقول بارسونس يعكس قدرة على التأقلم العام مع وقائع خارجية و داخلية مع معطيات ثابتة و متغيرة دائمة أو ظرفية، التأقلم هو مرادف للإبداع، للتجديد لكن التجديد لا نقوم به عبر أدوات تقليدية و لا يمكن أن يحدث إذا كنا ننتمي ضمن دائرة من العلاقات التفاعلية المغلقة و المسيجة سواء في شكلها الأبوي أو السلطاني أو القبلي. فهذا يستلزم حتمية تفكيك تلك البنى التقليدية المركبة مما هو روابط اجتماعية أولية و مما هو علاقات تفاعل طبيعية ومما هو مجموعات اجتماعية مشاعية تتحكم فيها خاصية التضامن العفوي . مقابل بناء شبكة من العلاقات الجديدة إرادية و عقلانية و مقابل التأسيس لروابط اجتماعية مدنية و اصطلاحية و التكوين لاتحادات و تكوينات اجتماعية طبقية أو نخبوية تحقق لنفسها التمايز عبر الفعل المفكر فيه والمنضم مسبقا وتعترف بمبدأ التنافس من أجل ديناميكيتها والاعتراف بالانتماءات والهويات والولاءات الفردانية و المؤسساتية التي يتحكم فيها بالدرجة الأولى عنصر القانون و ينظمها مبدأ التعاقد. ضمن هذه المرحلة سوف يتحقق التغيير الفعلي و الكيفي و يتم الانتقال بالمجتمع إلى نظام لشبكة تفاعل

العلاقات المؤسسية التي يشغلها عامل الاعتماد على منابع الرأسمال الثقافي والعلمي والمهني... عكس هذا سوف يضل السياسي يتحكم في قيامه و في استمراريته معطيات و محددات ما أسميناه بالقوى الفوق سياسية التي تعتمد معطيات الروابط الاجتماعية الولية و أشكال التضامانات الميكانيكية و نماذج التكوينات العشائرية و القبيلية و العائلية في بعدها الوظيفي والتفصيلي و ليس البنائي الهيكلي هذه المعطيات تصبح تؤدي دور للاستمرارية نحو الثابت و ليس التغيير، في هذا الصدد يقدم لنا الأستاذ عدي الهواري نموذج عن التأثير الذي يمكن أن تمارسه وتحثه بعض الأشكال من البنى الاجتماعية التقليدية في تعطيل عملية انتقال المجتمع إلى الحداثة و إلى التغيير الكيفي حيث يقول « من خلال اتخاذ بنية الصورة الموسعة، العائلة امتصت النتائج الاجتماعية للتحويلات الكبرى ..»⁶. من هنا يتضح لنا أنه بالرغم من التحولات (ليس التغيرات) التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة إلى ما بعد 1988 والتي أدت في بعض الحالات إلى تفكك الأطر الشكلية لبعض البنى الاجتماعية التقليدية لكن استمرت هذه الأخيرة في الحفاظ على النموذج نسيجها التفاعلي و الوظيفي الذي ضللت تتحكم فيه معايير و قواعد التضامن الميكانيكي و أشكال العلاقات الأبوية. هذا يرجع طبعاً إلى أن التفكك مس فقط البعد المكاني لنموذج العائلة مثلاً لكن البعد التفاعلي المتعلق بمسألة الانتماء و الترابط و التفاعل ضل مستمراً فأصبح لدينا نوع من شبكة التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات مكانية قد تكون منفصلة و بعيدة عن إطار و حقل العائلة نفسها و أصبح نموذج الدولة لا يخرج عن دائرة هذا التأثير السلبي لتلك التراتبات البنيوية التقليدية، يقول الباحث التونسي هشام جعيط مشيراً إلى المجتمعات العربية في عمومها «..إن الدولة العربية مازالت لاعقلانية واهنة و بالتالي عنيفة مركزة على العصبية و العلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية..»⁷ هذه الترسبات حقيقة واقعية تاريخية تعكس الصورة السوسيولوجية للمجتمع في وجوده و كيانه.

المشكل لا يتحدد في جانب البناء الهيكلي لما هو نموذج للعائلة الموسعة وإنما تحديداً في جانب البعد الوظيفي لتلك البنى و قدرتها على تحقيق الاشتغال و توفير الحاجة و تحقيق البديل الشافي للإجابة على العديد من التحديات و الرهانات حتى داخل فضاءات مكانية وتفاعلية خارج العائلة نفسها حيث يصبح السياسي و أدواته عاجزين عن التكفل بها فيصبح المجتمع ككل ينطوي في تنظيمه علة أسس و معايير غير حديثة تستمد قوتها و طرق تفعيلها من مرجعيات تقليدية يقول حسن النقيب في وصفه لواقع المجتمعات العربية المعاصرة أن «..تنظيمات هذا المجتمع تنطوي على الخلفية الاجتماعية لاتجاهاتنا التي تراكمت عبر التراث الهابيتوس..»⁸. في نظرنا التراكمات هي ممثلة في قوة أشكال العلاقات الاجتماعية الأولية و الطبيعية في نموذجها العائلي

أو القبلي أو الشخصاني التي لم تعرف انقطاع أو قطيعة عبر التطور التاريخي للمجتمع و لم يتم تعرضها للتفكيك و التغيير من طرف السلطة السياسية.

مادام أن بنى العلاقات التفاعلية التقليدية لم تتعرض للتغيير و مادام أن أشكال الرأسمال الاجتماعي لازالت تتمتع بالقوة المرجعية و بالحضور المكثف والمستمر داخل الحقل المجتمعي و الحقل السياسي من خلال الاعتماد عليها و توظيفها المتكرر والاستثمار فيها سياسويا فلن يقع التغيير، يقول بارترون بادي: «..أن الانتقال إلى الدولة يتحقق متى أصبحت أنماط العلاقات التفاعلية التقليدية تفقد فعاليتها متى كانت الاستراتيجيات النابعة من التضامانات الميكانيكية والأنماط الشخصانية للعلاقات التفاعلية المتبادلة الاجتماعية تعرضت للفشل» (Bertrand Badie, Les Deux Etats, 1997, p 136). بالنسبة للنموذج الجزائري يمكننا القول أنها وضعية لاستمرارية هيمنة أنماط العلاقات العائلية والقبلية ولشخصانية و ما تخفيه و تحتويه من منطق لسيادة الولاء الكمي و ملء الفراغات المكانية مما يعني في مستواه الثاني و في علاقته بالسياسي وضعية لاستمرارية الاستلزامات الوظيفية التي تؤديها السلطة السياسية اتجاه المجتمع.

ينبغي أن نجيب على الأسئلة التالية: متى يجب علينا وضع قطيعة مع القديم؟ متى ينبغي التخلي عن القديم إذا كان يشكل عائق أمام التغيير و التجديد إذا ما أصبحت مادته غير قادرة للإجابة على الأسئلة الحديثة و الرهانات الجديدة إذا ما أصبحت أدواته في وضعية الاهتلاك؟.

الحوصلة العامة

السؤال الذي كان يؤطر عملنا النظري و الميداني هو : هل هناك امكانية لخلق نوع من التنمية المحلية من خلال تفعيل الروابط الاجتماعية و لو في شكلها التقليدي ؟ و في حالة وجود ذلك كيف نجعل من هذه الروابط الاجتماعية في علاقتها بالبلدية اداة فاعلة لتحقيق مشروع تنمية المجتمع المحلي ؟ .

و بالتالي كان مضمون اشكاليتنا متعلق بالبعد الوظيفي التفاعلي لبنية الروابط الاجتماعية , في علاقتها بمسألة التنمية من خلال عامل التمثيل السياسي .

وبعد القيام بالبحث الميداني , من خلال تقنية المقابلة لعينتنا المتكونة من الممثلين السياسيين (المجلس الشعبي البلدي) , و المجتمع المدني استنتجنا ما يلي :

اقتصار البلديات على المشاريع الوطنية , و التي كانت معتادة خلال سنوات عديدة في اطار المخطط التنموي البلدي (P.C.D) مثل مشاريع :

_ انجاز و توسيع و تجديد قنوات صرف المياه .

_ انجاز شبكة المياه (A.E.P) .

_ مشاريع السكن (ريفي , ترقيوي , اجتماعي) .

ولا خروج في الغالب على هذه المشاريع المركزية.

اقتصار البلديات على النشاطات المحدودة مثل الرعي و الفلاحة البسيطتين . فاعلم اليد النشطة هي فلاحيه رعوية و بشكل كلاسيكي بسيط فقط .

فمعادلة التنمية المحلية، التمثيل السياسي و الروابط الاجتماعية. لا يمكن فهمها و ادراك جوانبها و حدود فعاليتها و تفاعلها . الا من خلال وضعها داخل اطارها النسقي العام ، الذي يجعل من مسالة و هدف تحقيق اي تنمية محلية (اي صورة خلق ديناميكية محلية شاملة) , يرتبط الزاما بحضور و تفعيل كل من معطى التمثيل السياسي و الروابط الاجتماعية . هذا ما حاولنا ان

نبينه و نتحقق منه من خلال بحثنا الميداني .

فاذا كان في الجزائر ، بروز في الآونة الاخيرة سياسة تنمية و لو خصوصا على مستوى الخطاب الرسمي ، تحاول من خلالها تجاوز ظاهرة الريع بخلق قيمة مضافة على المستوى المحلي .
الا ان بعد الدراسة التي قمنا بها ، انطلاقا من السؤال الذي كان يؤطر عملنا ، و هو: هل هناك امكانية لخلق نوع من التنمية المحلية من خلال تفعيل الروابط الاجتماعية و لو في شكلها التقليدي.

وقفنا عند بعض النتائج منها

_ حضور الروابط الاجتماعية كمعطى للقوة و القدرة ، في شكل الرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع المحلي . مسألة تم التأكد منها ميدانيا ، فهي تشكل صورة من السلطة القادرة على فرض و جودها و تفعيل ادواتها.
_ هذه الروابط الاجتماعية في شكل الرأسمال الاجتماعي ، تحولت الى منبع اساسي للاستثمار فيه .

_ عملية الاستثمار في هذه الروابط الاجتماعية ، مست بشكل اساسي المستوى السياسي ، الا انها لم تتجاوز حدود العملية الانتخابية ، و ضلت معطلة بالنسبة لتفعيل العملية الاقتصادية و التنموية

و بالتالي مما سبق نجد أن البلدية و المجتمع كليهما لا يمتلكان قوة ذاتية من اجل انطلاقة تنمية حقيقية . فمن جهة نجد مركزية القرارات و من جهة ثانية انتشار الثقافة الاتكالية في الأوساط الاجتماعية 2، نتيجة السياسة التوزيعية . مما جعل هذا الأخير يعاني من ضعف ذاتي ، يحد بينه وبين ثقافة العمل و المثابرة و النشاط ...

هذا المجتمع سواء كان أكثره منتمي إلى القبيلة كما يوجد في بلدية تفسور أو مولاي سليسن ، أو منخرط في الجمعيات المختلفة كما يوجد في بلدية سيدي علي بن يوب مثلا .

فاذا كان المنطق القبلي ، منطق مغلق لا يسمح لصاحبه بالتحرر و الخروج عنه بالابتكار و العمل و توسيع النشاط... ، نجد كذلك الجمعية ما هي إلا قناة زبائية ، ينخرط فيها الفرد من اجل التمتع و الاستفادة من الريع .

وبالتالي نجد ان السياسة التنموية على المستوى المحلي في الجزائر . ما زالت تعاني من عدة مشاكل هيكلية ووظيفية ، خاصة ابوية الدولة و زبائية المجتمع .

المراجع:

1. إبراهيم أبراش، علم الاجتماعي السياسي، ط2. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988..
2. ابراهيم حسين (2001)، ورقة « العمل التطوعي في منظور عالمي، المؤتمر الثاني للتطوع « المشاريع التنموية في المؤسسات الأهلية الأولويات والتحديات» ورقة العمل التطوعي في منظور عالمي.
3. أحمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية، مدخل نظري مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، في: أحمد زايد وعروس الزبير، النخب الاجتماعية، حالة الجزائر، ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005.
4. إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية، 1989.
5. انجي محمد عبد الحميد (2010)، «دور المجتمع المدني في تكوين راس المال الاجتماعي» المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة أبحاث و دراسات، العدد الاول.
6. أندري جولييان (1971)، تاريخ شمال إفريقيا، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس.
7. أنطونيو غرامشي (1971)، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت .
8. برتراند بادى -بيار بيرنبوم (بدون تاريخ) ، سوسيولوجيا الدولة، (ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح)، بيروت: مركز الإغاثة القومي.
9. جون فافري(2007)، التقليداوية والتحديث المعاق، الانثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر الدار البيضاء.
10. حلوش عبد القادر (2001)، قبائل بني عامر ودورها في المقاومة، مقال منشور في مجلة الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954-أيام12,13نوفمبر 2001 بجامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر.
11. رابع لحسن 2001، منطقة سيدي بلعباس إبان الاحتلال الروماني والوجود العثماني(من خلال بعض المواقع الأثرية)، مقال منشور في مجلة الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954-أيام12,13نوفمبر 2001 بجامعة الجيلالي اليابس

سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ص24

12. راجع سامية محمد جابر (1989)، الفكر الاجتماعي، نشأته واتجاهاته وقضاياه، ط1، بيروت.

13. ريتشارد دواسن وآخرون (1990)، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، (ترجمة مصطفى عبد الله أبو القسم خشيم)، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

14. سعد عبد الرحمن، (1993) السلوك الإنساني، مكتبة الفلاح، الطبعة الثالثة، الكويت.

15. عبد الباقي الهرماسي (2001)، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

16. عبد الرحمان بن خلدون (2003)، المقدمة، ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.

17. غول فرحات (2011)، «إدارة راس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف.

18. فرنسيس فوكوياما (2000)، الانهيار العظيم: الطبيعة الإنسانية وإعادة النظام الاجتماعي، عرض:عامر سلطان، ملفات القرن العشرين، الـ 6475، العدد 6475،

19. لبعير بلعباس(2001)، الأرض والإنسان في منطقة سيدي بلعباس، مقال منشور في مجلة الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954- أيام 12 و13 نوفمبر 2001 بجامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر.

20. ليليا بن سالم (2007)، التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم، الانثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر الدار البيضاء.

21. مالك بن نبي (1974) ميلاد مجتمع، الجزء الأول: شبكة العلاقات الاجتماعية.ترجمة عبد الصابور شاهين، ندوة مالك بن نبي، طرابلس لبنان.

22. المحمد الجوهري (1998)، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، مصر.

23. محمد بمخلوف (2001) التحضر، دار الأمة الجزائر.
24. محمد زاهي بشير المغيربي (1988)، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
25. محمد سعيد فرح، (2000) علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
26. محمد علي دبور، تاريخ المغرب الكبير. القاهرة، 1964.
27. مغنية الأزرقي، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي، ترجمة (سمير كرم)، ط1. بيروت
28. منصف الوناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر/دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي. تونس: أليف، 1990.
92. موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة، (ترجمة سليم حداد) ط2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.
03. مؤسسة الأبحاث العربية، 1998.
31. نادية ابو زاهر (2010)، «محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، السنة الثامنة.
32. هاني خميس (2008)، «رأس المال الاجتماعي»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
33. أبو زاهر، نادية (2008) «رأس المال الاجتماعي والجدل حول علاقته بالمجتمع المدني». مجلة عود الند www.oudnad.info.
34. احمد ابراهيم ملاوي (2008)، اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني.
35. انجي محمد عبد الحميد (2010)، «دور المجتمع المدني في تكوين راس المال الاجتماعي» المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة ابحاث و دراسات، العدد الاول.
36. داود درويش حلس، «الشعور بالمسؤولية وغرس روح الاحترام كقيمة تربوية، أحد أساليب تنمية الإبداع لدى الطفل»، مقدم للجمعية الفلسطينية للعلوم التربوية والنفسية.
37. عبد السلام، مصطفى محمود (2004)، «دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية»، المجلة العربية، العدد 325.

38. عمر برنوصي، «مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة».
39. غول فرحات (2011)، «إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف.
40. القصبي، خالد (2007)، «المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية»، جريدة الجزيرة، العدد 12595.
41. محمد نصر، جميل هلال (2007)، «قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
42. محمود المساد (2001)، «تربية الطلبة على الخلافات عن طريق الحوار»، عمان .
43. مصطفى عبد الله الكفري (2004)، «التنمية الشاملة والتنمية البشرية»، مجلة الحوار المتمدن، العدد 816.
44. المفلح هيام (2007)، «العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي.. كل ريال ينفق فيه عائده خمسة ريالات»، جريدة الرياض السعودية، العدد 14166 .
45. هاني خميس (2008)، «رأس المال الاجتماعي»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.
46. رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص 162.
47. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، الدار المتحدة للنشر، لبنان، 1984، ص 92.
48. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، 2006، ص 146.
49. خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف، دار الساقى لبنان، 2002، ص 19.
50. برتران بادي، الدولة المستوردة، 2006.

- .1 .<http://xroads.virginia.edu/~HYPER/detoc/assoc/bowling.html>
2. Abderrahim Lamchichi (1991), *l'Algérie en crise*, édition l'harmattan, paris.
3. Agence de Développement Social(ADS), Annexe Tafessour 2013
4. Agence de Développement Social(ADS), Annexe Taoudmout 2013
5. Ahmed Bouguermouh, Revue Insaniyat/انسانيات, Territoires locaux, milieux et développement en Grande Kabylie.
6. Alain Accardo-Philippe Corcuff (1986), *La sociologie de Bordieu*, Ed Le Mascaret.
7. Alain Accardo- Philippe Corcuff (1986), *La Sociologie de Bordieu*, Ed Le Mascaret.
8. Alain Touraine (1974), *Pour la Sociologie*, Ed du seuil .
9. André Akoun et Pierre Ansart (1999), *Dictionnaire de sociologie*, paris : le robert- seuil.
10. Anirudh Krishna«,(2002) *Active Social Capital*», Columbia University Press, New York.
11. Bennabi Malek (2006)*Mémoires d'un témoin du siècle, l'enfant, l'étudiant; l'écrivain, les carnets(presentation et notes de N. Boukrouh)*, Samar Alger:
12. Bertrand Badie (1997), *Les Deux Etats*, edition fayard.
13. Bourdieu P. (1980), " *Le capital social. Notes provisoires* ", Actes de la recherche en sciences sociales, n° 31, janvier, pp. 2-3
14. Bourdieu P. (1992), *Reponses*, ,Ed Seuil,Paris.
15. Bourdieu P. (1986), *The Forms of Capital*, in John G. Richardson) edt), *Handbook of Theory and Research in the Sociology of Education*, New York, Greenwald Press.
16. Caille Alain (2006) *le capital social, performance, Equité et reciprocité*, ed la découverte M.A.U.S.S. Paris.

17. Christian Grootaert, and Others (2004), *Measuring Social Capital*, The World Bank, Washington.
18. Coleman, James (1988). "Social Capital in the Creation of Human Capital," *American Journal of Sociology*.
19. Danilo Martuccelli (1999), *Sociologie de la modernité*, Ed Gallimard.
20. David Easton (1965); *Aframework for political analysis* (New jersey).
21. Dictionnaire le robert, 2000, edition le seuil.
22. Duvignaud jean (1986) , *la solidarité, liens de sang et de raisons*, collection, Idées forces, ed Fayard, France.
23. Evelyne Ritaine (2001), *cherche capital social, désespérément* in *critique internationale* n° 12, Juillet.
24. Foley, M. W., Edwards, B. (1997). *Escape From Politics? Social Theory and the Social Capital Debate*. *American Behavioral Scientist* .
25. Georges Burdeau (1968), *traités des sciences politiques*, edition LGD], paris.
26. George Taliodoros (1985), *La culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme (1830- 1962)*, Alger : entreprise nationale du livre.
27. Guy Rocher (1968), *Introduction à la sociologie générale T2 L'organisation sociale*, Ed HMH.
28. Heba Nassar (2005), *Migration, transfers, and development in Egypt*, European university institute.
29. <http://www1.worldbank.org/prem/poverty/scapital/whatsc.htm>
30. L'houari Addi (2004), *pierre Bourdieu revisité la notion de capital social in l'anthropologie du Maghreb selon Berque, Bourdieu, Geertz et Gellner*, Awal Ibis Press, Paris.
31. LhouariAddi (1999), *Les Mutations de la Société Algérienne*, Ed La Découverte.

32. LhouariAddi, *Les Mutations de la Société Algérienne*, Ed La Découverte, 1999, p24.
33. Lucian Pye (1965), « Introduction political and political development », in pye and sidney verba, *political culture and political development*, princeton univ,N.J.
34. M- Boutefnouchet (2004), *introduction à la sociologie- les fondements* OPU.
35. Marcel Prelot (1969), *institutions politiques et droit constitutionnel*, quatrième édition : Dalloz.
36. Max Weber (1995), *Economie et société 1- Les catégories de la sociologie*, Ed Pocket.
37. Mengin.J. et Masson G, *Guide de développement local et du développement social*, ed l'harmattan.
38. Michel Crozier, *Le Phénomène bureaucratique*, Ed du seuil, 1963.
39. Michel Crozier-Erhard Friedberg (1977) , *L'acteur et le Système* , edition seuil, paris.
40. Nicolas Poulantzas (1986), *Pouvoir politique et classes sociales*, Ed François Maspero.
41. Ouvrage collectif sous la direction d' ElizaBeth Picard (2006), *La politique dans le monde Arabe*, Ed Armand Colin.
42. Pierre Bourdieu (1980), *The Forms of Capital*, in J. G Richardson (ed), *Hndbook of Theory and Research for the Sociology of Education*, Green Wood Press, New York.
43. Pierre Bourdieu (1980), *sociologie de l'Algérie*, Paris : Presse universitaire de France.
44. Pierre Hamer (1995), *Les hypothèses les plus probantes quant aux facteurs de réussite en matière de développement local*, In revue *Politique et management public*, vol 13 N° 04.
45. Pierre Veltz (2002), *Des lieux et des liens*, ed de l'arbre.

46. Pierre Teissernenc (1994), Politique de développement local : La Mobilisation des acteurs. In Revue Société contemporaine, N° 18-19, Juin-Septembre 1994.
47. R.Michels (1971), Les Partis politiques, Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, (traduit par Jean Kelvitch), Paris : Flammarion.
48. Rapport de la Situation Socio-économique-Les Grandes Axes du Développement Local-APC de Tafessour 2010
49. Robert Putnam (1995) "Bowling Alone: America's Declining Social Capital." The American Studies at the University of Virginia.
50. Raymond Boudon (2001), La logique du social, édition Hachette, littérature, Paris.
51. S.Huntington (1976), Political order in changing societies, Yale Univ. Press, New Haven.

الملاحق

دليل مقابلة موجه للممثلين السياسيين:

I. الوضعية السوسيو مهنية " Catégorie socioprofessionnelle " :

- السن
- الجنس - ذكر - انثى
- الحالة المدنية - أعزب - متزوج - أخرى (حدد)
- المستوى التعليمي:
- المهنة الأصلية:
- الإقامة: مكان الإقامة: - مدة الإقامة:

II. الانتماء الاجتماعي:

- ما هو اصل السكان المتواجدون في هذه المنطقة؟
- كيف يتوزعون: 1- حسب الاصل:
- 2- حسب الحجم:
- حسب رأيك ما هي محددات السكان الاصليين و السكان غير الاصليين؟

III. التمثيل السياسي:

1 - التركيبة الاجتماعية:

- ما هي التركيبة الاجتماعية للمنتخبين؟
- لمن ينتمي رئيس المجلس الشعبي البلدي اجتماعيا؟
- هل كان رئيس المجلس الشعبي البلدي من نفس التشكيلة الاجتماعية؟

2 - التركيبة السياسية:

- كيف يتوزع سياسيا اعضاء المجلس العبي البلدي؟

IV. علاقة التمثيل السياسي بالتنمية:

- ماذا تعني لك كلمة تنمية؟ - كيف ؟ - لماذا؟
- في رأيك ما هي الميادين التي تشمل عملية التنمية؟
- 1 الزراعة - 2 الصناعة - 3 الخدمات

- في نظرك الى اي قطاع يمكن اعطاء الأولوية؟ - لماذا؟
- ما هي اهم المشاريع المسجلة و تم انجازها في المنطقة؟
- ماذا حققت هذه المشاريع؟
- تحسين الاطار العام للمعيشة.
- سمحت بخلق مناصب عمل جديدة و دائمة.
- أضافت مداخيل جديدة للبلدية.
- سمحت ببعث نشاطات استثمارية موازية جديده فردية او جماعية.
- ما هي مؤهلات المنطقة:
- اجتماعيا:.....
- سياسيا:.....
- اقتصاديا:.....
- كيف تتعاملون مع هذه المؤهلات لمحاولة خلق حركية اقتصادية و اجتماعية؟
- هل مداولات المجلس الشعبي البلدي اخذت بعين الاعتبار هذه المؤهلات أثناء عرض الاقتراحات؟

- بالنسبة لكم كممثل سياسي هل لكم تصور او استراتيجية واضحة للتنمية المحلية؟

1 - اتصال الممثلين السياسيين بالمجتمع المحلي:

- عملية الاتصال مع المجتمع المحلي متى و كيف و مع من تتم؟
- مساهمة الاهالي في الاتصال تتعلق بأي موضوع:

☐

- تقديم اقتراحات.

☐

- طرح المشاكل.

☐

- تقديم ملاحظات حول المشاريع المنجزة.

.V علاقة التمثيل السياسي و التنمية بالروابط الاجتماعية:

- ما يعني لك الانتماء الى العرش؟.....
- هل انت في حاجة الى رابطة اجتماعية لتسيير البلدية؟
- في حالة وجود مشاكل لتسيير البلدية هل تعود الى الاهالي أم الى الحزب او الادارة؟
- في حالة جلب المشاريع الى البلدية، ما هي الطرق و الوسائل التي تعتمدونها:
- استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية. ☐
- اخرى (حدد).....

- ما جلبت لك هذه العلاقات: - عدد المدارس - الصحة و الخدمات
- بمن تستعين لانجاز المشاريع التنموية داخل البلدية:.....
- هل هناك وضعيات اين تجسدت اين تجسدت حالة التضامن ما بين الاهالي لأجل انجاح موضوع ما؟
- ما طبيعة هذا التضامن؟
- باعتبارك رجل سياسي، الروابط الاجتماعية الممثلة في القبيلة او المجتمع المدني تعتبرها كعامل محفز او معيق للتنمية؟ كيف؟

24 mois sans salaire et une activité au point mort Les travailleurs de l'EDIMMA de Sidi Bel-Abbès dans le désarroi le plus total



EDIMMA

Les travailleurs de l'EDIMMA de Sidi Bel-Abbès sont sans salaire depuis 24 mois.

Les travailleurs de l'EDIMMA de Sidi Bel-Abbès sont sans salaire depuis 24 mois. Ils sont 150 à être concernés par cette situation. Ils ont été payés jusqu'en 2010, mais depuis, ils ne reçoivent rien. Ils ont tenté de négocier avec la direction, mais sans succès. Ils ont même fait grève, mais cela n'a rien changé. Ils sont maintenant dans un état de désespoir total. Ils ne savent pas si ils vont continuer à travailler pour rien ou si ils vont être licenciés. Ils ont besoin d'aide, mais personne ne leur aide.

Sidi Bel-Abbès

Une équipe de professeurs d'université sillonnera le sud de la Mekerra

M. NOUI

Depuis près d'une semaine, une équipe de cinq professeurs du département sociologie politique de l'université de Sidi Bel-Abbès, dirigée par M. Kandouci, se trouve à pied d'œuvre dans les communes du sud de la wilaya, en vue de mener des études et analyses portant sur le projet, pour le moins prospère, inhérent à la représentativité politique de développement et la

Le ministre des Travaux publics a inauguré l'inauguration et le lancement de plusieurs projets



M. NOUI

Le ministre des Travaux publics, M. Noui, a inauguré et lancé plusieurs projets de développement dans le sud de la wilaya de Sidi Bel-Abbès. Il a visité plusieurs communes, dont Sidi Bel-Abbès, et a rencontré les responsables locaux. Il a souligné l'importance de ces projets pour le développement de la région et a encouragé les autorités locales à continuer à travailler pour améliorer les infrastructures et les services publics.

Ain Timouh

Les marins pêcheurs, inquiétés devant le retard mis dans le versement des indemnités

M. NOUI

Les marins pêcheurs de Sidi Bel-Abbès sont inquiétés par le retard mis dans le versement des indemnités. Ils ont travaillé dur pendant des mois, mais ils ne reçoivent rien. Ils ont tenté de négocier avec la direction, mais sans succès. Ils sont maintenant dans un état de désespoir total. Ils ne savent pas si ils vont continuer à travailler pour rien ou si ils vont être licenciés. Ils ont besoin d'aide, mais personne ne leur aide.

NATIONALE

PAGE 8

La Vie de l'Oranie

N°4111 - MARS 21 MAI 2013

Contrôle des pratiques commerciales en Algérie Plus de 55.000 infractions relevées en 4 mois

ABDO TILILI

Le contrôle des pratiques commerciales en Algérie a permis de relever plus de 55.000 infractions en 4 mois. Les autorités ont mené des inspections dans les magasins et les entreprises pour vérifier le respect des lois. Elles ont trouvé de nombreuses infractions, notamment en matière de prix, de qualité et de sécurité. Les entreprises ont été mises en demeure de corriger ces infractions sous peine de sanctions.

Depuis l'entrée en vigueur de la loi de 2008, le nombre de «L'ANSEJ est en retard en terme de financement des projets 2013»

A. TILILI

Le financement des projets 2013 est en retard. L'ANSEJ, l'Agence nationale de soutien à l'entrepreneuriat, ne reçoit pas assez de fonds pour mener à bien ses projets. Les entreprises ont besoin de financements pour développer leurs activités, mais elles ne les obtiennent pas. Elles sont donc dans une situation difficile.

A. TILILI

Le financement des projets 2013 est en retard. L'ANSEJ, l'Agence nationale de soutien à l'entrepreneuriat, ne reçoit pas assez de fonds pour mener à bien ses projets. Les entreprises ont besoin de financements pour développer leurs activités, mais elles ne les obtiennent pas. Elles sont donc dans une situation difficile.

A. TILILI

Le financement des projets 2013 est en retard. L'ANSEJ, l'Agence nationale de soutien à l'entrepreneuriat, ne reçoit pas assez de fonds pour mener à bien ses projets. Les entreprises ont besoin de financements pour développer leurs activités, mais elles ne les obtiennent pas. Elles sont donc dans une situation difficile.

Après une absence de près de six ans Aït Ahmed rentre au pays

ABDO TILILI

Aït Ahmed est rentré au pays après une absence de près de six ans. Il a été absent pendant longtemps, mais il est maintenant de retour. Il a beaucoup changé, mais il est toujours le même. Il a rencontré ses amis et sa famille, et ils ont tous été ravis de le revoir. Il a dit qu'il se sentait bien à la maison.

Sortie de la 25e promotion des agents des centres penitentiaires

K. CHALLA

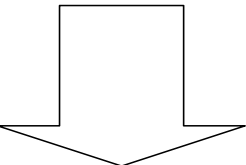
La 25e promotion des agents des centres pénitentiaires a été diplômée. Ils ont travaillé dur pendant leur formation, et ils ont maintenant les compétences nécessaires pour travailler dans les centres. Ils ont été félicités par les autorités pour leur réussite.

K. CHALLA

La 25e promotion des agents des centres pénitentiaires a été diplômée. Ils ont travaillé dur pendant leur formation, et ils ont maintenant les compétences nécessaires pour travailler dans les centres. Ils ont été félicités par les autorités pour leur réussite.

K. CHALLA

La 25e promotion des agents des centres pénitentiaires a été diplômée. Ils ont travaillé dur pendant leur formation, et ils ont maintenant les compétences nécessaires pour travailler dans les centres. Ils ont été félicités par les autorités pour leur réussite.



Sidi Bel-Abbes

Une équipe de professeurs d'université sillonnera le sud de la Mekerra

M. NOUI

Depuis près d'une semaine, une équipe de cinq professeurs du département sociologie politique de l'université de Sidi Bel-Abbès, dirigée par M. Kandouci, se trouve à pied d'œuvre dans les communes du sud de la wilaya, en vue de mener des études et analyses portant sur le projet, pour le moins prospère, inhérent à la représentativité politique de développement et la

configuration des liens sociaux. «Ce travail, soulignent M. Kandouci et ses collaborateurs, qui rentre dans le cadre du projet national de recherches (PNR), nécessite plus d'attention et de réflexion dans nos recherches dans ces localités structurées.» C'est d'ailleurs à Taoudmout, 100km au Sud-est de Sidi Bel-Abbès, une localité classée, dans les années 2000, parmi les communes les plus pauvres d'Algérie, que les louables travaux

de recherches, ont été entamés. Les recherches qu'effectuent actuellement ces professeurs d'université, sont axées essentiellement sur les relations sociales dans le processus de développement purement local. A cet effet, la coordination locale (la tribu) devrait jouer un rôle fondamental en développant ses propres potentialités et en construisant son autonomie, en se dotant de son principe de régulation.